

الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة



إحتفالية

المستشار / عبد الحليم الجندي

التي نظمها الجمعية الخيرية الإسلامية
بقاعة محاضراتها بمقر الجمعية
يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٦



إلى سنة ٢٠٠٧

الأستاذ الدكتور / محمد شوقي الفنجري
القاهرة



الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة

**إحتفالية
المستشار/ عبد الحليم الجندي**

التي نظمتها الجمعية الخيرية الإسلامية
بقاعة محاضراتها بمقر الجمعية
يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٦



بتوسط المنصة المستشار/ د. شوقي الفنجري، وعن يمينه المستشار/ صدقي خلوصي
ود. محسن عبد الحليم الجندي والمستشار/ سعيد عبد الوهاب ود. محمد عبد الحليم عمر
ود. محمد الدسوقي وعن يساره المستشار/ طارق البشري ود. مصطفى الشكعة ود. براهيم عطا الله



من اليمين د. محمد الدسوقي ود. محمد عبد الحليم عمر والمستشار سعيد عبد الوهاب
ود. محسن عبد الحليم الجندي والمستشار صدقي خلوصي



كلمة أ. د / محمد عبد الحليم عمر
عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية
في افتتاح احتفالية
المستشار عبد الحليم الجندي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد :

في هذه الليلة المباركة نجتمع في هذه الاحتفالية التي نقيمها
الجمعية دورياً لتكريم رموز المجتمع ، والذين قدموا خدمات جليلة
للجمعية وتخليد ذكراهم لتكون حياتهم وأعمالهم مرجعاً للأجيال
القادمة ، وبرنامج الاحتفالية يقوم على دعوة عدد من كبار العلماء
والخبراء الذين جمعتهم مع المحففي به علاقات وعرفوا عنه الكثير ،
ليحدثنا كل منهم عن جانب من الجوانب الشخصية للمحففي به ،
بالإضافة إلى أحد أفراد أسرته .

وهذه الاحتفالية اليوم تقام من أجل تكريم نكرى سعادة
المستشار / عبد الحليم الجندي رجل القضاء والمحاماة والمفكر
الإسلامي وعضو الجمعية . فحياته القضائية غنية بالأداء البارز
والأعمال الكبيرة ، أما حياته الفكرية فلقد ظهر نبوغه فيها منذ بداية
عمله في المحاماة والتي مارسها لمدة حوالي عشر سنوات ثم امتدت
معه إلى نهاية عمره ، ولقد كان عطاؤه الفكري متميزاً من حيث
الريادة والتنوع والعمق ، إضافة إلى الصبغة الإسلامية التي ارتكزت



عليها أغلب أعماله في تأصيل فريد ومعاصرة حيه وكان إنتاجه العلمي وفيراً زاد على الأربعين عملاً ، بعضها موسوعي ، وكُتِبَ لهذا الإنتاج الإنتشار من خلال دور نشر كبيرة ، فاستفاد به الكثير من طلاب العلم والعلماء والباحثين وما زال إنتاجه حياً .

نسأل الله العلي القدير أن يتغمد سعادة المستشار/عبد الحليم الجندي برحمته الواسعة وأن يجزيه خير الجزاء وأن يجعل أعماله علماً نافعاً يصل إليه ثوبها على الدوام إنه سميع الدعاء





كلمة الأسرة
الأستاذ الدكتور
محسن عبد الحليم الجندى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين ، وصلاة وسلاما على
رسول الإنسانية ، بعثه ربه معلما للبشرية إلى يوم الدين .

أنا أتكم الآن عن والدي فإن أطلت قليلاً فأنا إبنة وإن أوجزت
فلن أعطيه حقه ، وكلكم يعرفه فمنكم من سار معه على الدرب ،
ومنكم من يسير الآن على دربه ، وأنا أعرف أنكم تدينون له بكل
الحب والوفاء .

عندما طلب منى الأستاذ الدكتور المستشار شوقي الفنجري أن
أعد كلمة عن والدي المرحوم المستشار عبد الحليم الجندى تلقى فى
إحتفالية تتحدث عن تاريخه وأعماله ، شعرت بضخامة المهمة الملقاة
على عاتقى ، فالمحتفل به هو الرئيس الأسبق لإدارة قضايا الحكومة
المعروفة بهيئة قضايا الدولة الآن ، والحاصل على وسام الاستحقاق
من الرئيس جمال عبدالناصر ، ووسام العلوم والفنون من الرئيس
حسنى مبارك ، ورئيس لجنة الفكر الإسلامى بالمجلس الأعلى للشئون
الإسلامية ، وعضو لجنة الشريعة والقانون بالمجلس الأعلى للثقافة ،
ورئيس لجنة تجلية مبادئ الشريعة بالمجلس الأعلى للشئون
الإسلامية ، ومستشار اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ، ورئيس
لجنة التعريف بالإسلام بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،
وعضو مَجْمَع الفقه الإسلامى بجدة ، بالإضافة إلى عضوية
مجموعة من اللجان خارج مصر ، وله أكثر من ستة وعشرين

كتاباً فى القانون والشرية والإسلام ، تناول فيها أئمة المسلمين والشرية والفقه والمحاماة وسيادة القانون ، وله مذكرات عن القانون والقضاء ، وله مؤلفات عن الوطنية والجهاد ، تمثلت فى كتابه " من أجل مصر " وهو كتاب ألفه عن خالى الشهيد الطيار أحمد عصمت الذى استشهد فى ١٤ يناير من عام ١٩٥٠ فى منطقة قناة السويس بعد أن قُتل بالرصاص القائد الإنجليزى لمنطقة التل الكبير وياوره وجندى آخر . وبعد استشهد أحمد عصمت سعى جاهداً لتسمية شارع باسمه ، فخرج شارع أحمد عصمت المعروف بضواحي القاهرة .

وفوق ذلك فلقد شارك فى وضع دستورين يعتبران من أهم التشريعات التى أثرت فى الحياة المصرية الحديثة ، وهما دستور عام ١٩٥٦ و ١٩٧١ . كما شارك أيضاً فى إعداد قانون الأحوال الشخصية ، ومجموعة أخرى من القوانين المستمدة من الفقه الإسلامى لتحل محل القوانين المستوردة من التشريعات الأوروبية .

ولقد اعتبرته مجلة " التايمز " أحد كبار رجال القانون فى العالم ، عندما أوردت ذكره كممثل للحكومة الليبية فى القضايا المرفوعة من ورثة ضحايا الطائرة الليبية التى أسقطتها إسرائيل على أرض سيناء .

وهو قبل كل ذلك كان أباً رحيماً يعامل أبناءه كأصدقاء يتحاور معهم بالنصح والإرشاد ، وليس بإلقاء أوامر واجبة التنفيذ .

وأسقط الأمر بيدي فباي مميزاته أبداً وبأيها انتهى ؟ أنا أعلم علم اليقين أننى مهما قلت عنه فلن أوفيه حقه ، فأبى عندنا كان ظهراً قوياً نلجأ إليه فى جميع أمورنا وقمة شامخة ننظر إليها فى إعزاز

وإجلال صغاراً وكباراً ،ولا أملك هنا إلا أن أعرض عليكم بعضاً مما سمحت به الذاكرة ، وبعضاً مما تيسر لى جمعه من سيرته وأعماله .
ولد المستشار عبدالحليم الجندى فى شهر إبريل من عام ١٩٠٨ بقرية دماص مركز ميت غمر - دقهلية ، وكان والده وجميع أسرته من رجال الدين المحافظين عليه ، فهى أسرة لها وضعها فى منطقته بل وعلى مستوى محافظة الدقهلية ، ولها مواقف وطنية بارزة فأحد أبنائها للمرحوم الأميرالاي فوده بك حسن الجندى ، وهو أحد قادة الثورة العربية ، شارك عربى باشا صبيحة قدمه لتقديم عريضة بمطالب الثوار إلى الخديوى توفيق ، وكانت له مواقف فى الوقوف مع عربى باشا فى هذا الوقت .

ولقد كان للعائلة صداقة وطيدة برجال الأزهر وعلى رأسهم فضيلة الشيخ الزنكلونى ، وفضيلة الشيخ دراز ، وفضيلة الشيخ شلتوت ، الذين كانوا يقضون بدماص بدوار العائلة أسابيع من كل صيف .

تلك هى الأجواء التى نشأ فيها المستشار عبدالحليم الجندى فى أول حياته فاكتمب منها الكثير ، وتلك هى العائلة التى تربى فيها وأخذ منها حب الله وحب الوطن الذى عاش من أجله .

بدأ المستشار عبدالحليم الجندى حياته بتعلم القرآن الكريم فى كتاب قريته ، واستمر التعليم منهجاً له يتفوق فى كل مراحله إلى أن تخرج من كلية الحقوق جامعة القاهرة متفوقاً فى سنة ١٩٢٨ وهو فى العشرين من عمره ، وتفوق فى اللغتين الإنجليزية والفرنسية كأبرز أحد أبناء هاتين اللغتين .

ولقد استمهلته نقابة المحامين فى ذلك الوقت سنة حتى يكمل سنه الواحد والعشرين . وكشيمة البارزين فى تعليمهم بدأ حياته محامياً مع المرحوم ابراهيم بك الهلباوى المحامى العظيم الذى كان يختصه بأكبر قضايا ترد إلى مكتبه ، وكان ابراهيم الهلباوى وقتها خصماً للملك ، وكان وكيله أمام القضاء فى هذه القضايا الخطيرة المحامى عبدالحليم الجندى ، الذى تأثر كثيراً بعظمة أستاذه حتى ان ينقل عنه دائماً مقولته : " ليعلم المترافعون أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها ، هو ان يقفوا فى جانب مظلوم تحالفت عليه القوى ، وأن يتحملوا معه شطراً مما يقاسيه ، فهذه هى حقيقة المحاماة " .

ولم يقف إعجاب المستشار عبدالحليم الجندى بأستاذه عند هذا الحد فكتب عنه كتاباً مازال صداه بين القراء حتى هذا اليوم تناول فيه أيضاً عظماء المحامين أمثال عبدالرزاق السنهورى باشا ، مصطفى بك مرعى ، مرشال هول الانجليزى ، وهنرى روبير الفرنسى .

ويحسب للمستشار عبدالحليم الجندى فى هذه الفترة وعمره لم يكن قد تجاوز ستاً وعشرين عاماً أنه أول من دفع ببطلان التفتيش فى القضايا الجنائية دون إذن من المحكمة ، وأخذ القضاء برأيه ولأول مرة فى هذا الخصوص .

وكان قاضيه هو المرحوم المستشار السيد على السيد الذى أصبح فيما بعد رئيساً لمجلس الدولة .

ولقد عمل المستشار عبدالحليم الجندى كمحام بمكتب ابراهيم الهلباوى نحو عشر سنوات بدءاً من عام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٣٧ ثم التحق بسلك النيابة العامة من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٠ .

كان المستشار عبدالحليم الجندى صديقاً حميماً للمحامى الكبير مصطفى مرعى الذى اختاره وبإصرار للعمل محامياً عن الحكومة بهيئة قضايا الحكومة ، ولعشقه للمحاماة التحق بهذه الهيئة محامياً وترقى حتى عين رئيساً لها وعمل لها نادياً وأنشأ لها مجلة جعل شعارها قول الإمام أبى حنيفة " عَلِمْنَا هَذَا رَأَى ، فَمِنْ جَاعِنَا بِأَحْسَنِ مِنْهُ قَبْلَانَاهُ " .

ولقيت هيئة قضايا الحكومة أزهى عصورها فى عهده فتوسعت ، وفتح لها فروعاً فى جميع أنحاء مصر ، وعندما تمت الوحدة بين مصر وسوريا فى عام ١٩٦١ كان أول رئيس لهيئة قضايا الدولة فى الحكومة الاتحادية ، ونظّم هيئة قضايا الدولة فى سوريا وفقاً لهيئة قضايا الحكومة المصرية .

والمستشار عبدالحليم الجندى كان محامياً فذاً بمعنى الكلمة ، فعندما كان رئيساً لهيئة قضايا الحكومة كان يختص نفسه بالقضايا ذات الشأن داخلياً ودولياً ليكون محامياً عن الدولة فيها ، وليس رئيساً عن إدارة قضاياها ، فمرافعاته فى قضايا الحكومة ضد شركة السكر ومرفق مياه القاهرة والشيوعيين ، وغير ذلك من القضايا التي اختص نفسه بها لخير دليل على عشقه للمحاماة .

وقضية قناة السويس هي جهد من جهد المستشار عبد الحليم الجندى فقد اختصه المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر ليبدأ معه التفكير في تأميم قناة السويس ولم يقدم جمال عبد الناصر على قرار التأميم إلا في منزل المستشار عبد الحليم الجندى الذي طمأنه من الناحية القانونية وتعهد له أن يكون محامياً عن مصر في هذه القضية ومفاوضاً أمام الحكومات ذات الشأن ومدافعاً أمام القضاء . وكانت محصلة هذا الجهد أن أعلن جمال عبد الناصر تأميم القناة وقامت

الدنيا ولم تقعد ، وحدث العدوان الثلاثي على مصر ، وبدأ المستشار عبد الحليم الجندى بعد انسحاب القوات الغازية مفاوضات تعويض المساهمين الأجانب في قناة السويس ، وتشكلت لجنة لهذا الغرض يمثل هو فيها الناحية القانونية .

وإذ أثار يوجين بلاك مدير البنك الدولي الصعوبات أمام هذه اللجنة خرج عليه المستشار عبد الحليم الجندى بما يوقفه عند حده وهو ان مصر ستطالب في مقابل ذلك بتعويضات عن خسائر العدوان الثلاثي ، وإقترح على يوجين بلاك الحضور لمصر ومقابلة الرئيس جمال عبد الناصر للإتفاق على شئ وسط ، وتخوف يوجين بلاك من فكرة اللقاء إذ ان الغرب قد صور الرئيس على أنه رجل عذوانى، إلا أن ما اقترحه المستشار عبدالحليم الجندى كان له الغلبة وتم اللقاء واتفق الطرفان على حل وسط وهكذا تمكنت مصر من وضع يدها على قناتها .

وبعد الانتهاء من المفاوضات أراد الرئيس جمال عبد الناصر أن يكافئ أعضاء الوفد بعشرة آلاف جنيه في ذلك الوقت لكل منهم ، ولكن المستشار عبدالحليم الجندى وجميع أعضاء الوفد أيضاً اعتنوا شاكرين عن قبول هذا التقدير ونالوا تقديراً أدبياً بأحد الأوسمة من الرئيس .

رأس المستشار عبدالحليم الجندى إلى جانب هيئة قضايا الحكومة مجالس إدارات شركات الخزف والصيني والنيل للمنسوجات والتجارية للأخشاب ، كان رئيساً لهذه الشركات متنازلاً عن أجره فيها ، كما كان مستشاراً دائماً لهيئة قناة السويس بعد تأميمها بتكليف مباشر من الرئيس جمال عبد الناصر ، وكشيمته دائماً قبل

هذا المنصب تطوعاً وبدون أجر وإكتفى بمرتبه من هيئة قضايا الحكومة .

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أذكر موقف المستشار عبد الحليم الجندى من مذبحه القضاة ، فقد فوجئنا ونحن فى مصيفنا فى مطروح فى أغسطس من عام ١٩٦٩ بمدير أمن مطروح يَطْرُقُ الباب مساءً لِيُعَلِّمَ المستشار عبد الحليم الجندى أن الرئيس جمال عبد الناصر يريد مقابلته وأن الطائرة فى انتظاره بالمطار .

وبوصوله إلى القاهرة عُرِضَ عليه منصب وزير العدل شريطة توقيعه على كشف أعداء مسبقاً لإخراج العديد من رجال القضاء الرافضين والمطالبين بفصل السلطة عن القضاء . وكان رأى المستشار عبد الحليم الجندى أن من مصلحة الرئيس التوفيق بينه وبين القضاة بدلاً من إخراجهم ، ورفض أن يكون وزيراً للعدل فى مقابل هذا الشرط ، وإذ عُرِضَ رأيه على الرئيس جمال عبد الناصر قال : " إنى أعرف مواقفه وآراءه أيام أن كان يعمل فى قضية قناة السويس ، وأوصى الرئيس قائلاً : " أرجو أن يعود معززاً مكرماً إلى مصيفه فى مرسى مطروح " .

والاستشار عبد الحليم الجندى لم يكن محامياً أو رجل قانون فقط ، ولكنه كان رجل دين أيضاً وذلك للنشأة الدينية التى نشأها فى عائلته كما سبق القول ، فنجدته فى أوائل الأربعينيات من القرن الماضى يؤلف فى أئمة الإسلام الأربعة مبتدأ بالإمام الأعظم أبى حنيفة فألف كتاباً عنه كان فريداً بين الكتب التى كتبت عن الفقهاء الأربعة من أهل السنة . ولقد أعجب الدكتور طه حسين بهذا الكتاب كثيراً فقدم الطبعة الثانية منه ، وطلب من المستشار عبد الحليم الجندى الكتابة عن بقية أئمة الفقه الإسلامى فكان

كتاباً عن الإمام مالك بن أنس إمام أهل السنة ، وأحمد بن حنبل ،
ومحمد إدريس الشافعي .

ولم يقف عند هؤلاء الأئمة بل كتب عن الإمام جعفر الصادق
إمام أهل الشيعة مما جعل فقهاء إيران يتصلون به لطبع الكتاب عندهم
ثم تطرق إلى الإمامين محمد بن عبد الوهاب ، ومحمد عبده فألف
كتابين عنهما ثم كتب كتاباً عن السيرة النبوية الذي رُشح لجائزة الملك
فيصل العالمية ، ولقد حاز هذا الكتاب على وسام العلوم والفنون ،
كما كتب كتابين عن القرآن والمنهج العلمي المعاصر ، وكتاباً عن
الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي .

والمستشار عبد الحليم الجندى وهذا دأبه دائماً ، لم تُشر شبهة عن
الإسلام سواء في كتابات الغرب أو في كتابات الشرق إلا وتعرض لها وكتب فيها كتاباً
يرد على هذه الشبهات ، فنراه يكتب كتاباً عن الشبهات التي تُثار حول تطبيق
الشريعة في العصر الحديث ويقترح إقامة مجمع الفقه الإسلامي حصناً لهذه
الشريعة .

و للمستشار عبد الحليم الجندى بحوث منشورة عن حقوق
المسلمين في الدولة الإسلامية وفي مصر ، وله محاضرات كثيرة
ألقاها في جامعة الإمام محمد بن سعود عن المنهج العلمي في الإسلام
والقضاء من عهد عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري ، ومن
عهد علي بن أبي طالب إلى الأئمة النخعي . كما ألقى محاضرات في
كلية الشريعة بالمملكة العربية السعودية عن تاريخ التشريع والفقه ،
وعن الإمامين الشافعي وأحمد بن حنبل وأخرى عن حاضر العالم
الإسلامي .

وإذا أردنا أن ننطلق مع فكر المستشار عبدالحليم الجندى من خلال كتبه عن الأئمة لوجدنا أن قيمة الإمام أبى حنيفة تتمثل فى قوله : " إذا كان التابعى رجلاً فأنا رجل " ويقاؤه عن القياس وهذا هو ما جعله إماماً لأهل رأى وينسب إليه الاستحسان .

والإمام مالك فضله فى أن صميم مذهبه هو عمل أهل المدينة وعلمهم ، ولقد انتهى المستشار عبدالحليم الجندى إلى أن هذا المذهب هو مذهب اليسر والتطور اللذين يتمثلان فى أداة قانونية فقهية تسمى أصل " المصلحة " .

أما الشافعى فهو فى نظره أكبر عقل علمى فى الإسلام بل فى العالم أجمع ، استطاع أن يؤصل الأصول التى يعمل بها العالم الإسلامى كله سواء العلم الدينى أو للفقهى أو العلوم التطبيقية كالصيدلة والطب والفلك والهندسة . فالشافعى هو القائل : " لا أحد يستطيع أن يتكلم فى الفقه إلا من جهة العلم " وهو القائل : " إننا أمرنا بالاجتهاد لمرأ " ، والقائل : " إن الاجتهاد معناه القياس " وبهذا أوجب إجتهد الرأى إيجاباً وجعل الاجتهاد علمياً ، فمنع الاجتهاد بالتخمين أو بالغيبيات .

وبين المستشار عبدالحليم الجندى أن الإمام الشافعى هو واضع المنهج العلمى للفكر ، ومستتباً إياه من القرآن الكريم وهو المنهج التجريبى الذى أخذت به أوروبا بعد ذلك . كما بين أن الشافعى وضع لأصول الفكر اثنتى عشر قاعدة ، ولقد أخذ علماء أوروبا فى العصر الوسيط أصول الفكر هذه عن الإمام الشافعى ولم ينتبه أحد لذلك سوى الإمام محمد عبده .

ولقد أثبت المستشار عبدالحليم الجندي في كتابه : " القرآن والمنهج العلمي المعاصر " بعدم صدق فرانسيس بيكون المعروف في الغرب أنه واضع أصول المنهج العلمي للفكر ، وأنه لم يكن إلا ناقلاً لكلام الشافعي وتلميذه الغزالي ، بل أنه نقل شيئاً اخترعه العرب وهو " السبرُ والتقسيم " والسبر يعني سبر أغوار الأمور والغوص فيها والتقسيم يعني التصنيف ، وفرانسيس بيكون لم يكن صادقاً لأنه أورد في كتبه نفس الاثنتي عشر قاعدة التي وضعها الإمام الشافعي لأصول الفكر في كتابه الرسالة ، كما أنه ذكر ونقل السبر والتقسيم .

بل لقد ذهب المستشار عبدالحليم الجندي أبعد من ذلك عندما قال : " ظلت أوروبا نحو تسعة قرون من الزمان لا تحكمها شريعة ولا قوانين حتى كان القانون الفرنسي الذي وضع عام ١٨٠٤ ويقوم على مصدرين ، القوانين الكنسية والعادات " ، وقد بين المستشار عبدالحليم الجندي أن هذه العادات لها أصل في عادات المسلمين العرب في جنوب فرنسا حيث أقاموا فيها نحو مائتي عام ، وكان المذهب المالكي هو المسيطر في الأندلس وابن رشد الجد والحفيد لهما في ذلك باع طويل ظهر في القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٠٤ .

وليس بعيداً عنا محاولات المقارنة التي أجراها بعض العلماء المعاصرين أمثال الأستاذ سيد عبد الله بين مذهب مالك والقانون الفرنسي الذي وضعه نابليون ، والكتاب الذي وجد في تركة المرحوم قدرى باشا بعنوان : " بيان ما وجد في مذهب أبي حنيفة موافقاً لقانون نابليون " والمحاولات المشابهة التي أجريت في نهاية القرن الماضي على أيدي علماء آخرين مثل فضيلة الشيخ العدوي . وفي جامعة القاهرة رسالة الدكتور حسين حامد عن نظام الإقلاص في الإسلام ،

والتي أثبتت فيها نقل نظام الإفلاس الإسلامي إلى قوانين نابليون بطريقة تدل دلالة قاطعة على النقل الكامل من "الشرعية الإسلامية" .
وبين المستشار عبدالحليم الجندي أن الإمام أحمد بن حنبل يوسع دائرة النصوص بالاعتماد أكثر من غيره على الحديث وعلى أعمال الصحابة . وتغلغل في آثار الصحابة والتابعين حتى برزت له التطبيقات الشاملة التي تصلح للحكم على المسائل المستجدة في عصور الإسلام اللاحقة .

وأن هذا الإمام لم يخضع للآراء المفروضة أو المستوردة من الخارج ، فهو بحق إمام الزهد والتقشف .
أما الإمام محمد عبده فتجد المستشار عبدالحليم الجندي يقول عنه شيئاً جديداً وهو أن الشئ المخالف للعقل لا يُعمل به في الشرع .

وهكذا نرى فقيدنا يقدم الإسلام للناس من خلال الأئمة على شكل دراسات فقهية .

وفقيدنا ألف كتباً عديدة أخرى منها كتاب الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي الذي يتناول تطبيقات الرسول صلى الله عليه وسلم وتطبيقات الأئمة من بعده في الاقتصاد ، موضحاً أن الاقتصاد في الإسلام كالتجارة عمل وسلوك نبيل دخلت بهما كثرة الأمم في الإسلام فهو أخلاق قبل أن يكون اقتصاداً وتجارة .

إن فقيدنا المرحوم المستشار عبدالحليم الجندي من دراسته لفقه الأئمة أثبت قدرة المفكر الإسلامي على الإجهاد والتطور وقدرته على أن يقدم للعالم كله قانوناً عصرياً في حدود مقاصد الشريعة ، ولهذا الغرض وضع كتابه "نحو تقنين جديد للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامي" ، نادى فيه باتخاذ الفقه الإسلامي مصدراً للتقنين ليس في مصر فقط

ولكن فى الدول العربية كلها ، لأن فى ذلك مصالح العرب جميعاً والحرية الحقيقية
للمسلم ونحلهم وفيه للمسيحيين مثل ما للمسلمين والجميع أمام القانون سواء .

وهكذا سعى فقيدنا لى تكون الشريعة الإسلامية هى وحدها
المصدر الرئيسى للتشريع .

اشترك المستشار المستشار عبدالحليم الجندى فى وضع كل الدساتير التى
وضعت بعد الثورة فاشترك فى وضع دستور ١٩٥٦ ، ومن بعده الدستور الذى وضع
أثناء الوحدة مع سوريا ، كما اشترك فى وضع دستور ١٩٧١ . وفى الباب الأول
من دستور ١٩٧١ وضع المادة الثانية التى تنص على أن : " الإسلام
دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية
المصدر الرئيسى للتشريع " إلا أنه فوجئ بصدر نص المادة الثانية
من الدستور على غير ما وضعها وأصبحت : مبادئ الشريعة
الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع " فبدأ جهاده من جديد ليصل إلى ما
كان قد انتهى إليه فى سنة ١٩٧١ فتعدل النص فى عام ١٩٨١
ليكون : " ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع "

فى لجنة تجلية مبادئ الشريعة وضع مشروعاً لقانون مدنى من الشريعة
جاء فى ١١٣٦ مادة ، وأرى هذا القانون فى حوزة البعض ولكن للأسف لم ير
النور بعد .

وفى نفس الوقت سعى من خلال مجمع البحوث الإسلامية
بالأزهر الشريف لوضع مشروع قانون جنائى مستمد من الفقه
الإسلامى .

كان الفقيد الراحل يعتقد أن توحيد الأمة العربية سياسياً
ودستورياً لا يجد قاعدة أمثل من القاعدة القانونية التى تجرى بانتظام
منذ ألف وأربعمائة عام . فالتناقض أن تحكّمنا حتى الآن فى معظم

البلدان العربية ، قواعد قانونية مستمدة من كل فكر غربي من عهد نابليون .

وكان يرى أن أكبر معجزات القرآن هو الإعجاز التشريعي والفقهى ، ولقد كان مقتنعاً اقتناعاً تاماً بأن الاجتهاد أصل من أصول التشريع وأنه ضرورى لمواجهة ما يستجد من أحداث .

وفى مرض موته لازمته أشهراً استزيد من علمه وكان التفانى فى خدمته فرأيت ياتيه أجباءه وخلصاءه يتناقشون معه فى أمور الدين والقانون وأمور الدنيا والناس ، وكان كدأبه فى الحوار الحجة بالحجة ، رأيت فى زائريه أنهم يعرفون أنه يرحل ، وكان هو سعيداً مسروراً بهم وأذكر منهم : المستشار أحمد نصر الجندى ، والمستشار شوقى الفنجرى ، والمستشار عوض المر ، والمستشار عبدالرحمن أبو الفتوح ، والمستشار جمال اللبان ، والمستشار عبدالحميد يونس ، والمستشار السعدى الحيوان ، والمستشار محمد البدرى وغيرهم كثيرون .

ولا أنسى التليفون الصباحى الدائم بين الدكتور شوقى الفنجرى والذى ويستغرقُ قرابة الساعة يتحدثان فى أمور شتى تهمهما ولها بالمصلحة العامة جانب كبير .

إنى أنهت هذه الفرصة لأشكر المستشار الدكتور شوقى الفنجرى لدعوتى بإلقاء هذه الكلمة عن والدى ، فهذا وفاء نقدره وتقدير منه لوالدى نشكره عليه ، ولا عجب فى ذلك فالاستشار شوقى الفنجرى كان يلقب بالشهيد الحى نتيجة إصابته بضربات حادة على كوبرى عباس بالجيزة أثناء إشتراكه وهو طالب بالحقوق فى مظاهرة فى أيام حكم النقراشى باشا قبل ثورة يوليو .

ونحن لا ننسى فضله بتخصيصه جوائز مالية من ماله الخاص تُرصد لأفضل الأبحاث في الشريعة الإسلامية والجوائز تحمل إسم المستشار عبدالحليم الجندى ، هذا تشريف نعتر به وحباً لسيادته نحمله في قلوبنا .

ولقى المستشار عبدالحليم الجندى ربه مبتسماً ، نعم هكذا رأيت أسارير وجهه بعد أن خرجت الروح إلى بارئها راضية مرضية ، وتذكرت كلماته لي عن أبيه عندما وافته المنية قال : اللهم إني لا أخشى لقاءك .

ولا أنسى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الجامع الأزهر وكأني أراه وهو يبكي عندما أم صلاة الجنازة وترحم عليه قائلاً : " لقد سبقتنا يا أستاذنا الجليل إلى لقاء الله نصلى صلاة الجنازة على شيخنا " .

عندما قال ذلك فضيلة الإمام ، زاد عند المصلين إجلالاً وإكباراً ، فيها هو ذا الإمام الأكبر بذاته يرى أن المستشار عبدالحليم الجندى أستاذاً له وشيخاً وهو الذى لم يتلق تعليماً أزهرياً فى حياته ، إنه تواضع العلماء وتواضع المسلمين لبعضهم البعض ، فالعزة إنما هى لله جميعاً .

رحم الله المستشار عبدالحليم الجندى بوفاته طويت صفحة بيضاء من العلم الغزير ، والعطاء الوفير ، والخلق القويم .

رحم الله المستشار عبدالحليم الجندى المستشار الفقيه الذى جمع بين القضاء والمحاماة والفقه والأدب والأخلاق وكان له فى كل باب فتوح وصولات وجولات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

د. محسن عبدالحليم الجندى





بسم الله الرحمن الرحيم

عبدالحليم الجندي والجمعية الخيرية الإسلامية

كلمة المستشار الدكتور محمد شوقي الفنجري

رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية

وذلك بمقر الجمعية مساء يوم الأربعاء ١٥ فبراير سنة ٢٠٠٦

تمهيد :

تحرص الجمعية الخيرية الإسلامية في مواسمها الثقافية ، على الاحتفال بروادها الذين أعطوا الكثير ، وإنه إحياء لذكراهم تصدر الجمعية كتباً بأسمائهم متضمنة كلمات كل احتفالية والتي صدر منها حتى الآن عدد (٧) سبعة كتب هي .

١ - كتاب احتفالية الجمعية بالإمام الشيخ / محمد عبده رئيس مجلس إدارتها في الفترة من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٠٥ .

٢ - كتاب احتفالية الجمعية بالإمام الأكبر الشيخ / مصطفى المراغي رئيس مجلس إدارتها في الفترة من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٥

٣ - كتاب احتفالية الجمعية بالإمام الأكبر الشيخ / مصطفى عبد الرازق رئيس مجلس إدارتها في الفترة سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦

٤ - كتاب احتفالية الجمعية بالعالم الموسوعي / لطفي باشا السيد رئيس مجلس إدارتها في الفترة من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٦٣

٥ - كتاب احتفالية الجمعية بالمستشار والقاضي الدولي للدكتور / عبد الحميد باشا بدوي رئيس مجلس إدارتها في الفترة من سنة ١٩٦٣ إلى سنة ١٩٦٥ .

٦ - كتاب احتفالية الجمعية بالزعيم سعد باشا زغلول عضو مجلس إدارة الجمعية منذ نشأتها سنة ١٨٩٢ حتى وفاته سنة ١٩٢٧ .

٧ -كتاب احتفالية الجمعية بالرائد الاقتصادي / طلعت باشا حرب
سكرتير عام الجمعية منذ نشأتها حتى وفاته في أغسطس سنة
١٩٤١ .

واليوم تحتفل الجمعية بأحد روادها الكبار الفقيه الموسوعي المستشار / عبد
الحليم الجندي . ومستقبلاً إن شاء الله تحتفل الجمعية بروادها السابقين من
أمثال قاسم أمين / وحسن عاصم / وأحمد حشمت / ومحمد فريد / وعبد الرزاق
السنهوري ، وغيرهم . كما نأمل الاحتفال بكبار الواقفين الذين بادروا بوقف
أموالهم لصالح الجمعية ، وبفضل دعمهم المالي طول مسيرتها لأكثر من مائه سنة
تستمر الجمعية في مباشرة وتزايد أنشطتها الخيرية ، ونذكر على رأسهم السيدة /
خديجة البرهانية سنة ١٩١٤ بوقف المبني الذي نحاضر فيه اليوم مع أربع عمارات
أخرى ، والقاضي عبد الله أدهم سنة ١٩١٦ بوقف نحو ثلاثة فدادين بكورنيش
النيل برمله بولاق بالقاهرة ، والسيدة حفيظة الألفية سنة ١٩٢٥ بوقف أطيائها
بالمنصورة وبمحافظة الجيزة وعماراتها بالقاهرة والإسكندرية ، وغيرهم .

واحتفالنا اليوم هو بأحد رواد الجمعية الذين أعطوها الكثير وهو
أسناننا المرحوم المستشار / عبد الحليم الجندي ، وترجع صلتني به
إلى سنة ١٩٥٢ عندما كنت محامياً صغيراً بهيئة قضايا الدولة
وحظيت بالعمل تحت رئاسته بقسم القضاء الإداري ، وكان مجلس
الدولة وقتئذ حديث النشأة ، فكان يجمعنا كل أسبوع لمناقشة أهم
القضايا المتداولة بمجلس الدولة مع تكليف كل من يعمل معه بقسم
القضاء الإداري وكنا وقتئذ نحو خمسة عشر عضواً بإعداد بحث
معين يلقيه على أعضاء القسم في نهاية كل شهر ، ويعلق عليه
أسناننا / عبد الحليم الجندي ويفتح باب الحوار والمناقشة فيه ، فخلق
في جميع العاملين معه من شباب هيئة قضايا الدولة روح البحث
العلمي والتكوين القانوني حتى إذا صدر قانون تطوير مجلس الدولة

سنة ١٩٥٥ رشح جميع العاملين معه كقضاة ومفوضين بمجلس الدولة.

واستمرت صلتني بأستاذنا / عبد الحليم الجندي منذ معرفتي به سنة ١٩٥٢ حتى وفاته في يوليو سنة ٢٠٠٠ ، وهو الذي وجهني إلى الجمعية الخيرية الإسلامية فانتخبت في يناير سنة ١٩٩١ عضواً بمجلس إدارتها ، حتى إذا عهد إلى سنة ١٩٩٤ مسئولية الموسم الثقافي كان أول من دعوتهم للمحاضرة في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٩٤ هو أستاذنا المرحوم / عبد الحليم الجندي .

وقد اختار أستاذنا لموضوع محاضراته " دور الجمعية الخيرية الإسلامية في بناء مصر والمجتمع العربي " ، وعنوان المحاضرة ينم عن تفكير ونظرة رائدنا عبد الحليم الجندي إلى الجمعية ، ففراه يقول " في ربع قرن انتهى سنة ١٩٧٣ حاربت مصر حروباً أربعة واحدة منها جيوش ثلاث دول ، فذلت على أن لمصر رسالة عالمية ما تزال تحملها على مدى التاريخ ، ومن أجلها أيضاً كانت الجمعية الخيرية الإسلامية وروادها هم زعماء العالم العربي بإسهامها الضخم في بنيان مصر ، عاملاً أساسياً في النهضة العلمية والاجتماعية والاقتصادية في العصر الحديث لكل العرب وكل المسلمين " .

وطاف بنا المستشار / عبد الحليم الجندي برواد الجمعية الأوائل من الشيخ / محمد عبده / وسعد زغلول / وقاسم أمين / وحسن عاصم / وأحمد حشمت من جيل المؤسسين إلى الجيل الثاني من أمثال الشيخ المراغي / والشيخ مصطفى عبد الرازق ولطفى السيد / وطلعت حرب / وعبد الحميد بدوي ... إلى الجيل الثالث من أمثال الدكتور / محمد أحمد الغملوي / والدكتور عبد الرازق السنهوري ، وغيرهم ممن تتلمذوا بمدارس الجمعية الخيرية الإسلامية بحسب

البرامج والمناهج التي وضعها الشيخ / محمد عبده فأخرجت أجيالاً لا تنكرر تتميز بأنها تحفظ القرآن الكريم وتتقن اللغة العربية وتلم بالجغرافيا والتاريخ خصوصاً جغرافيا وتاريخ مصر والعرب ، وتلم بالأعمال اليدوية ومبادئ النظاميات وتدبير المعيشة .

وينتهي أستاذنا المرحوم المستشار/ عبدالحليم الجندي في محاضراته سألغة الذكر إلى القول " إن مؤسسى الجمعية الخيرية الإسلامية ، وروادها وطلابها هم الذين تولوا حكم مصر وإصلاح شئونها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية طوال القرن العشرين ووضعوا أسس الإصلاح ونفذوها " .

ويضيف أستاذنا الجليل منبهاً إلى أنه " ستبقى الصيحات تتعالى لزيادة الاهتمام بتعليم الدين والتربية الدينية ، واللغة العربية ، وعليهما وردت نصوص عدة في الدستور المصرى سنة ١٩٧١ فى أول أبوابه عن مقومات الدولة . والنهوض بتعليم الدين واللغة هو نهوض يرد المخاطر عن الأمة ويهيئ الأجيال للصمود ضد الانحراف الفكرى والخلقى الذى تسلطه مصادر شتى من خارج مصر ضد المسلمين وضد مصر بالذات ، كما يبنى عقولاً وأنفساً تقدر على إقتحام القرن الحادى والعشرين " .

هذه كلمة سريعة عن علاقة المستشار/ عبدالحليم الجندي بالجمعية الخيرية الإسلامية وإيمانه العميق برسالتها ودعمه الدؤوب للجمعية باعتبارها أحد صروح النهضة التعليمية والاجتماعية والخدمية فى مصر والعالم العربى والإسلامى .

ويهمنى هنا التركيز على صفتين أساسيتين لأستاذنا المحقق به أولهما : أنه شيخ المحامين فى عصره .
ثانيهما : أنه فقيه وعالم موسوعى

أما كونه شيخ المحامين في عصره :

فقد عمل محامياً " حراً " عشر سنوات في الفترة من سنة ١٩٢٨ حتى نوفمبر سنة ١٩٣٧ حيث عين وكيلاً للنائب العام ، ثم في سنة ١٩٤٠ انتقل إلى هيئة قضايا الدولة " محامياً عن الحكومة " وظل ينترج بها حتى صار رئيساً لهذه الهيئة في سنة ١٩٥٦ ، واستمر في رئاستها حتى بلوغه سن الستين في سنة ١٩٦٨ ، فعاد إلى " المحاماة الحرة " حتى وفاته سنة ٢٠٠٠ . وانكر أنني كنت في لقاء مع أستاذنا المرحوم / فتحى رضوان وكان يفتخر بأنه شيخ المحامين ، فقلت له وأين عبدالحليم الجندى فقال : نعم هو شيخ المحامين .

ولقد أصدر رائدنا كتابه " نجوم المحاماة في مصر وأوروبا " أبرز فيه نقطة أساسية وهو قوله : " ان القضاء لا يكون عظيماً إلا إذا كانت المحاماة عظيمة ، ولا تكون المحاماة عظيمة إلا إذا كان القضاء عظيماً " . وهو في كتابه المشار إليه يذكرنا بكلمة عبد العزيز باشا فهمى ، الذى عمل بالمحاماة وشغل رئاسة محكمة النقض من حيث ترجيحه وتقديره لعناء المحامى باعتبار " أن المحامى مبدع فى حين أن القاضى مرجح " . وأستاذنا المحققى بذكره يضع الأمور فى نصابها بقوله : " انظر كيف تصدر الأحكام فى أية أمة تعرف مقدار حضارتها " مؤكداً بأنه : إذا كان التوحيد هو أساس الإسلام فإن العدل هو جماع الإسلام ، به استقر واستمر وانتشر ، وان سيادة القانون تعنى فى جوهرها سيادة القضاء " .

أما عن كونه قتيها وعالمًا موسوعيًا :

فإن لأستاذنا عبدالحليم الجندى تحديدًا عدد (٢٠) عشرين مؤلفاً يتضمن كل مؤلف اجتهادات وإضافات جديدة ، وهذه المؤلفات العشرون تشكل موسوعة إسلامية متكاملة .

وأركز هنا على مؤلفه " القرآن والمنهج العلمي المعاصر " والذي دلل فيه أن المنهج العلمي للمعاصر الذي نسبه البعض إلى المفكر الإنجليزي " فرنسيس بيكون " فى القرن السابع عشر الميلادى، إنما أخذ عن علماء المسلمين حيث إنتقل المنهج الإسلامى إلى أوروبا من خلال الأندلس وصقلية ، ولكن علماء النهضة الأوربية - وهذا وجه للخطأ الذى كشف عنه - نقلوه مجرداً عن صيغته الربانية وأهدافه السامية ، فكان هذا الاضطراب النفسى والتخبط الوجدانى الذى تعانى به المجتمعات الغربية ، وكان هذا القلق والصراع الذى يتجرع عالماً المعاصر مرارته ، وليس لعالم اليوم من نجاة أو عبزة إلا بالعودة إلى منهج القرآن بجناحيه (التجريبي والايماى) ، أو كما عبر عنه رائدنا عبدالحليم الجندى بجناحيه (التوفيقى والتوفيقى) ، أو ما عبرت عنه فى كتابى " جدلية الإسلام " بمصطلح " التسليم بالغيبات والتجريب فى المحسوسات " .

وان ما نطالب به اليوم هو تصحيح المسار الحضارى كما يقول أستاذنا المرحوم عبدالحليم الجندى من " حضارة الأشياء " ممثلة فى جناحها المادى إلى (حضارة الإنسان) أى بجناحيها المادى والروحى ، وهو ما تعبر عنه بمصطلح (العبودية لله والسيادة على الأرض)

رحم الله استاذنا / عبدالحليم الجندى ، فقد كان دائماً مهماً
بقضايا دينه ووطنه ، يجمع فى بحوثه ورؤياه بين العلم والعمل ،
وبين الأصالة والمعاصرة ، وكان أشبه بخلية نحل لا تهدأ من إفراز
العسل .

وختاماً أرجو ألا أكون قد تجاوزت المدة المحددة لى ، وشكراً لكم

المستشار الدكتور / محمد شوقى الفنجري
رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية





عبد الحليم الجندي وهيئة قضايا الدولة

(أبريل ١٩٠٨ - يوليو ٢٠٠٠)

رجل له تاريخ

كلمة المستشار / صدقي عبد الرحمن خلوصي

نائب رئيس هيئة قضايا الدولة

في العقد الأول من القرن العشرين ولد أحد رجالات عصر التنوير ، رجل يرتفع فوق المناصب وتسامى على الألقاب ، ذلك هو المستشار / عبد الحليم الجندي ، فجاءت بداياته في ظل كوكبه من عظماء القانون في ذلك العصر ، الهلباوي وسعد زغلول ومحمد عبده وعبد العزيز فهمي وغيرهم وغيرهم كثير ، شكلت أفكارهم وجدانه ، وشغلت معاركهم عقله ، فاتجه - كمعظم أبناء جيله - إلى دراسة القانون ، وما أن أتمها في سنة ١٩٢٨ حتى إلتحق محامياً بمكتب نقيب المحامين وقتئذ إبراهيم الهلباوي ، وعمل معه عشر سنين حتى أواخر سنة ١٩٣٧ عندما عين وكيلًا للنائب العام لفترة قصيرة عاوده فيها الحنين إلى المحاماة ، فانتقل إلى هيئة قضايا الدولة يمارس فيها مهنة الدفاع عن الدولة . وتدرج في الوظائف القضائية بهذه الهيئة حتى رأسها منذ مارس ١٩٥٦ وحتى أبريل سنة ١٩٦٨ ، فتحقق له بهذه الرئاسة ما لم يتحقق لغيره فقد ظل " رئيساً " اثنتي عشرة سنة بالتنام ، وقد لا يتحقق ذلك بعده .

وقد أثرت فترة عمله بمكتب الهلباوي في نفسه وعقله وفكره تأثيراً عظيماً يقول هو عنه (من حق النقيب الأول علينا أن أشيد بفضل على ، فالسنوات العشر المشار إليها وتدخل تحت عنوان "الخريف العاصف" قد قضيتها في جواره ، وكانت بالنسبة لي سنوات " تحقيق الذات " ولا لصبني نعمت بعدها بمثل ما متعت به

في إيانها ، فمن بعدها تغير الزمان والمكان والأشخاص ، في وظائف لها مذاق خاص في دولة حملت هموم حروب تتور رحاها على أرضها بين دول العالم أو بينها وبين إسرائيل ، وفي خواتيم نظام ملكي يريد أن ينقض ، وبولكر نظام جمهوري يريد أن يرفع بنيانه على أساس سيادة القانون . ولقد كان الانتساب إلى مكتب النقيب الأول درجة للمنتسب يهيؤها له اسم الهلباوي وأسماء من عملوا معه وكنست آخرهم ، وهناك اتصلت أسبابي بكثير من الكبراء في الدولة والمجتمع العلمي كانوا لي أضواء على الطريق^(١) .

وخلال تلك الفترة أدرك الشاب اليافع أن من أسباب امتياز الهلباوي وسعد زغلول ومحمد عبده وعبد العزيز فهمي وغيرهم تبحرهم في الدراسات الشرعية ، فأخذ نفسه بها وظهرت آثارها عليه فيما بقي من أيام حياته . ويبدو ذلك جلياً فيما خلفه للراحل العظيم من مؤلفات قيمة يأتي في موقع الدرة منها كتابه الأثير " أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح " ثم ما تلاه من كتب عن " الإمام الشافعي ناصر السنة وواضع الأصول " ، " مالك بن أنس إمام دار الهجرة " ، " أحمد بن حنبل إمام أهل السنة " ، " الإمام محمد بن عبد الوهاب أو انتصار المنهج السلفي " ، " الإمام محمد عبده " ، " الإمام جعفر الصادق " و " الشريعة الإسلامية " . وبعد كل هاتيك الأمهات من الكتب ، وقبلها يأتي مؤلفه الكريم " في السيرة النبوية " ومن يطالع هذه الآثار الخالدة يلمس - في غير عناء - أن طبيعة رجل القانون لم تغادر واضعها ، بما جبل عليه من منطق أخذ تحكمه مقدمات تؤدي

(١) نجوم المحاماة " للمستشار عبد الحليم الجندي - طبعة دار المعارف منه ١٩٩٠ ،

بالاستخلاص السائغ إلى نتائج يقبلها العقل وترضاها الفطرة السليمة ،
كل ذلك في أسلوب رصين وعبرة واضحة لا يخطئها الفهم .

وإرضاء لطبيعة رجل القانون فيه يتجه المستشار الجندي إلى
المزج بين علمه بالقانون وتبحره في الدراسات الشرعية ، فتراه
يخرج للمكتبة القانونية عدة مؤلفات منها كتب " نحو تقنين للمعاملات
والعقوبات في الفقه الإسلامي " ، و " تطوير التشريعات " ،
و " الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي " و " القرآن والمنهج العلمي
المعاصر " وأبحاث منشورة منها الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي
للتشريع ، الشبهات التي تثار حول تطبيق الشريعة الإسلامية في
العصر الحديث ، ونحو مشروع الدستور الإسلامي وتطوير
التشريعات . أما أبحاثه القانونية الصرفة فمنها بطلان التفتيش بغير
أذن و تصرفات السفهاء قبل الحجر ، والملكية الفنية ، وبيع المتجر .
هذا جانب من شخصية الراحل الكبير الدارس للشريعة الإسلامية المحب

لفقه والدراسات الشرعية ، فماذا عن الجانب الآخر رجل القانون

في مكتب الهلباوي كانت القضايا الكبرى في ذلك العصر ،
سواء للأفراد أو للجماعات ، هي الغذاء اليومي فأصبحت القضايا
الكبرى على مستوى الدولة مألفاً له ، وحاول فيما بعد أن ينقل عن
الهلباوي إلى جماعة من رجال القانون : إن لرجال القانون من "سيادة
القانون واستقلال القضاء " درجة في الناس ، ومن حقها عليهم أن
يأخذوها بقوة واستقلال وإحساس وطني ، وأن الجزاء على
النهوض بها هو فائدة الأداء ذاته ، في نماء الذات وتطورها أو
ضمور الملكات وتدهورها ^(١) .

(٢) نجوم المحملة * المرجع السابق *

ومن هذا الحديث للراحل العظيم يبدو واضحاً عشقه لمهنة المحاماة أياً كان موقعه منها في المجال الخاص أو المجال العام ، وإيمانه العميق بسيادة القانون واستقلال القضاء ، وهو يرى أن "المحاماة العظيمة أو السليمة تجعل القضاء عظيماً وسليماً" (١).

ولذلك فعندما دعي سنة ١٩٤٠ للعمل بهيئة قضايا الدولة فقد رحب ترحيباً كبيراً إذا وجد في الدفاع عن الحكومة إغراء له بالمحاماة ذاتها . ولا ريب كان يجنب انتباهه اسم أول رؤسائها المصريين ونابغة العلوم القانونية في جيله عبد الحميد بدوي وأسم أمين أنيس وزير العدل والذي صار بعد ذلك رئيساً لهيئة قضايا الدولة . أما الذين تولوا هذه الوظيفة من الوزراء فقد يستعصون على الإحصاء ، و أما اتساع آفاقها وإعدادها رجل القانون الذي تحتاج إليه مصر فقد يدل عليه أن نجد في الخمسينات من القرن الماضي رؤساء أربعة للهيئات القضائية كانوا من أعضائها (٢) ، وإن يلي رئاسة مجلس الدولة ستة منهم (٣) .

ولأنه ألف العمل في كبريات القضايا فقد كان حضوره فيها وإعداده مذكرات الدفاع نبراساً لجميع أعضاء الهيئة ولعل فيما طويت عليه مجموعة المذكرات القضائية التي نشرتها له مجلة الهيئة في جزعين خير شاهد على ذلك .

(١) توحيد الأمة العربية - طبعة وزارة الثقافة - فقرة ١٢٥

(٢) المستشارون عبد العزيز محمد - عبد الرزاق السنهوري - السيد علي السيد - عبد الحليم الجندي .

(٣) المستشار محمد كامل مرسي - عبد الرزاق السنهوري - السيد علي السيد - عبد العزيز الليلاوي - ضياء الدين صالح - أحمد كمال أبو الفضل .

وعندما أنشئ مجلس الدولة سنة ١٩٤٦ ، انتقلت شجون مصر إلى مجلس الدولة منذ أول يوم ، حيث أنشئت فيه محكمة القضاء الإداري لتختص بإلغاء قرارات الحكومة إذا تجاوزت سلطاتها وعاونت هيئة قضايا الدولة المحكمة الجديدة معاونة صادقة فهي تمثل الحكومة في كل قضية بالمحكمة ، والقضايا تعلن إليها وتبلغ بها الحكومة وتقدم ما تراه دفاعا صالحا عنها ، وكان أول المعاونة تمكين المحكمة من أوراق القضايا في الملف الحكومي بتمامه ، وفي سنة ١٩٤٨ رأس راحلنا العظيم قسم القضاء الإداري بالهيئة ، حيث ترفع في قضاياها منذ إنشائه ، كما اهتم بمد القسم بمراجع القانون الإداري الفرنسي وهي صدى لصوت مجلس الدولة الفرنسي المعروف باتجاهه المطلق لحماية الحكومة والحريات ، ثم دعا علماء القانون الإداري بفرنسا للتدريس لأعضاء القسم ، واستدعى مدرسين للغتين الفرنسية والإنجليزية يدرسونها للأعضاء في ناديه . ومن جراء المساعدة الفقهية والنزاهة في عرض الآراء لتسديد القضاء الجديد وتوسيع اختصاصه بلغت رئيس الحكومة (النقراشي باشا) شكاي مجهولة التوقيع عن طريقة القسم في الدفاع (ومنها قضية كانت مرفوعة ضد مجلس الوزراء وضد رئيسه) ، وكان رد رئيس الهيئة (مصطفى بك مرعي) أن كل قضية تعالج بحريه ونزاهة فكر ترتب على حسن عرضها أن كسبتها الحكومة ، وأرسل لرئيس الوزراء بعض المذكرات وشكره النقراشي على عمله فيها فأجابته أنها من عمل غيره .

ومن القضايا الطريفة التي باشرها المستشار الجندي وترافع فيها القضية التي رفعها وحيد يسري باشا طاعنا على إجراء ملاحقته كلما خرج من داره بسيارات تسبق سيارته أو تلحقها وهو ما أنكرته

وزارة الداخلية ، وبنى المستشار الجندي على هذا الإنكار الوصف القانوني أن الملاحقة لو صح حدوثها تكون " عملاً مادياً " لا قراراً إدارياً ويكون منعه من اختصاص النائب العام .

كذلك قضية شركة قناة السويس بطلب إلغاء قرار لجنة التوفيق الصادر لصالح عمال الشركة، وقد رأى الراحل العظيم في دفاع الحكومة الذي أبداه أن يعرض كيف يتداول مجلس الدولة الفرنسي نظر قضايا " الجهات ذات الاختصاص القضائي " ومهد لذلك الدفاع بانحياز الحكومة إلى العمال - ولم يكن ذلك مألوفاً - قال : (العمال - قبل الأموال - عصب للمشاريع في الحضارة المعاصرة . والدولة في حياتها لشئونهم تهدف إلى تمكين أرباب الأعمال والعمال من النهوض بمشاريعهم في آفاق صافية وظروف مواتية ، وكلما صلح بالعمال ربا المال عند أصحاب الأعمال وتواصل النماء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وسلمت الأمة مما تعالجه أمم أخرى من زلازل النظام " ورفضت دعوى الشركة (١)

أما مرافعاته الشفوية فحدث عنها طلاقة في اللسان وجزالة في اللفظ وعمق في التأثير كل أولئك في منطق قانوني سليم وقدره فائقة على الإقناع .

وإن ذكرنا مثلاً على ذلك فلقد نذكر مرافعته الشهيرة أمام هيئة التحكيم المشكلة برئاسة المستشار مصطفى فاضل رئيس محكمة النقض في قضية شركة السكر سنة ١٩٥٤ ، تلك المرافعة التي استمرت أياماً أربعة في موضوع حافل بالأرقام غاص بالميزانيات والتواريخ وهو لا يقرأ من أوراق ولا يسترجع منها ما

(١) نجوم المحاماة - المرجع السابق ص ١٩٩ وما بعدها .

امتلاً به من بيانات وإحصاءات ، وإنما يسترسل في الحديث عما فيها وكأنها طبعت في ذاكرته ، الأمر الذي يستحق من أجله ثناء رئيس هيئة التحكيم وتقديره ناهيك عن رضاء الحكومة بصدور الحكم لصالحها واتجاهها إلى إثباته عن جهده العظيم بمكافأة قدرتها بخمسين ألفاً من الجنيهاً بقيمة العملة في ذلك الزمان ، رفضها متأبياً مرجعاً الفضل إلى الهيئة التي ينتمي إليها طالباً إثابة أعضائها ممن شاركوه في إعداد الدفاع وهو ما قد كان فنشأت الدرجات وتمت الترقّيات .

وأصبح عبد الحليم الجندي - بعد فترة قصيرة من هذه الواقعة - رئيساً لهيئة قضايا الدولة وهو بعد في الثامنة والأربعين من عمره . ورئيس هذه الهيئة - كما قال هو - خليق بان يكون حجة قضيهة وقضائية ذا بصيرة بفنون السياسة والإدارة في المنازعات الدولية والدستورية والإدارية والضرائبية والمدنية والجنائية وغير ذلك - مجتمعاً - كيما تحسب الحكومة حساباً لرأيه ، وتقبل تصحيحه لأخطائها وتطمئن جهاتها القانونية إلى كمال وفائه بالدفاع عنها ، مطلوب منه أن يسبق زملاءه ومن ينوب عنهم بالابتكار وإنصاف خصومهم منهم ^(١) .

وكانما كان عبد الحليم الجندي قد أعد لكل ذلك بل كان فوق ذلك بما برع فيه من فن قيادة الرجال ولم يكن يستطيع ذلك إلا أن يكون قدوة في نزاهة الفكر والنفس - وقد كان - وفي التصدي للمشاكل وتحمل مسؤولياتها - وقد استطاع - ثم في تكليفه نفسه بما يكلف به غيره فإذا به ثاني رئيس لهيئة قضايا الدولة - بعد المرحوم

(١) نجوم المحاماة - المرجع السابق ص ١٢١

المستشار / مصطفى مرعي - يترافع أمام القضاء ويدرس القضايا الخطيرة بنفسه مع العضو المختص وهو في هيئته وجه النهار وزلفاً من الليل يجعلها دائبة ناصبه كخليفة للنحل ، يوجه ويشارك ويعطي الفرصة للمحاولة و الخطأ ويقف وراء الرجال عند الحاجة ويعلم ويتعلم ويجري الخير على الأعضاء بالمعارف التي يقدمها والتجارب التي يتيحها والكتب المجلوبة من الخارج والداخل والدرجات والترقيات التي تجعلهم يتفوقون جدوى ومعنى العلم ويسعون إلى التقدم .

ومن الجدير بالذكر أن المستشار الجندي عندما اختير لرئاسة الهيئة سنة ١٩٥٦ كان واحداً من أربعة مستشارين فقط بالهيئة وعندما غادرها للمعاش ترك وراءه أربعة وكلاء و أربعين مستشاراً ناهيك عن باقي الأعضاء في مختلف الدرجات ، وبذلك يمكن القول أنه لأنه كبير " أحب أن يكون مرعوسه " كباراً " أيضاً وهذه شيمة الأقوياء .

هذا هو المرحوم المستشار عبد الحليم الجندي الرئيس الأسبق لهيئة قضايا الدولة ، ورئيس لجنة التعريف بالإسلام بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وعضو مجمع الفقه الإسلامي بجامعة القاهرة وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر .

وإذا أردنا أن نصور هذه الشخصية الثرية العطاء المتعددة الجوانب فقد لا نجد أبلغ مما صور به رفيق دربه المرحوم المستشار مصطفى درويش حيث قال : " ما قابلت عبد الحليم إلا ووجدته مشدود القامة مرفوع الرأس وفي يده كتاب . "

هكذا كانوهكذا ظل إلى آخر أيام حياته مشدود القامة
مرفوع للرأس وفي يده كتاب.

تلك لمحات من حياة رجل له تاريخ يضيق المقام عن سرد
تاريخه كاملاً ونكر وقائعه...وتقتصر الكلمات عن بيان آثاره ومآثره
وها نحن في هذه الاحتفالية العظيمة ، إذ نشكر للجمعية الخيرية
الإسلامية حسن صنيعها بتذكير الأمة برموز المجتمع المصري
عرفانا واقتداء ، لندعو للراحل الكبير بالرحمة والمغفرة ، وبمكان
ومكانه إلى جوار العلماء ورثة الأنبياء جزاء ما قدم لأمته من جهد
خلّق وعلم نافع وآثار لا يمحوها الزمان .





بسم الله الرحمن الرحيم
" عبد الحليم الجندى - والمنهج العلمي -"
كلمة للأستاذ المستشار / طارق البشرى
نائب أول رئيس مجلس الدولة سابقاً

الأستاذ الجليل عبد الحليم الجندى ، رجل قَدَّرَهُ وأجله كل من عرفه ، وكل من قرأ له ، علم وربى أجيالاً من القانونيين في قضايا الدولة وفي غيرها . انتشر تلاميذه بين محامى إدارة قضايا الدولة حيث ظل يعمل بها منذ سنة ١٩٤٠ ، وصار رئيساً لها في سنة ١٩٥٦ وذلك حتى أحيل إلى التقاعد ببلوغ الستين من عمره النافع في سنة ١٩٦٨ . وامتد أثره وأثر تلاميذه إلى مجلس الدولة منذ إنشائه في سنة ١٩٤٦ ، وذلك بما انتقل إلى المجلس الدولة من رجال إدارة قضايا الدولة في سنة ١٩٤٦ ومع تعديل قانون مجلس الدولة في سنة ١٩٥٥ ، عشرات من تلاميذه صاروا إلى مجلس الدولة وشاركوا في إرساء أسس للقضاء الإداري في مصر وتطويره وإيمانه ، وكان ممن انتقل منهم إلى مجلس الدولة في سنة ١٩٥٥ أخى الأكبر المرحوم المستشار يحيى عبد الفتاح البشرى الذى صار من بعد نائباً لرئيس المجلس ، وعنه عرفت أول ماعرفت أستاذنا الجليل عبد الحليم الجندى ، واتصلت بعلمه ومجالسه .

ألف نحو عشرين كتاباً ، كل منها فيه جديد على قارئه المتخصص ، ومجالات إنتاجه القانوني العلمي ، تنبسط من القانون الوضعي إلى فقه الشريعة الإسلامية ، ومن القوانين النافذة السارية إلى مشروعات القوانين المقترحة في المعاملات والعقوبات

وغيرها ، ومن القانون المدني وفقهه إلى القانون الإداري وغيره من فروع القانون العام .

وقد اختار للتأليف ثلاثة مجالات محددة : **المجال الأول** هو الكتابة عن أساتذته في المحاماة مثل إبراهيم الهلباوي ، المحامي الأشهر في الثلث الأول من القرن العشرين والذي تدرب " الجندي " خريجاً شاباً في مكتبه وتشرب عنده المثل العليا لمهنة المحاماة فضلاً عن علوم القانون وفنونه ، ومثل ما ألف عن محامين عالميين قرأ عنهم واستمد من خبراتهم المكتوبة زاداً له يتعمق به في عمله المهني ، وأراد بالتأليف عنهم أن ينقل هذه الفائدة إلى غيره من قرائه **والمجال الثاني** لتأليفه ، وهو أقرب المجالات إلى قلبه وعقله ، هو الفقه الإسلامي كتب عن سبعة من أئمة الفقه الإسلامي ، أبي حنيفة النعمان ، ومالك بن أنس ، وأحمد بن حنبل ، والشافعي ، ومحمد بن عبد الوهاب ، ومحمد عبده ، وجعفر الصادق ، وأظن أن كلا من هذه الكتب لا يستغنى عنه دارس متخصص لأي من هؤلاء الأئمة ، شمولاً في النظرة وعمقاً في البحث ، وجدة في التحليل .

والمجال الثالث هو التشريع ، بما اقترحه من تطور في التقنيات والمجموعات التشريعية الأساسية ، وبما استهدفه من وراء هذا الجهد من إعادة لمرجعية الشريعة الإسلامية في هيمنتها على القانون ونظم المعاملات ونظم الحكم ، وتوحيداً للأمة العربية من هذا الطريق ، لأن توحيد التشريعات الأساسية هو طريق لاشك في أثره البالغ في توحيد الأمة التي تطبق هذه التشريعات وتوحيد نظمها وتكويناتها الثقافية ، وإسلاس التعامل الاقتصادي بينها ، وتوثيق عراه ، قدم في هذا المجلد نحو عشرة كتب .

ومن يقرأ لعبد الحليم الجندي يدرك مدى الجهد الذى بذله في إعداد بحثه أو وضع كتابه ، أو صياغة كل جملة فيه وتركيب كل معنى لورده ، بأسلوبه المركز الموجز ، وبعباراته التى تنقلها للمعاني ، وبعمق الفكرة ودقة التحليل وشمول الربط بين الظواهر ، هو نتاج عقلية تكربت في مجال علم أصول الفقه ، ولتعقدت بصرامة منطقته ووثاقه معانيه .

والمجال الآخر قبل هذه المجالات الثلاثة ويعلمها ، هو مجال ممارساته المهنية بوصفه محامياً يتابع القضايا ويكتب فيها ، ومن يقرأ مذكرات دفاعه في القضايا الهامة التى كان يحضر فيها عن الحكومة مدافعاً باعتبارها طرفاً في خصومة قضائية ، من يقرأها لا يجدها مجرد مذكرة دفاع عن قرار حكومي أو موقف اتخذته أو تصرف صدر عنها ، إنما يجد فكراً وعمقاً وموضوعية يستمد منها القارئ زاداً علمياً ومعرفياً ، ويخرج من قراءتها أكثر معارف وأعلم في المجال العلمي الذى نشأ النزاع القضائي في نطاقه ، كما يخرج منها القارئ لفقه في درك مناهج التناول القانوني للنصوص وللصياغات القانونية لوقائع الدعوي ، " فالجندی " فيما يكتب في هذا المجال هو محام أستاذ يعلم قاضيه فيمن يعلم من رجال القانون ، ويرفع مستوى النقاش الحقوقي إلى مدارجه العليا .

نحن رجال القانون في النصف الثاني من القرن العشرين - نزهو بأننا عايشنا هذا الرجل وعرفناه ، فيمن عايشنا وعرفنا من كبار رجال هذا العهد ، ومن لم يتلمذ منا على يديه في مهنة المحاماة بقضايا الدولة - مثلي - فقد تتلمذ على كتاباته ومتابعاته كما تتلمذ على معرفته الشخصية ، لأنه لم يكن محامياً فقيراً فقط ، ولا كان قانونياً ضليعاً فقط ، ولا كان فقيهاً متعمقاً فحسب ، إنما كان صاحب دعوة

تجلت في كل كتاباته ، وكان صاحب تجربة حية متعددة الجوانب ، وكان محيطاً بتفاصيل الحياة السياسية الاجتماعية في الزمان الذي عاشه منذ أدرك شئون الحياة العامة ، فكان مزيجاً بالغ الغنى والتعدد ، وكنت تجلس إليه وتستمتع فكانك تقرأ كتاباً ، وكنت تناقشه وتحاوره فكانك تتصفح كتاباً .

هذا الرجل ، بحثت عن اسمه في " موسوعة أعلام مصر في القرن العشرين " التي كانت أصدرتها وكالة أنباء الشرق الأوسط (الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦) فلم أجد اسمه بين ألفى اسم أوردتهم الموسوعة ^(١) ، وساعتئذ توقفت متفكراً ، هل يجيء إغفال اسمه بسبب خطأ الهيئة التي أعدت الموسوعة ، أم بسبب خطئنا نحن ؟ نحن أهل المجال المهني والعلمي الذي بلغ الأستاذ فيه شأوه . جزء من النبعة تحمله هيئة الموسوعة والرجل كان رئيساً للهيئة قضايا الدولة مدة إثنتي عشرة سنة ، وكان رئيساً للجنة الفكر الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وكان عضواً للجنة الشريعة والقانون بالمجلس الأعلى للثقافة ، وكان عضواً بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ، وكان في غالب هذه الجهات عضواً عاملاً وعنصراً فعالاً وقت إعداد الموسوعة ، إذ انتقل إلى رحمة الله في سنة ٢٠٠٠ م .

ولكن يبدو لي أن خطئنا نحن هو الخطأ الغالب ، فنحن لم نقم به بما فيه الكفاية ، ولم نعرف عنه ولم نذكره بما يليق بأستاذيته ، وهذا من مشاكلنا نحن رجال القانون في مصر . إن القانون علم من علوم الاجتماع ، وأن الدراسات المتعلقة بأي فرع من فروع هذه

(١) استذكر علي - أثناء إلقائي هذه الكلمة بحفل التكريم - الأستاذ الكبير رجائي عطية ، قائلًا أن اسم المحتفى به ورد بالموسوعة في حرف الميم مسبقاً باسم " محمد " فلما عدت إلى مكتبي بعد الحفل ، وتصفححت الموسوعة ، لم أجد اسم المحتفى به حيث أشار سيانته لامسبوقاً باسم " محمد " ولا مسبقاً باسم " أحمد " .

العلوم تكون عن موضوعاته ، وتكون أيضا عن كبار علمائه والمبرزين نوى المذاهب والمدارس فيه ، فتجمع أعمالهم وتدرس وتناقش وتحلل ، ويظهر من ذلك الإضافات التي أضافها كل من هؤلاء العلماء على مدى حياته ، والتوجهات التي أكد عليها وغير ذلك ، ونحن نجد أمثلة لذلك عندنا في مجال القانون بالنسبة لرجال الفقه الإسلامي القدامى ، مثل أئمة المذاهب وغيرهم ، ولكننا لا نجد أحداً اهتم بدراسة سير الرجال الكبار من علماء القانون وفقهائهم وقضاة ومفتيه في عصرنا الحديث وهم شأنهم شأن الوجوه والصدور في المجالات العلمية الاجتماعية الأخرى ، لهم مذاهب وأساليب في استخراج الأحكام ولهم طرائق في تحقيق الوقائع وتحليلها وتركيبها ، وهم أيضاً لكل منهم وجهته ودعوته في النظر إلى أحوال الناس ومعنى العدالة ومعنى النظام العام والاستقرار ومعان في تحقيق النفع الانساني ، ومراعاة المصالح العامة والخاصة ، وكل ذلك يحتاج إلى دراسات وتحاليل واستقرارات من دارسين وباحثين .

نحن في مجال القانون وعلومه ، لا نرى نكراً لذلك ، ولا دراسات تعد ولا بحوثاً تحرر عن الكبار نوى الأثر ، لا نجد أحداً أعد دراسة عن " عبد الحميد أبو هيف " في المرافعات مثلاً ، ولا عن " أحمد أمين " في القانون الجنائي ، ولا عن " أحمد إبراهيم " في الفقه الإسلامي ، وغير هؤلاء ، بدءاً من هذا الجيل الذي شكل اللبنة الأولى في علوم كلية الحقوق المصرية ، ثم من والاهم من بعد ، ولا نجد أحداً اهتم بدراسة قانونيات " عبد العزيز فهمي " أول رئيس لمحكمة النقض ، ولا بفنّاوى " عبد الحميد بدوى " ومشروعات تشريعاته ، ولا مرافعات " مرقص فهمي " عن المحاماة مثلاً ، وقد قدر لى أن أقرأ بعضها وأنا أطلع الصحف القديمة بصدد إعداد بعض

الدراسات التاريخية . ولم يحظ بشئ من ذلك في زماننا هذا الا عبد الرزاق السنهوري ، وهو يستحق طبعاً ، ولكن السنهوري ليس واحداً ولا وحيداً في تاريخ علومنا القانونية في العصر الحديث ، وكذلك لم ندرس توجهات محكمة النقض مثلاً ولا توجهات القضاء الإداري . دراسات تحليلية وعلمية في بحوث تخصص في ذلك ، إلا دراسات جامعية محدودة عن علاقة القضاء بالسياسة ، كان لى يحظ مناقشة بعضها في كليات الحقوق .

ومن هنا لم يتح لرجال القانون أنفسهم أن يتعرفوا على ذوى الأثر العلمي والمهني منهم ، في الأجيال المتعاقبة ، ولم يدرسوا أن لعلمهم ومهنتهم "تاريخ" وتطور وتعدل أجرته هيئات من محاكم ومجالس افتاء وكليات ومن رجال أيضاً ، رغم أن ذلك هو صميم مادة "تاريخ القانون" وأن من عرف من هؤلاء الرجال عرف بالاسم والفضل دون معرفة جوهر ما أداه ، ومن الطبيعي أن يكون غير رجال القانون أقل معرفة وأغمض رؤية وأصرف عن الاهتمام بهذا الأمر .

لذلك أرجو أن تكون إشارة هذا الموضوع بمثابة دعوة للاهتمام به ، وهى دعوة تحمل الشكر للجمعية الخيرية الإسلامية على أن بادرت بعقد هذه الاحتفالية لتعيد إحياء ذكرى عالم من كبار علمائنا الأجلاء في الفقه والقانون .

لا يمكن الإحاطة بأعمال الأستاذ عبد الحلیم الجندی في ورقة بحثية تلقى مختصرة في احتفال به وفي دقائق معدودة ، وقد لا يكفي كتاب واحد لدراسة أعماله وتحليلها بنظر علمي تكون هذه الدراسة جديرة بها ، ولكنني بالإشارة إلى كتاب واحد أحسب أنه رحمه الله كان يعتبره من أهم ما كتب ، فقد كان يشير إليه ويذكره بخص خفي ومتواضع على توجيه الاهتمام إليه ، وأن قراءة هذا الكتاب بين

ماكتب يظهر منها للقارئ صدق الحس بأنه كان لابد أن يوليه مؤلفه المكانة الكبرى من اهتمامه ، ذلك أن الأستاذ الجندي كان دائماً ما ينجذب في بحوثه ودراساته إلى " المنهج " منهج التفكير ، أما بالحديث عنه وشرحه ، أو بممارسته ممارسة علمية صارمة ، لا يخطئها القارئ المدرب ، حتى في مذكرات الدفاع في القضايا لا يخطئ للقارئ ملاحظة اهتمام " الجندي " بمسائل المنهج شرحاً وممارسة ، ولذلك فلا غرو أن جُمع عدد من مذكراته الدفاعية وصدرت في جزئين كبيرين ، لأنها تحوى على فقه ومنهج وأصول. الكتاب الذى أعنيه هو " القرآن والمنهج العلمي المعاصر " صدرت طبعته الأولى عن دار المعارف في سنة ١٩٨٤ تكلم المؤلف فيه أولاً عن القرآن الكريم وعن الكليات الأساسية التى يستخرج منها ومنها العلم واستعمال العقل والحرية في العقيدة وأسلوب الإقناع وغير ذلك من المفاهيم ، ثم عرج - وهذا أهم ما قصد إليه للكتاب - إلى منهج الاستقراء من الواقع والنهى عن التقليد ، ثم عرج إلى منهج الاستنباط أيضاً .

تحدث عن استخراج علم أصول الفقه من القرآن الكريم ومن السنة النبوية الشريفة ، وركز حديثه هنا - بطبيعة الحال - على الإمام المميز محمد بن إدريس الشافعي ، واضع علم أصول الفقه في كتابه الأشهر " الرسالة " ، وهذا هو العلم للعقلي الاستقرائي الاستنباطي الذى استخرجه الشافعي من كتاب الله تبارك وتعالى . ونقل الجندي عن الفخر الرازي أن الشافعي في علم أصول الفقه مثل أرسطو في علم المنطق الأرسطي ، ثم استطرد إلى أن منطق أرسطو كان منطق كليات بدأ بها أفضت إلى طريق معرفي مسدود ، أما منطق الشافعي في نظر الجندي فهو فيما أوردت أصول الفقه منطق

واقعي يستقي أول ما يستقي بالنظر في الجزئيات وقيس ويستخرج بالاستقراء من الواقع للمعاني الكلية . ومن ثم يبقى هذا المنهج دائماً مرتبطاً بالواقع ومنفتحاً فلا ينغلق على نفسه ولا ينفصل عن الواقع ، ويذكر أن الكنيسة في الغرب انغلقت على نفسها ولم تستطع بفكرها أن تفتح على ما أفضت إليه البحوث والاكتشافات الواقعية من تغيرات ، وذلك بسبب صدورها عن منطق أرسطو ، ولذلك ثار عليها المفكرون والعلماء ، وعللوا إلى مناهج المسلمين في التفكير ، بما صاغه فرانسيس بيكون في كتابه الأهم " المنهج الحديث " .

تكلم الأستاذ الجندي عن منهج القياس واستخراج علل الأحكام ومعانيها ، وعن عمليات السير والتقسيم أى حصر الظواهر واختبارها ، وتكلم عن خطوات القياس من تخريج المناط ، أى استخلاصه وتحقيق المناط والتثبت من وجوده في الفرع المقيس ، وتنقيحه بتخليصه مما يشوبه ، وذكر " أن العملية القياسية عند السلفيين كالعلمية التجريبية بالموازين " وبالمقاييس الحسية والعقلية ، وذكر في ذلك كلاماً أخاله من أعمق ما يقرأ في موضوعه ، وهو فيه يعتمد على فكر إسلامي خالص .

ويلخص الجندي المنهج الإسلامي والذي يجتمع في أصول الشافعي بأنه :

أولاً - الاستقراء الدقيق للواقع والألفاظ والأساليب والنصوص والمعاني .. لاستنباط الدلالات والعلل والأحكام ..

ثانياً - التزام الواقعية في الأخذ بدلالة الظاهر الثابت بالسمع أو البصر أو الحس .

ثالثاً - وفاء نصوص القرآن والسنة ..

رابعاً - النهي عن إتباع رأى دون دليل عليه ، خامساً سادساً .. سابغاً ..

وينتقل للكتاب إلى ما امتد إليه منهج أصول الفقه في العلوم الأخرى في الحضارة الإسلامية ، فقد انتقل إلى اللغة والأدب بالنحو والعروض عن طريق منهج الاستقراء . وانتقل إلى الفنون عن المناظرة وعلوم الكلام وإلى صناعة التأليف والتدريس ، كما انتقل إلى العلوم الرياضية والتجريبية أى التطبيقية . ويشير الجندى في ذلك إلى جعفر الصادق وأبى حنيفة والجاحظ والغزالي ، كما يشير إلى منهج الشك المعرفي ، وإن الواجب الأول للإنسان قبل الإيمان هو أن يشك ، لأن الشك هو طريق البرهان ولا معرفة إلا بالبرهان ، وأن هذا المنهج في الشك المعرفي هو ما انتقل من بعد إلى ديكارت في منتصف القرن السابع عشر للميلاد بعد أن كان ذكره الغزالي وكتب عنه ، والغزالي توفي في سنة ٥٠٥ للهجرة أى في القرن الثاني عشر للميلاد .

ثم يفصل الكتاب الحديث عن التجربة والاستقراء والقياس ، وتكلم عن علماء المسلمين مثل " الكندي " وعلوم الهندسة والطبيعة والمرئيات والفلك والكيمياء ، و" أبى بكر الرازى " وعلم الكيمياء وتجاربه في اليمارستانات ، و" المسعودي " وأعماله في علم الفلك والجيولوجيا والجغرافيا ، و" الحسن بن الهيثم " وعلم الضوء والبصريات و" ابن سينا " و" أبى ریحان البيروني " ، وكل هؤلاء في علومهم المتنوعة يعتمدون على المنهج العلمي بالاستقراء والاستدلال وبالمشاهدة والتجريب ، وغيرهم كثير مثل " عبد اللطيف البغدادي " الطبيب و" ابن النفيس " و" ابن رشد " و" ابن خلدون " .

بعد ذلك يورد الكتاب الحديث عن المنهج العلمي المعاصر ، وانتقال المنهج الإسلامي في التفكير والبحث والتحليل إلى أوروبا ،

وذلك عن طريق الحروب الصليبية وعن طريق قبرص وإيطاليا وأسبانيا . وهذا البحث حول انتقال العلوم الإسلامية إلى أوروبا عن هذا الطريق ، معروف من قبل ، ولكن الأمر المهم والذي يذكره كتاب الأستاذ الجندي هو ربط هذه المعارف التي أخذها الغرب عن المسلمين ، ربطها بعلم أصول الفقه وبمنهجه الاستقرائي والاستنباطي وربط ذلك كله بالمصدر الأساسي ، وهو الكتاب الفرد الذي خرجت منه أمة الإسلام جميعها ، وهو القرآن الكريم .

وفي هذا الصدد يعبر المؤلف الحديث بتركيزه وتعميقه الذي اعتاد عليه في كل كتاباته ويعقد المقارنات بين المفادات المنهجية التي تستخرج من " رسالة " الشافعي وبين " المنهج الجديد " الذي بلوره فرانسيس بيكون ، ويذكر أن المسلمين عندما استبعدوا منطق أرسطو استبعدوا تقريبا منطق الفلاسفة المسلمين الذين أخذوا عن أرسطو ، فصار هؤلاء الفلاسفة مثل الجُذر المعزولة في التكوين الثقافي الإسلامي ، وفي هذا الصدد يشير إلى نقد ابن تيمية لمنطق أرسطو فيقول : " ابن تيمية إمام السلفيين ابتداء من القرن الرابع عشر الميلادي ، يصرح أنه لا يقبل إلا منهج القرآن والسنة ومنطقه واستنباطه ، ويستبعد المنطق اليوناني لخلل في أساسه ، إذ هو قائم على منطق أرسطو الذي يعتبر (الحد) في تعريف الشيء هو الذي يبين (لكنه) أي (الماهية) أو (الحقيقة الباطنة) فيه وهو (الطبيعة) الموجودة في كل ما يتدرج تحت (نوعه) ، فالمعرفة عنده تستمد من المبادئ الكلية لوحدة ماهياتها في أفراد النوع والجنس ، وإستقرار الجزئيات لايعطي علما يقينيا إلا بعد الإلمام بها جميعا ، وهذا عُسر ومعجز أو مستحيل ، بيد أن المنطق الإسلامي (واقعي) ميسور ، والحد فيه هو (المعنى) الذي يستحق الشيء من أجله وصفه، وفي

حين يحصر المنطق الأرسطي اليوناني (ذاتيات) الشيء ليصل إلى الكنه ، يهدف المنطق الإسلامي إلى مجرد (تمييز) الشيء من غيره مما ينتبين من (صفاته) لدى من يستعمله على الوجه الذي (يخص) الشيء حتى لا يدخل فيه ما لا يخصه ، فالحد عند المسلمين مقصود به (التمييز) بين المحدود وغيره كالاسم وليس المقصود به تصوير المحدود وتعريف حقيقته " .

نحن هنا أمام كتاب عميق وعظيم الفائدة ، وهو كتاب أودع فيه كاتبه خلاصة فكره المنهجي على مدى عمره النافع ، وأرجو في هذه المناسبة من الجمعية الخيرية الإسلامية أن تندب نفسها للقيام على إعادة نشر هذا الكتاب مع ما يختار من كتب الأستاذ الكبير ليعود تداولها بين الناس من شباب الباحثين ومن رجال القانون والفقهاء على السواء .

والحمد لله .،،

طارق البشري

نائب أول رئيس مجلس الدولة سابقاً





عبد الحليم الجندى ومجمع البحوث الإسلامية
كلمة الأستاذ الدكتور / مصطفى الشكعة
عميد كلية آداب عين شمس الأسبق
وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف
بسم الله الرحمن الرحيم

"من المؤمنون رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فتمهم من قضى نحبه ومنهم من
ينتظر وما بدلوا تبديلاً"

صدق الله العظيم

هؤلاء الرجال الذين شرفهم الله سبحانه وتعالى هم جنوده
إيماناً وجهاداً وفضلاً وعلماً وصدقاً . وهم رجال فى كل زمان ، وهم
الذين شرفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله الشريف : " الخير
فى وفى أمتى الى يوم القيامة " ، " وطلب العلم فريضة على كل
مسلم " والله سبحانه وتعالى يقول فى محكم كتابه " قل هل يستوى الذين
يعلمون والذين لا يعلمون " ، ويقول جل وعلا " إنما يخشى الله من
عباده العلماء "

وقد كان أساتذنا وفقيدنا المستشار عبد الحليم الجندى من
العلماء ، وكان عضواً بارزاً فى هيئة كبار العلماء التى بدا لبعض
الحكام فى العصر الحديث أن يرضن على كبار العلماء بأن تكون لهم
هيئة تجمع شملهم وتبارك جمعهم ، فاستبدل بالتسمية الجليلة تسمية
أخرى هى "مجمع البحوث الإسلامية"

إن التسمية البديلة لم تحرم كبار العلماء من علمهم ولا من
مقامهم الكبير ، وهم فى جمعهم المبارك لا يزالون العلماء الكبار
الذين تباركهم مصر وتحقق بهم ويعلمهم جميع الشعوب الإسلامية
من أقصى الأرض إلى أقصاها .

ان شيخنا و فقيدها العزيز المستشار عبد الحليم الجندي ليس عالما واحداً ، نظراً لموسوعيته الشرعية القرآنية الحديثة، ولأصوليته الفقهية التاريخية الأدبية . فهو كالنهر الكبير من اين و رفته شربت وارتويت ، وأنست بفضله ، وغمرت بفيضه علما وسماحة وتواضعاً فال مورد اللعذب كثير للزحام ، ومن ثم فهو مجموعة من العلماء في ثوب عالم فرد .

أيها الاخوة الكرام: لقد شرفني أخي العالم الكبير الأستاذ الدكتور محمد شوقي الفنجري الذي له الفضل في جمعنا هذا ، فاختارني لكي أتحدث عن فقيدها الكبير وإسهاماته في " مجمع البحوث الإسلامية " الذي يحتضنه الأزهر الشريف ويرأسه صاحب الفضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الزهر . لقد كان عبد الحليم بك - وهو اللقب الذي كنا نناديه به - الأخ الكبير والعالم الحكيم ، في اى جمع يحضره ، وفي كل لجنة يسهم بالاشترآك في نشاطها . وكانت أحب اللجان إليه هى لجان القرآن الكريم ، والسنة النبوية المشرفة ، والبحوث الفقهية ، ولجنة المتابعة . وانه لمن مصدر سعادتى أننى أشرف بعضوية هذه اللجان ، واسهم مع إخوتى وأحابي في نشاطها الذى يتلام مع القدر الذى أستطيعه . وليسمح لى الجمع الكريم الجليل ان أخير نمونجين او ثلاثا لإسهامه الجرى الحكيم مع إخوانه أعضاء اللجان .

فابدأ بمحنة محاولة النيل من القرآن الكريم كتاب الله الذى لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . فقد بعث رئيس فاضل لواحدة من جامعتنا الكبرى مجموعة من البحوث تقدم بها أحد الأساتذة المساعدين لى يرقى بها مقدمها الى درجة الأستاذ . كان ذلك يقتضى ان يتولى فضيلة الإمام الأكبر رئيس المجمع آنذاك ان يكلف أحد أعضاء المجمع بقراءتها

وابدء رأيه فيها من الناحيتين الأكاديمية والدينية . وكان عدد من أعضاء مجلس القسم الذى ينتمى إليه مقم البحوث قد احتجوا على مجلس الجامعة ورئيسة لاشتراك مجمع البحوث فى هذا الشأن ، فكتب عضو المجمع المكلف بالمراجعة تقريراً مطولاً انتهى فيه إلى ان **البحث الأول** : وكان الباحث قد أطلق فيه على القرآن الكريم لفظ - النص وجعل عنوان بحثه مفهوم النص - وصف كتاب الله بأوصاف شتى وعلى رأسها أنه " مُنتَجُ بشرى " وبذلك جرد كتاب الله من قدسيته الإلهية . **والبحث الثانى** : كان موضوعه " الإمام الشافعى والأيدىولوجية القرشية " وفيه قرر الباحث ان الإمام الشافعى كان يهدف إلى تأليه محمد صلى الله عليه وسلم .

وكان **البحث الثالث** : " نقد الخطاب الدينى " مترعاً بالأخطاء التى يصعب تعدادها فى هذا المقام .

وقام بعد ذلك الإمام الأكبر رئيس المجمع آنذاك بعرض التقارير الثلاث على مجلس المجمع قبل إرسالها إلى الجامعة صاحبة الشأن . وكان صاحب كل رأى من أعضاء المجلس يعد فارساً فى تقويمه لكل تقرير . وكان فارس الفرسان فى هذا المقام فقيدنا الجليل المستشار عبد الحليم الجندى الذى رأى ان الباحث أنكر - فى كل بحث من البحوث المقدمة - ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، واقترح وقد شاركه للرأى جميع الأعضاء رفض الترقية ومحاسبة الباحث على جرأته على كتاب الله وعدوانه على الإمام الشافعى ومفكرى الإسلام .

وقد تطور الأمر بعد المجمع ، وبعد رفض مجلس الجامعة ترقية صاحب البحوث، بأن صدر حكم القضاء العادل بالتفريق بين

الباحث وزوجته ، واضطر الباحث إلى مغادرة مصر ليعمل في إحدى الجامعات الأوروبية .

وإذا كان الشئ بالشئ يذكر فإن جامعة مصرية أخرى تقدمت فيها مدرسة بعدة بحوث لترقى بها الى درجة أستاذ مساعد ، شحنت كل بحث من البحوث بالطعن في مصداقية القرآن الكريم ، وسخرت من بعض حقائق ما بعد الموت وقد قام المجمع بواجبه في الحكم على الباحثة بأنها قد أنكرت ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، وقام المجمع بإيلاغ الجامعة صاحبة الشأن بذلك وأن المجمع يعتبر هذه الترقية لاغية، غير ان الذى أحزن أولياء أمور الطلاب فى تلك الجامعة ان الباحثة قد رقيت بالفعل ولا تزال تباشر عملها حتى اليوم وفى خاطر عدد غير قليل من نوى الشأن ، ان المستشار عبدالحليم الجندى لو كان لا يزال على قيد الحياة لكان لهذا الشأن ما بعده .

المثال الثانى للإسهام الجاد للفقيد الكبير فى نشاط مجمع البحوث وفعالياته :
المؤتمر الذى طلبت امريكا عقده فى مصر وأطلق عليه "مؤتمر السكان" .

لقد فوجئ مجمع البحوث بخبر هذا المؤتمر منشوراً فى الصحف ، وبأن رئيس الوفد المصري فيه هو وزير الخارجية - وكان آنئذ السيد عمرو موسى - كما نشرت الصحف أسماء الأعضاء الممثلين لمصر وكان عددهم كبيراً ، وكان من بينهم ثلاثة أعضاء من مجمع البحوث ، ولما لم يكونوا قد عرفوا شيئاً عن الجهة التى رشحتهم لحضور هذا المؤتمر ، فقد سألوا فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر عما إذا كان الأزهر هو الجهة صاحبة الترشيح ولكن فضيلته أكد لهم انه لا يعلم شيئاً عن هذا الترشيح وان أحداً فى الأزهر لا يعلم شيئاً من ذلك .

ثم تبين ان للمؤتمر ورقة عمل - وثيقة - تتكون من نحو أربعمائة صفحة مشحونة بمطالب شتى يصدر المؤتمر بها قرارات لى تعلن وتنفذ . طلب فضيلة الإمام الأكبر - وقد ترامت الى سمعه بعض الأخبار المريبة - أن يوافي الأزهر بصورة من الوثيقة التى توضح ذلك . وقد قامت وزارة الخارجية بتلبية الطلب ، ووافت المجمع بنسخة من الوثيقة مكتوبة باللغة العربية ، ومن ثم دعا فضيلته مجلس المجتمع لاجتماع عاجل ، وكان قد اطلع على الوثيقة ، وطلب من الإدارة إعداد صور منها بعدد أعضاء المجتمع لى يكون لدى كل عضو نسخة منها .

وفى الجلسات المتواصلة ، اتضح ان بعض المتطلبات مكتوبة بأسلوب عربى غير مفهوم ، او بعبارة غير قابلة للفهم . وهنا تحرك فقيدنا الكبير المستشار عبد الحليم الجندى ، وطلب الى فضيلة الإمام الأكبر ضرورة موافاة المجمع بالأصل الانجليزى للوثيقة . وقامت وزارة الخارجية مشكورة وبحسن نية بموافاة المجمع بالنسخة المطلوبة التى صورت منها عدة نسخ ، وأمر الإمام الأكبر بتوزيعها على الأعضاء الذين يجيدون الانجليزية ، وبذلك صارت المعميات التى بالنسخة العربية قابلة للفهم وكاملة الوضوح ، وكانت مليئة بالمطالب البشعة التى طلبتها الهيئة المنفذة للمؤتمر مكشوفة ومقرزة ، ويبدو من المستحيل صدورها من مؤتمر منعقد فى اكبر عاصمة اسلامية . وكان من هذه المطالب ما يلى :

(١) صدور قرار يبيح الشنوذ الجنى بين الرجال .

(٢) صدور قرار يبيح الشنوذ الجنى بين النساء يعنى مضاجعة المرأة لامرأة أخرى وهو ما يطلق عليه السحاق .

٣) صدور قرار بإباحة زواج المثلية ، يعنى زواج الرجل بالرجل .

٤) وزواج المرأة بالمرأة .

لقد طرح فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق رحمه الله تكوين لجنة من أعضاء المجمع برئاسة المستشار عبد الحليم الجندى لإصدار بيان بأسم المجمع لنشرة بالصحف بأسرع وقت ممكن يوضح الكارثة المؤامرة .

قرئ البيان على الأعضاء وبعد تعديلات طفيفة وافق الأعضاء عليه بالإجماع ، ولرسل البيان للصحف أو بالأحرى تسلم مندوبو الصحف الذين كانوا مرابطين خارج قاعة الاجتماع صوراً من البيان ، وصدرت صحفهم فى اليوم التالى وقد تصدرها البيان الفريد من نوعه فى العصر الحديث .

وفى اليوم التالى صدر عن الصحف بيان ثان صادر عن لجنة الفتوى بالأزهر الشريف .

فى اليوم الثالث صدر عن الصحف بيان ثالث صادر عن هيئة علماء الأزهر الشريف .

فى اليوم الرابع صدر عن الصحف بيان رابع صادر عن معهد السكان بجامعة الأزهر الشريف .

لم تكن الدولة منتبهة الى خطورة هذا المؤتمر، بل فظاعته وجبرأته على الدين والأخلاق والقطرة السليمة . ومن خلال هذه البيانات الخطيرة المتلاحقة ، اصدر السيد رئيس الجمهورية بياناً حاسماً صرح فيه بأن مصر مسلمة لن تسمح بأن يصدر عن هذا المؤتمر المعقود على أرضها أى قرار يصطدم مع عقيدتنا السماوية او يتنافى مع آدابنا الطاهرة وتقاليدنا للنظيفة تحت أى ظرف من الظروف او أى مسمى من المسميات .

وكان المؤتمر أيام انعقاد حافلاً بكل شاذ وكل غريب من الشخصيات المنحرفة الوافدة من أمريكا وأوروبا منتظرين صدور قرارات لتنفيذ مطالبهم الإباحية الحيوانية . ولكن مسعاهم أصيب بالخيبة ، وكان ذلك نتيجة سهر أعضاء المجمع ونتيجة صمودهم صفاً واحداً للدفاع عن العقيدة والعرض والآداب العامة والحفاظ على سمعة مصر في العالم الاسلامى .

ثمت موضوع آخر عرضه أحد المواطنين المؤسرين يطلب رأى المجمع فيه وما إذا كان حلالاً أو حراماً وهذا الموضوع يتعلق بما يسمى "مصارعة الثيران" وهو يمثل جريمة بشعة يتعشقها الشعب الأسباني، وتنتشر فى بعض الأقطار التى يتحدث سكانها اللغة الأسبانية فى أمريكا الجنوبية والمكسيك ، ويتمثل فى رجل يلبس ملابس مزركشة يحمل فى يده قطعة من القماش الأحمر ومعها مجموعة من السكاكين الحادة الطويلة ، ثم تطلق إدارة الملعب ثوراً بريئاً الى هذه الساحة ويقوم الرجل المزركش بإثارتته ومشاغبته بقطعة القماش ويحاول الثور (نطح) القماش و" الفارس " فى الوقت نفسه ، ولكن الفارس بشئ من الخفة يفلت من الثور ثم يقوم بغرز سكين فى جسم الثور البرئ بين تهليل المتفرجين وصياحهم ، وتكثر السكاكين المغروسة فى جسم الثور وتتفجر الدماء من جسم الحيوان المسكين الذى لا يابث ان يسقط على الأرض قتيلاً ، وهنا يتقدم بعض الخدم من الثور ويجرون جسده فاقد الوعى على الأرض ، ويحمل الفارس الى الحصان الذى يكون فى انتظار تلك اللحظة حيث يمتطيه الفارس الجبان بين الصياح والتهليل . وما أن انتهى طالب الفتوى من عرضه حتى سارع السادة العلماء أعضاء المجمع الى استكار تلك الجريمة الشنعاء ، ورفضوا ان تمارس فى مصر ، وهنا أراد طالب الفتوى ان يكسب الجولة من

الأعضاء فقال ان الذى سوف يحدث عند الموافقة على طلبه، ان القضية لن يكون فيها إيذاء للثور او وخز بالحراب والسكاكين ، فقام عدد من الأعضاء طالبين الاطلاع على نص العقد المبرم بينه وبين الطرف الأسباني ، وهنا كان صدر الأعضاء الآخرين قد ضاق بهذه المهزلة الوحشية، فانقضض أستاذنا عبد الحليم الجندى ورفض ان تعرض على المجمع هذه البدعة والوحشية ، وتابعه الأخ العالم الجليل الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الشيخ قائلاً : إذا صح ان الثور لن يعذب بالسكاكين المغروسة فى جسمه ، فإنه سوف يعذب نفسياً وهو ما يتنافى مع الشرع . فوقف الأستاذ المستشار عبدالحليم وقال مه يا رجل ، وروى الحديث الشريف الذى يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : دخلت امرأة النار فى هرة ... للحديث ، وكالعادة المتبعة فى المجمع عرض الأمر للتصويت وكانت الأصوات فى جانب الرفض عدا صوت واحد .

النشاط العلمى للفقيد الجليل .

ان النشاط الذى كان يسهم به فقيدنا فى اجتماعات مجمع البحوث الإسلامية من القيمة والوفرة بمكان، وان ما قد ذكرناه فى هذا الشأن هو مجرد أمثلة لنوعية نشاطه و أرجو ألا يصرفنا هذا اللون من النشاط عن إنتاجه العلمى المثمر الوفير فى نطاق الكتابة والتأليف . مثل بحثه الذى عنوانه " نحو مشروع الدستور الإسلامى " وبحثه " نحو تقنين جديد للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامى " وكتبه النفيسة التى خصص لكل امام من أئمة المسلمين كتاباً منفرداً مثل ابى حنيفة وجعفر الصادق ومالك والشافعى واحمد بن حنبل ومحمد عبده ، وكتباً أخرى مثل نجوم المحاماه ، والقرآن والمنهج العلمى المعاصر ، وبحثه الذى كتبه عن نكرياته فى الجمعية الخيرية

الإسلامية ودورها في بناء مصر و إقامه المجتمع الإسلامي وغير ذلك من فيض علمه و ثراء عقله الذي حياه الله به علماً غزيراً وإبداعاً نافعاً متميزاً .

ولعلمي بأن اخواني العلماء المتحدثين في هذه الندوة سيتناولون هذه الكتب وغيرها بالتقديم والتقييم والدراسة والتجلية فقد حصرت كلمتي - وأنا أتحدث عن المستشار/عبد الحليم الجندي في المجمع - احد كاتبين أصدرهما في رحاب المجمع وبوحي منه ، وهما أول كتابين جرى ذكرهما علي لساني في مستهل سردي لبعض مؤلفات عالمنا الكبير . ويستهل المستشار الجليل كتاب " نحو مشروع الدستور الإسلامي "بقوله : أعلن المؤتمر لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد في ذى القعدة ١٣٩٧ الموافق أكتوبر ١٩٧٧ وجوب العمل الجاد من أجل تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع البلاد الإسلامية في المعاملات والعقوبات في جميع فروع هذه الشريعة . وان المؤتمر يرى انه قد حان الوقت الذي ينبغي ان يتحرر فيه المسلمون من ريقه التشريعات للوضعية التي لا تلائم ما جاءت به شريعة الإسلام .

ويستطرد البيان قائلاً :

ويؤكد المؤتمر ان التغاضي عن تنفيذ الشريعة الإسلامية هو السبب فيما نقشى بين الناس من فساد في العقيدة والأخلاق والمعاملات ، ويعلن انه لا سبيل الى إنقاذ المجتمعات الإسلامية من هذه المفاصد إلا بالاعتصام بالشريعة الإسلامية ووضعها موضع التنفيذ بكل أجزائها .

ويشير الى أن الشريعة الإسلامية تتصف بالسعة والشمول وتقوم على إحتواء كل ما يجد من مشكلات في حياة الناس ، وتضع

لها أوفق للطول بما يناسب طبيعة البشر وأهدافهم فى حياتهم الدنيا والأخرى .

بعد هذه المقدمة التى صدرت من مؤتمر المجمع ، يقرر عالما الجليل فى مستهل مؤلفه النفيس بالتأكيد على هذا القرار قائلاً :
يوصى المؤتمر بأن يقوم الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية بصفة خاصة بوضع دستور اسلامى ليكون تحت طلب اى دولة تريد أن تأخذ بالشريعة منهاجاً لحياتها . وان يوضع فى الاعتبار عند وضع هذا الدستور أن يعتمد على المبادئ المتفق عليها بين المذاهب الإسلامية المتفق عليها كلما أمكن ذلك ، ويشير المؤلف الجليل الى بعض الدساتير الوضعية كالدستور الرومانى على سبيل المثال الذى يعامل الرومان معاملة تجعلهم يمتازون على كل البشر ، ولهذا فرض أهل أوربا استعمارهم لغيرهم . أما المسلمون فأكرمهم عند الله أنقاهم ، وليس لعربى فضل على أعجمى إلا بالتقوى . والقاعدة الاجتماعية الأوربية نقد "السيطرة" بالتمكين للنزعة الفردية . فالحق عندهم قوة ، فى حين يتساوى الناس جميعهم فى شريعة الإسلام وتسود عرقه للفرد بحقه وبالناس قاعدة احترام " الجماعة " وفى الوقت الذى تقوم القاعدة الأوربية على قوة ، تقوم القاعدة الإسلامية على العدالة ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول " حذّ يعمل به خير لأهل الأرض من ان يمتطروا أربعين صباحاً " . ورسم للعالم الجليل نهجاً مبسطاً لإعادة الناس الى التزام الشريعة ، وذلك بان يؤخذ المجتمع بنصوص مقروءة متضافرة فى تحقيق مقاصدها تخط لهم ولحكامهم خطة إسلامية شاملة واضحة المعالم فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لا يتنازعون فى استنباطها من عموميات الفقه فى الدين او المعاملات .

وبعد التوجيهات النفيسة التي سجلها العالم الجليل ، يعمد الى تجلّسية أهم عناصر الشريعة بالعرض والشرح والتبيان ، ويتمثل لك فى الشورى والعدالة والمساواة والقضاء وحقوق المسلم بما فى ذلك حق المرأة فى التصويت لاختيار الإمام .

وقد عرض عالمنا الجليل - طيب الله ثراه - منهجه فى كتابه هذا مدعوماً بالنصوص القرآنية وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكثير من أقوال الصحابة و أفعالهم فى أسلوب نقى ، وعرض سلس ، ييسر على القارئ المسلم سرعة الفهم وكمال الاستيعاب،على ان ذلك لا يحول بيننا وبين التمثل لبعض ما ورد من علم وحكمة لقطوف من شذرات الكتاب ، وبخاصه ما هو متعلق بالقرآن الكريم والسنة النبوية ونماذج من أحكام الإسلام .

يقول الأستاذ المستشار عبد الحليم الجندى رحمه الله وجعل جنة المأوى مثواه : " ومنهج القرآن والسنة ، كمنهجه فى أمور المعاملات هو بسيط الأسس فى الجماعة ، أما التفصيل فلغرس بذور الفضائل فى الأفراد لتنشأ الجماعة على قواعد قوية من أنفس الأفراد ولهذا كانت تربية النفس الإنسانية وتنميتها غرضاً اولاً للشريعة ، ومن ثمة اقتصرت النصوص على الأسس التى تقوم عليها الأحكام ، وتوالى التفصيل الكافى للعبادات كالصلاة والزكاة والحج والصوم والتمكامل فى أركان الأسرة كالزواج والطلاق والنسب والميراث ، فهذه ثابتة الجذور وليست بحاجة الى تطوير ، وقوام الأسرة فى الإسلام نواة الجماعة .

وفى هذا للمقام نمدّه ثقافته الواسعة بأن كبار العلماء الأوربيين قد التفتوا الى هذا المنهج الإسلامى الذى أمدّهم بالكثير من أسباب الثقافة التى قدموها لمجتمعاتهم فنسبت إليهم وليس الى الإسلام .

يستطرد الأسناذ المستشار رحمه الله قائلاً : وهذا الأساس الاجتماعي الإسلامي (الأسرة) هو الأساس الأمثل الذي فطن إليه المحدثون من فلاسفة الاجتماع ، ويضرب مثلاً بـ " أوجست كونت " صاحب الفلسفة الواقعية الذي لننفع بمؤلفات روجر بيكون وتوماس الاكوينى وهما من نقلة المنهج العلمى والفكر الاسلامى فى العصور الوسطى فيما أورده من قول " إن الأسرة لا الفرد هى التى تكون المجتمع ، والحق ان تقوية الفرد لا تتم الا عن طريق المجتمع "

ويتناول المستشار والعالم الجليل عبد الحليم الجندي أساسيات الدستور - الذى هو موضوع الكتاب - فيشير الى ان هذه الأسس أربعة : الشورى، العدالة ، والمساواة بين الناس ، وضمان حد الكفاية لكل فرد ، ويوصل العالم الجليل هذه الأصول وما يتفرع عنها تأصيلاً قرآنياً : **فى الشورى** يذكر قول الله عز وجل فى سورة بأكملها تحمل هذا العنوان " والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " وقوله تعالى فى سورة آل عمران " فيما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لا نفضوا من حولك ، فأعف عنهم واستغفر لهم ، وشاورهم فى الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله ، ان الله يحب المتوكلين "

ومن السنة الشريفة - وقد كان صلى الله عليه وسلم كثير الاستشارة - يستشهد العالم الجليل بالحديث الشريف (ما خاب من استشار) ويقول صلى الله عليه وسلم " ما شقى امرؤ بمشورة ، ولا سعد باستبداد رأى " ويمد القارئ بفيض وافر من العلم والحكمة فى هذا المجال .

ويتحدث رحمه الله عن العدالة ويقول : إن العدالة أعمق جذور فى الإسلام من الشورى ، ذلك ان الشورى طريقة حكم ، واما العدالة

فداخلة فى الإيمان بالله وصفاته و أسمائه ، فهى اصل الإسلام ، ومن ذلك كلف به الجميع ابتداء من الراعى الى سائر الرعية فى أنفسهم وفى أزواجهم وفى حقوق غيرهم ، فانه سبحانه وتعالى " يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى " ويقول سبحانه فى سورة النساء : " إن الله يأمركم ان تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل " ويفيض المستشار الجليل فى حديثه عن العدل كفيضة فى الحديث عن العدالة .

وينتقل المستشار عبد الحليم الجندى الى الحديث عن المساواة فيقول : " ومن العدالة والمساواة ، ومنها حرية النفس والفكر والرأى والسعى للرزق والعمل ، إنها جميعاً حقوق فطرية للبشر لأنها التنفيذ العملى للتوحيد فانه وحده هو الكبير المتعال ، الرازق الباسط ، والناس تحت لوائه نظراء ، ومن ثم إعلان النبى صلى الله عليه وسلم فى كل مقام ان الناس لا يتفاضلون الا بالعمل الصالح ، وذلك تطبيقاً لقول الله عز وجل فى سورة الحجرات : " ان أكرمكم عند الله اتقاكم " . ويطيل عالمنا للجليل فى الحديث عن المساواة إطالة نبوية لا يمل سماعها تسجيلاً لمحو الفروق بين الناس بسبب اللون .

فإن اختلاف الألوان آية من آيات الله سبحانه ، وفى هذا النطاق بحسب الامر بقول الله عز وجل : " ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم " ويمضى محدثنا للعالم فى الحديث عن الحقوق والواجبات حتى يصل الى الحديث عن مشكلة اجتماعية معاصرة - وما هى إسلامياً بمشكلة - حق المرأة فى التصويت لاختيار الإمام .

يذكر العالم الجليل ان القرآن والسنة يبيحان للمرأة ان تشارك في البيعة ، وأنه لا يوجد نص مانع ، وان مجرد انعدام النص المانع يأذن بمعاملة المرأة بأصل النص وأصل الإباحة .

ويستشهد عالمنا الجليل بقول الله تعالى في سورة الممتحنة :
"يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبایعنك على ألا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبایعهن واستغفر لهن الله ان الله غفور رحيم"

ويذكر المستشار الجندي رحمه الله رحمة واسعة عدداً من المبايعات اشهرها بيعة العقبة الثانية وفيها سبعون رجلاً وامرأتان هما نسيبة بنت كعب المعروفة بـ "ام عمارة" التي خاضت في جيش رسول الله عدداً من الغزوات ، وقاتلت يوم اليمامة ، وفيه جرحت اثنتي عشرة جراحة . ولما المرأة الثانية فهي أسماء بنت عمرو عمة معاذ بن جبل والمعروفة بـ "ام منيع الانصارية" وعلى رسله مضى أسناننا المستشار في ضرب الأمثلة التي تؤصل حق المرأة في التصويت لاختيار الحاكم أو الإمام .

وبعد ، فقد وددت لو مضيت قدماً لمزيد من الحديث عن مؤلفات فقيدنا الجليل ، ما كان منها في نطاق مجمع البحوث الإسلامية او خارجة، ولكنني - على ما أسلفت من قول - على ثقة من ان اخواني العلماء الأجلاء المتحدثين في هذه الندوة الجليلة سيتناولون هذه الموضوعات بأوضح وسيلة وليسر سبيل .

فألهم بفيض رحمتك وسحائب مغفرتك تقبل فقيدنا العزيز
واجعله من الفئة المؤمنة التي أكرمتها بالذكر في محكم كتابك في
الآية الكريمة :

" من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه
ومنهم من ينتظروا ما بدلوا تبديلا " صدق الله العظيم

الأستاذ الدكتور / مصطفى الشكعة

عميد كلية آداب جامعة عين شمس سابقاً

وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف .





بسم الله الرحمن الرحيم
المستشار عبد الحليم الجندي والمجال الاجتماعي

كلمة المستشار / سعيد عبد الوهاب الزهوي

نائب رئيس هيئة قضايا الدولة

وأمين عام الجمعية الخيرية الإسلامية

لقد سنت الجمعية الخيرية الإسلامية سنة حسنة وهي إعداد احتفالية سنوية لتكريم أحد روادها الأوائل الذين قاموا بتأسيسها أو الذين ساهموا إسهاماً بارزاً في مسيرتها ، فقد أقامت احتفالية سابقة كرمت فيها الزعيم سعد زغلول ، وطلعت حرب ، والإمام محمد مصطفى المراغي ، ومصطفى عبد الرزاق ، وعبد الحميد باشا بدوي ، وآخرها احتفالية الإمام محمد عبده بمناسبة مرور مائة سنة على وفاته .

واليوم نقيم الجمعية هذه الاحتفالية لتكريم أحد روادها البارزين الذين أسهموا إسهامات كبيرة وواضحة في مسيرة هذه الجمعية هو المرحوم المستشار عبد الحليم الجندي رئيس هيئة قضايا الدولة الأسبق وعضو الجمعية .

وإنني حينما أتحدث عن المحتفل به المستشار عبد الحليم الجندي وشخصيته الموقرة الذي لا تهتز وعلمه الغياض الذي لا ينضب ، أحس أنني في هوة سحيقة وهو في قمة عالية تكاد الرؤوس تنخلع حين النظر إليها . لقد كان رحمه الله اجتماعياً من الطراز الأول ، ولشخصيته جاذبية من نوع خاص ما رآه أحد إلا ألفه وأحس أنه يعرفه منذ زمن بعيد ، وشعر تجاهه بنوع من الراحة والأمان ، فهو يجذبك بحديثه العذب ومنطقه الجميل وروحه الصافية ونبوغه الذي يلهب المشاعر ويأخذ بالآلياب .

كما عهد عنه أنه كان مجاملاً لأقصى درجات المجاملة ، وكان حريصاً على مشاركة أبنائه وتلاميذه ومرعوسيه في أفراحهم وأتراحهم ، سائلاً عنهم إذا غابوا ومتجارباً معهم إذا حضروا ، ومقديماً لهم المعونات المادية والمعنوية في حالة إحتياجهم دون طلب منهم إحساساً منه بالمشاعر الدافئة تجاههم .

لقد كان رحمه الله نابغة منذ نعومة أظافره ، فقد لاحظ عليه معلموه وهو تلميذ صغير في مدرسة للنحاسين بمصر القديمة ذات المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، أنه طفل نجيب أعطاه الله طلاقة في اللسان ، وفساحة في البيان ، فعهدوا إليه وعمره ١٢ عاماً بإلقاء كلمة ترحيب للزعيم سعد زغلول أثناء زيارته للمدرسة كانت محل إعجاب وتقدير لجميع الحاضرين ، وسلم عليه زعيم الأمة وضمه إلى صدره إعجاباً وتقديراً وتنبأ له بمستقبل عظيم .

والمتتبع لسيرته منذ هذه السن المبكرة ، يجد انه كان حريصاً على المشاركة في العمل الاجتماعي متمتعاً بحب كبير من زملائه الذين كان يسعى جاهداً إلى حل مشاكلهم والتوسط لهم عند أساتذته الذين كانوا يكتون له كل حب وتقدير لما يتميز به من خلق رفيع ونبوغ يشهد له الجميع .

وقد كانت لتلك النشأة أثرها الواضح عندما إنتقل من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، التي ظهر فيها نبوغه واكتملت شخصيته ، وإزداد نشاطه الثقافي والاجتماعي وتفوقه العلمي . خاصة وأنه كان من أوائل الكلية بسنواتها الأربع ، فالتف حوله زملاؤه وأرغموه على الترشيح ليكون ممثلاً لهم بالاتحادات الطلابية . وقد تمكنت من الحصول على معلومات من كلية الحقوق جامعة القاهرة بأن المحففي به من السنة الثانية وحتى

السنة الرابعة بالكلية كان عضواً بارزاً في اتحاد الطلبة ورئيساً للجنة الثقافية والاجتماعية حيث انخرط في العمل الاجتماعي والثقافي بالكلية .

وقد تمكن في تلك الفترة من تقديم المساعدة للكثير من الطلبة رقيقى الحال بتوفير مساعدات مادية ومعنوية لهم حتى يمكن استمرارهم في التعليم وانخراطهم في الوسط الجامعي الذي يحتاج إلى كثير من الماديات التي كانت غير متوافرة للكثير في هذا الوقت مما كان له مردود قوي في حب زملائه لشخصه العظيم والثقافهم حوله ، والتصريح له بما لا يمكن التصريح به للآخرين .

وكان رحمه الله حريصاً على تقوية العلاقات الاجتماعية المترابطة بين أصدقائه وزملائه وأحبابه .

وحرصاً منه على العلاقات الاجتماعية القوية بين زملائه وأبنائه وتلاميذه من أعضاء هيئة قضايا الدولة - الذي كان دائماً يفخر بالانتماء إليها - فقد بذل جهداً كبيراً ومضنياً في سبيل الارتقاء ببنائيه الاجتماعي الذي إتخذ مقراً له بالدور الأخير بالعمارة رقم ١ شارع ٢٦ يوليو " فؤاد سابقاً " ، وشجع السادة الأعضاء وأسرههم على ارتياد هذا النادي بأن وفر لهم الراحة والبهجة والمكان الملائم لهم ولأسرهم مما كان يغنيهم عن الذهاب إلى أماكن أخرى . كما أنشأ بالنادي مكتبة عامة ثقافية وقانونية فضلاً عن إعداد الندوات الثقافية والدينية في المناسبات مما كان له أثر كبير في الترابط والانسجام بين أعضاء تلك الهيئة ، وقد مكّنه من تقديم الكثير والكثير لأعضاء الهيئة أنه مكث فترة طويلة ما يقرب حوالي اثنتا عشرة سنة رئيساً لهيئة قضايا الدولة ، وهذه الفترة لم تتوافر لمن قبله كما لم تتوافر لمن بعده من رؤساء هذه الهيئة العريقة .

أما عن دوره البارز في الجمعية الخيرية الإسلامية فقد كان رحمه الله تعالى عاشقاً لها أعطاه من وقته وجهده الكثير وكان أفضل أوقات حياته هي التي يقضيها في هذه الجمعية بين أقسامها المختلفة ومشاريعها المتنوعة ، وكان له رأي صائب في القضايا التي ترفع منها أو عليها وكثيراً ما كان يبحث قضاياها الهامة بنفسه ويسطر فيها الأبحاث ومذكرات الدفاع التي كانت محل تقدير واحترام في مختلف المحاكم التي تنتظر هذه القضايا أمامها .

ومن حبه الكبير لهذه الجمعية ارتباطه بها ارتباطاً روحياً ووجدانياً ، كان يدعو أجبائه وأصدقائه للإلتزام إليها . ومن أبرز الشخصيات التي أصر على انضمامه إليها هو المستشار الدكتور محمد شوقي الفنجرى ، فقد وجد فيه الشخصية المترنة والروح الطيبة التي تشق الخير حيث كان وأينما كان وتقديراً للأمر وأن الجمعية في هذه الفترة من الزمن أحوج ما تكون إلى هذه الشخصية التي تقود مسيرتها ليعود بها إلى سابق عهدها العظيم ممن تولوا قيادتها وتقاتلوا في خدمتها ، فكان رباناً ماهراً قاد مسيرتها إلى بر الأمان وهكذا تحققت نبؤة السيد المستشار / عبد الحليم الجندي " المحققي به " في اختياره لتلك الشخصية الواعية لقيادة هذا الصرح العظيم .

ومما زاد من نل المستشار المرحوم / عبد الحميد الجندي وتأثيره اجتماعياً ما كان يقوم به من دور فعال وجهد مشكور من خلال المناصب والمؤسسات الدينية والعلمية التي شرف بالانتماء إليها فقد عمل رئيساً لهيئة قضايا الدولة كإحدى الهيئات القضائية لمدة تقارب اثنتا عشرة سنة ، ترك فيها بصمات واضحة و جليلة على كافة المستويات لا تزال تذكر له بين أعضائها بالخير حتى الآن وستظل تتردد في عقولهم ووجدانهم ما بقيت هذه الهيئة .

كما كان لرئاسته للجنة التعريف بالإسلام بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وعضويته بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف ، وكذا عضويته بمجمع الفقه الإسلامي بجده ، الأثر العظيم في إبداء الآراء القيمة والأبحاث العلمية في العديد من القضايا التي تهم الإسلام والمسلمين اجتماعيا في مشارق الأرض ومغاربها .

وكان نتاج ذلك تأليفه للعديد من الكتب الدينية التي لا تزال منارة يهتدي بها المسلمون في طريقهم إلى الله تبارك وتعالى . وعلى سبيل المثال لا الحصر كتاب السيرة النبوية وهو دراسة علمية تستقرأ وقائع يومية من مجالس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحداث سيرته قبل الرسالة وبعدها ، وتأييد رب العزة جلا وعلا له بمكة و المدينة ليقيم دولة الإسلام وقضاءها ودولويتها ، وقواد سراياها لحماية عقيدتها وتطبيق دستورها بالعدل والمساواة والحرية والرحمة والشورى والتسامح .

كما ألف العديد من الكتب القيمة منها :

- أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام .
- أحمد بن حنبل إمام أهل السنة .
- مالك بن أنس إمام دار الهجرة .
- الإمام جعفر الصادق .
- الإمام محمد بن عبد الوهاب أو انتصار المنهج السلفي .
- الإمام محمد عبده .

ويأتي في القمة كتابه " القرآن والمنهج العلمي المعاصر " وفيه يؤكد أن المنهج العلمي المعاصر يمت إلى المنهج الإسلامي بأوثق أسبابه وتبدأ الدراسة بمصدر المنهج وهو القرآن وإعجازه في أساليبه وألفاظه . ثم يستعرض أصول الفقه الإسلامي وعمل

العلماء به ويتناول بعد ذلك علامات الطريق التي سلكتها أوروبا إلى علوم العرب مرحلة فمرحلة . كما تقدم هذه الدراسة منهج (بيكون) الذي ساد القرن السابع عشر الميلادي . وكيف احتوى على خصائص للمنهج الإسلامي ودقائق أصول الفقه التي عمل بها المسلمون . وينتهي الكتاب دراسته بالحديث عن ثمرات العمل بالمنهج القرآني الذي يفوق في دقته وشموله كل المناهج .
رحم الله المحتفي به رحمة واسعة ، جزاء ما قدم لأهله وأسرته وزملائه ومحبيه ، وما قدم لمجتمعه من علم ينتفع به وولد صالح يدعو له وجزاه الله تعالى عنا خير الجزاء .

أمين عام الجمعية

المستشار / سعيد عبد الوهاب الزهوي

نائب رئيس هيئة قضايا الدولة





**المستشار عبد الحليم الجندي ، والمحاماة
للأستاذ رجائي عطية
المحامي بالنقض وعضو مجلس الشوري
ومجمع البحوث الإسلامية**

للكتابية عن الراحل الجليل الأستاذ المستشار عبد الحليم الجندي ، تستحضر مثلاً استحضرت سيرته سلفاً لدى ، استثناء لاقتا لم يخضع لما يتعرض له المحامون من ذهاب معظم جهودهم سراباً في معظم الأحوال ، فالمحامي مرافعته مرهونة بوقتها بل بساعتها يسمعا السامعون ، وقد يعجبون بها أئد الإعجاب ، ويتأثرون بها أعظم التأثير ، ولكنها سرعان ما تتبخر بفعل الزمن ، وتوالى القضايا والحوادث ، وتواضع عمليات التكوين التي من المحال أن تلاحق سرعة إيقاع المرافعة الشفوية .. هذه الحقيقة التي أكلت الكثير من رصيد محامين عظام ، كالهلباوى ومصطفى مرعى وغيرهما ، لم تعرض مسار ولا سيرة أستاذنا الجليل ، لأن عمله بالمحاماة في قضايا الحكومة قوامه المذكرات ، وهى رصيد محفوظ وقد فعل خيراً بانتقاء ما انتقاء من هذا الرصيد الضخم الرفيع ، وطبعته مجلة هيئة قضايا الحكومة ، في مجلدين كبيرين ، يبدو للأسف أنهما نفدا من مكتبة الهيئة، ونجدي الأستاذ المستشار الجليل أحمد نصر الجندي بجزئها الأول الذي بادرت بتصويره ورد الأصل إليه ، باحثاً ولازمت عن المجلد الثاني .

ثم إن هذا العارض ، لم يواجه أستاذنا الجليل ، لأنه معظم قضاياها في المحاماة بعد أن أدى مهمته بهيئة قضايا الدولة على خير ما يرام ، كانت من النوع الذي تغلب فيه المذكرات ، فحفظ لنا عطاؤه فيها نماذج رائعة استطعت أن احصل على بعضها من

أرشيف الزميل الكبير الأستاذ أحمد شوقي الخطيب المحامي ،
والذي زودني مشكوراً بالمذكرات التي كتبها وقمها الراحل
الجليل ، ابتدائياً واستئنافياً ، في دفاعه سنة ١٩٧٩ عن الخطوط
الجوية الليبية ضد شركة إيرفرانس ، بشأن إسقاط إسرائيل للطائرة
الليبية قيادة طيار فرنسي من شركة إيرفرانس المبتولة طبقاً
لنظرية تحمل المتبوع لأخطاء تابعة عن تعويض الخطوط الجوية
الليبية عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة خطئه الذي ترتب عليه
إسقاط الطائرة !

هذه المذكرات التي حفظت جانباً كبيراً من تراث الراحل
الجليل في المحاماة ، لم تكن كل ما قدمه خلال حياته العريضة
وحفظته المدونات المطبوعة ، التي بقي تراث و إنتاج العظماء
من الضياع في غمرة النسيان !

لعل هذه الحقيقة ، حب للراحل الجليل للمحاماة ، وراء ما
كتبه عن الراحلين العظميين إبراهيم الهلباوي ومصطفى مرعي
اللذين ذهب تراثهما العظيم بدأ ، لأنه لم يحظ بالكتابة والتسجيل ،
فأراد عاشق القانون والشرع والمحاماة أن يعوضهما المحاماة
خيراً فيما كتبه عنهما بكتابه الإضافي : المحامون وسيادة القانون .

مؤلفاته وثقافته العريضة ، والمحاماة

للراحل الكريم مؤلفات عريضة عبر نشاط حافل ملأ به الدنيا
إلى جوار المحاماة ، فمنذ تخرج عام ١٩٢٨ في كلية الحقوق -
جامعة فؤاد الأول آنذاك ، وعمل في بداية حياته محامياً ، ثم وكيلاً
للنائب العام ، ثم مستشاراً لرئيس إدارة قضايا الحكومة ، قبل أن
يتولى رئاستها ، وهو ينذر حياته للعلم والثقافة بعامه ، وللإسلام
وعلمه وشريعته وأعلامه بخاصة ، وانعكس هذا فيما شغله من

مواقع إلي جوار كونه المحامي الأول للحكومة بهيئة قضايا الدولة أو فيما ألفه من كتب ، أو دبجه من بحوث ومقالات .

كان علم وثقافة الأستاذ المستشار الجليل ، مفتاحه لما تتولاه من مواقع لا يليها إلا نورو العقل والعلم والثقافة والفهم ، ومفتاحه أيضاً إلي المحاماة - لأنها في جوهرها " إقناع " ، وهذا الإقناع محصلة موهبة وملكة يجب أن تلتقي مع قاعدة علمية ومعرفية وثقافية واسعة ، فمنها مادة المحامي ، ومنها إلي جوار اللغة التي كان رحمه الله ضليعاً بليغاً فيها ، قدرته على الوصول بما يريد - كتابه وشفاهة - إلي وجدان القضاء المعقود له ناصية الحكم في الدعاوى والمنازعات .

لذلك فتاريخ الأستاذ الجليل فيما تبوأه وفيما كتبه وألفه ودبجه ، ليس مفصلاً عن المحاماة، بل كان هذا الرصيد هو قاعدته وعدته فيها .. شغل رحمه الله رئاسة لجنة التعريف بالإسلام في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ورئاسة لجنة تجليه الشريعة ولجنة الفكر بذات المجلس الأعلى ، وعضوية مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف ، وعضوية مجمع البحوث بجدة للتابع للمؤتمر الإسلامي ، وعضوية لجنة الشريعة بالمجلس الأعلى للفنون والآداب ، وعضوية مركز الدراسات الإسلامية بجامعة القاهرة ، وعمل أستاذاً زائراً بجامعة محمد بن سعود الإسلامية ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ، واشترك في وضع دستور (١٩٥٦) ودستور (١٩٧١) ، والدستور الإسلامي بجمع البحوث الإسلامية بالأزهر .

هذه الأعباء الجسام ، فضلاً عن عمله ثم رئاسته لهيئة قضايا الحكومة ، واضطلاعه بالدفاع في أخطر القضايا ، لم يحجب سيله

الفياض عن العطاء الغزير الذي أثرى به المكتبة الإسلامية وعلوم الشريعة الغراء .

كتب سلسلة مؤلفات عن أئمة الفقه الإسلامي ، فبدأ بأئمة الفقه الأربعة لأهل السنة .. "أبو حنيفة" و "مالك" و "الشافعي" و "ابن حنبل" ثم استكمل هذه السلسلة بكتابه عن إمام الشيعة الإمام جعفر الصادق ، فالإمام محمد عبد الوهاب ، وختم بكتابه الإضافي عن الأستاذ الإمام محمد عبده الذي كان من مراجعي الأساسية ببحثي عن الإمام في القضاء في احتفالية الأزهر الشريف بالذكرى المئوية لرحيل الأستاذ الإمام .

من مؤلفاته رحمه الله ، القرآن والمنهج العلمي المعاصر في العلوم والفقه والقضاء والاقتصاد ، والشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع ، وتوحيد الأمة العربية ، وتطوير التشريعات ، ومن أبحاثه المنشورة نحو تقنين للمعاملات المدنية في الفقه الإسلامي ، ونحو تقنين للعقوبات في الفقه الإسلامي ، وفي تصرفات السفهاء قبل الحجر ، وبحث ضاف في الشبهات التي تثار حول تطبيق الشريعة الإسلامية في العصر الحديث ، مقرونة باقتراح بإقامة مجمع للفقه الإسلامي ، وكتاب في جزئين يبين حقوق غير المسلمين في الدولة الإسلامية وفي مصر ، وكتاب في التشريع العربي ، ومجموعة مذكرات قضائية في جزئين ، فضلاً عن كتاب المحامون وسيادة القانون .

حبه للمحاماة

هذه الثقافة الموسوعية ، امتزجت لدى الأستاذ الجليل بعشقه للمحاماة ، وفروسية المحاماة - هذا للعشق لازمه من بدايات حياته العملية التي بدأها محامياً ، وظل ممارساً لها بعلمه بالمحاماة في

هيئة قضايا الحكومة .. يلحظ للمتابع لسيرته أنه مارس المحاماة بموقعه الجليل بروح الفارس المحب للمحاماة ، والعالم العاشق للعلم ، والفقيه المبحر المجتهد في لآلئ الفقه والشرع ..

في كلمته التي ألقاها في مايو ١٩٥٥ بنادى محامى الحكومة ، أزجى في بدايتها التحية لمن جاءوا تحية للجهة التي تقوم على "مرفق الدفاع " عن الحكومة أمام القضاء ، مقفيا بذكر الأسلاف العظام الذين خطوا قواعد للمحاماة في إدارة ثم هيئة قضايا الحكومة ، الأستاذ عبد العزيز باشا فهمي محامى الحكومة ١٣ عاماً منذ كان وكيلاً لقضايا ديوان الأوقاف ، وإبراهيم بك الهلباوى رئيس ذلك للديوان ، ولا يفوته أن ينوه بأنهما : الهلباوى وفهمي ، هما النقيبان الأول والثاني في تاريخ المحاماة .. يمضى الأستاذ الجليل ، عاشق المحاماة والمحامين ، فيقول : " أنى أنكر بالفخار والحب المرحوم قاسم أمين العظيم محامياً مبتدئاً في إدارة القضايا ، ومساندته لسعد زغلول المحامى أمام قاضى تركي أخطأ فهم لغة الخطاب ، وأوشك أن يصطدم بسعد زغلول لولا تدخل قاسم أمين الذي يطلق عليه الأستاذ عبد الحليم الجندي أنه " مفخرة من أكبر مفخر أمتنا " .

يمضى عاشق المحاماة في كلمته ، فيذكر للحاضرين أن المحامى العظيم مصطفى مرعى ، كان أول رئيس لهيئة قضايا الحكومة في عهدها الحديث ، ويذكر فيما يذكر كيف تنقل المحامون العظام ذهاباً وإياباً بين القضاء والمحاماة وقضايا الحكومة وكيف أن هيئة قضايا الحكومة أمدت المحاماة والقضاء بأعلام ومشرعين كباراً تبوأوا الصدارة فيما اضطلعوا به .

إحساس الأستاذ للجليل بالمحامية بقضايا الدولة ، إحساس حاضر ، يعبر عنه في كلمته بقوله : " رسخت مبادئ العدالة في تاريخ أمتنا مستعينة بالفقهاء والفحول والمحامين البواسل . وفي هذا المعترك الجليل للعدالة والفقہ ، برزت إدارة قضايا الحكومة بفرسان يذكرهم التاريخ فيشكرهم على ما قدموه للأمة العربية ، من أياد مقطوعة القرنين بطراز فحولتها وكفاح جماعتها " .

فهمه العريض لواجب المحامي والمحامية بقضايا الدولة

في كلمته تلك ، يقول الأستاذ الجليل : " إذا كان لنا أن نذكر ما لا يمنع ذكره واجب المحامي وسر المهنة ، إذا كان المحامي الكبير هو اكبر حملة الأسرار في عصره ، فما بالكم بإدارة عندها كل أسرار الدولة .. رجال هذه الإدارة نهضوا للدفاع عن أهداف أمتنا ضد ذلك الخليط العالمي من المستعمرين الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتياز ، فحققوا سيادة مصر وإدارتها ومالياتها ، وزادوا عن المبادئ القانونية التي تعاقبت على الدولة الناهضة تعاقب خطاها في مراحل تقدمها " .

حين يزجي الشكر والعرفان لقضايا الدولة ودورها ، يتمثل في مديحها بالمحامية وقوة وعظمة المحامية ، فيقول المحامي الأول بقضايا الدولة عن الإدارة :

" أجل . لقد كانت قوية قوة المحامية ، عظيمة عظم القضاء وبهذا بلغت نروتها ، بل قد طالما فاقت نفسها " ..

يضيف عاشق المحامية : " نجد محامي الحكومة يقف في جانب وفي الجانب الآخر يقف رئيس الجمهورية الفرنسية ملران ، بل أننا نجد (في مصر) الأستاذ شارل أيوب محامي إدارة

القضايا في الإسكندرية يقف في قضية راديو "أويمان" وخصمه في الناحية الأخرى "بول بونكور" رئيس الحكومة الفرنسية .

لقد عملت إدارة القضايا في خدمة القضاء ، كمثل ما عملت في المحاماة ، وشاركت بأضح نصيب في هذا المدلول العظيم الذي يقول : "إن المحاماة العظيمة تجعل القضاء عظيماً" .

عنايته بالكتابة عن المحاماة ، وعظماء المحامين

هذه العناية فرع على عشقه للمحاماة ، وإيمانه بفروسيته ورسالتها ، وهذه الحقيقة ناضجة ظاهرة حاضرة فيمن اختارهم من عظماء المحامين لتناول سيرهم ومواقفهم في كتابة الضافي عن المحاماة : " للمحامون وسيادة القانون " .

لم يكن صدفة ، أن جمع الكتاب سير ومواقف العظميين إبراهيم الهلباوى ومصطفى مرعى من مصر ، والعظميين مارشال هول الإنجليزي ، وهنري روبير الفرنسي . فهؤلاء الأربعة نماذج رائعة لفروسية المحاماة التي نلتقي مع رسالتها .

يعجبه في الفرنسي هنري روبير (١٨٦٣ - ١٩٣٦) أنه طراز عبقري سبق بفنه بنى عصره ، وسبق الجميع ببطولته وبلاغته وشجاعته وفروسيته .. هو الذي حمل لواء الدفاع عن "ممنيه" وعن "شاتويريان" ضد رغبة الملك لويس فيليب ! وترافع عن "لويس نابليون" الذي طالبوا بإعدامه فأنقذ رأسه ليصير بعد سنين جلاله الإمبراطور .. عظيم من عظماء البيان ، قرنه "روبيركولار" بعظماء البيان في التاريخ الفرنسي الحديث "ميرابو" "وليتيه" "وبريه" . يقول الأستاذ الجليل أن هنري روبير سما إلي الأوج بصيرورته لربع قرن محامى فرنسا الأول ، لأنه استوى مع فروسيته على عرش الأدب ، فكانت مرفعاته تخلب الألباب . في

تناول سيرته يلفت الأستاذ الجليل إلي دور شغف روبير بالفصاحة
وقن الإلقاء منذ حداثةه الباكره ، في إتقانه للمحاماة التي تعتمد اعتماداً
أساسياً على قوة الحجة والمنطق ، وسلامة البيان ، وأنها أمور تأتي
بالدرية والمران ، مثلما هي أيضاً هبة من السماء !

لا يدع الأستاذ الجليل كبرى القضايا التي ترفع فيها روبير ،
ومواقفه ، دون أن يلمح إليها ، ويستخلص ما يريد ، وكيف أنتخب
ففي سنة ١٩١٣ نقيباً للمحامين بباريس ، ثم كيف انقطع منذ سنة
١٩٢٨ للكتابة والتأليف ، وخاض غمار الأدب ، بعد أن كان محامياً
عن الأفراد ، أصبح محامياً عن المحاماة ، بكتاباته ومحاضراته في
المحاماة - وفي كتبه : " المحامى " ، " قضايا التاريخ الكبرى " ،
وفي كتابه عن المحامى العظيم " مالزرب " .

يذهب الأستاذ الجليل مشدوداً إلي المحامى الإنجليزي
" مارشال هول " (١٨٥٨ - ١٩٢٦) .. يقطع من مآثراته التي تمثل
دستوراً للمحاماة ، كلماته : إن عملي وعمل الممثل صنوان ، غير
أنى لا أستعين بمناظر ، ولا بكلمات محضرة ، ولا بأستار ، وإنما
أخلق من الحقائق والأحلام في حياة بعض الناس جوا صالحا ، لأن هذه هي المحاماة "

ويتوقف الأستاذ الجليل عند موهبة " هول " ، لافتاً بذلك إلى
أهمية " الموهبة " للمحامى ، وكيف تحالفت هذه الموهبة لديه مع
روعة منظره ، وثورة عاطفته ، وقدرته على الارتجال ، لتجعل منه
أسطورة في الإنجليز حتى أطلقوا عليه " لابورى إنجلترا " تشبيها
بالمحامى الفرنسي العظيم " فرنان لابورى " بطل قضايا
" قايان " و " تريغوس " و " إميل زولا " التي شغلت الفكر العالمي في ملتقى
القرنين التاسع عشر والعشرين .

يروى الأستاذ للجليل كيف فاز مارشال هول بالبراءة سنة ١٩٢٣ لمرجريت فهمي ، رغم اعتراقها بقتل شاب الذوات المصري وخوضه قضية مخيفة ضد الصحافة والدليلى ميل فيما تلا مسلك الصحافة المعيب سنة ١٩٠٠ في قضية " يارموث" بتزييف الأسانيد وتهديد الشهود ، واصطناع رأى عام ضد المتهم ، ثم دفاعه المجيد والشجاع عن الأنسة " شاتل" ضد صحيفة الدليلى ميل .

ليس المراد ، ولا يتسع المجال ، لعرض ما أورده الأستاذ المستشار من مواقف وقضايا ومرافعات لمارشال هول ، ولكن المراد من هذا الإلماح هو بيان كيف كان لاختياره تابعا للمقومات الحقيقية للمحامى والمحاماة ، لافتا في كل الأحوال إلى أن عظمة المحاماة تتجلى في فروسيته وعدم التهيب في حمل أمانتها .

اختار الأستاذ للجليل من المحامين المصريين إبراهيم الهلباوى ، أسطورة المحاماة في مصر ، وأول نقيب المحامين . بواكير الجد فيه ، وتلقيه عن مدرسة جمال الدين الأفغاني ، ودراسته وانقطاعها ، وموهبته الهائلة التي غطت كل شئ ، وبلاغته الأسطورية ، وقضاياها واضطلاعه بأخطر القضايا الوطنية ، فيما عدا سقطته بقبول دور الإدعاء في قضية دنشواى ، حتى أطلقوا عليه عنها "جلاد دنشواى" يقسط الأستاذ للجليل/ إبراهيم الهلباوى حقه في المحاماة ، يراه فارسا من فرسان العصور الوسطى ، ناله من اضطهاد الحكام ما نال أباه ، فأشرق في أزهرية الصلبة أشعة الشمس التي نشرها جمال الدين الأفغاني في أرجاء الشرق..الملح الواضح في المحامى الفارس إبراهيم الهلباوى ، ما أكتسبه من معارف ضخمة من منازل الرجال ، وقوة احتماله في الشدائد ، وصبره ودأبه وقوة تصميمه، يراه قد تصافحت في راحتيه المتناقضات ، كان لا يحب هونا ما، ولا يبغض هونا ما كمطلع

الشمس في صباح الربيع في إشراقه، أجراً للناس في توضحية نفسه ، شديد المحال ، شديد الانفعال حتى إذا تكلم باسم موكله قاس حركاته وسكناته وأفكاره وعباراته بأدق مقياس عرفه العالم!!.. وواتته الدقة الهندسية مع ومضات العبقرية .! لا حدود لجراته، ولا لحيويته، أضطلع بالدفاع في أخطر القضايا لأكثر من نصف قرن من الزمان ، وصار أشهر المشاهير في عالم المحاماة ، ولا تزال إحدى محطات الأتوبيس مسماة باسمه في شارع المنيل حتى الآن !

يتوقف الأستاذ الجليل عبد الحليم الجندي عند موقف أثنه فيه التحية والإقرار بنبوغه من معسكر الخصوم، فلقد أهرع إليه جماعة من شباب الحزب الوطني ، موسطين الأستاذ " لطفي السيد بك" ليتولى الدفاع عن الأستاذ " أحمد حلمي " (جد الأستاذ صلاح جاهين) أحد كتاب الحزب وأحد واصفي يوم التنفيذ في دنشواي ، وكان قد أتهم في قضية صحفية يمس الدفاع فيها ذات الخديوي، وهم يخشون رفضه لما غمرته به أعلامهم ولاتصاله بالخديوي، فقبل الهلباوي القضية قائلاً، ليس قبولي لهذه القضية بحاجة إلى وساطة .

وانطلق ناظر الأوقاف، إلى مستشار الأوقاف، يستنكر منه وهو محامي الخديوي ، أن يحضر ضد الخديوي! قال : لست حاضراً إلا عن متهم! فجاء ناظر الخارجية " حسين رشدي باشا " فصمم. فدعاه ناظر النظار فصمم، قالاً لقد كنا نفكر في أن نستصدر عفواً عن أخيك المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، لكن تصميمك يجعل الطريق شاقةً ..! قال: الآن زال شكي وسأترافع...

ترافع الهلباوي عن المتهم، وهو عليم بما سيفقد، لكنه لم يبال بموقعه ومرتباته واتصالاته، وحرية أخيه!!.. من أجل حرية المتهم.

فلم تمض أسابيع حتى شكلت لجنة لفحص قضايا الأوقاف،
لمعرفة هل تستحق القضايا ما يدفع عنها من الأتعاب، ففهم ولم يضيع
عليهم وقتهم .. واستقال ليبقى في مصر عنونا على الشجاعة.
وضمامنا ضد السلطة !

عن فهم الهلباوى لفروسية المحاماة ، ينقل الأستاذ عبد الحليم
الجندي من مذكراته قوله:

"أنا معتقد أن واجب المحاماة كثيرا ما يعرض صاحبه إلى الخطر ، وأنى كنت
ولا زلت أعتقد بأن صناعتي شبيهة ، إلى حد ما ، بالعسكري المجاهد ، وهو في الخندق
يقدر نفسه ضحية لوطنه ، ويكفى أن يراجع القارئ ما حدث لي من الأخطار .."

يقتطف الأستاذ للجليل ، من مرافعة الهلباوى في قضية مقتل
بطرس باشا غالى، وداعه البلوغ لإبراهيم الوردانى - الذي فيه يقول :
" الآن لي كلمتان أوجههما إلى المتهم بين يدي القاضي :

الأول : أنى إذا كنت قاسيا عليه في نعته فلأنى خاضع لقانون ليس
دائما ملتثما في أحكامه مع ما توحى به الذمة والضمير ، لأنه مضطر
في أحوال كثيرة - رعاية لسلامة المجتمع البشرى وصيانتة - أن ينظر
نظرا آخر في تعريف الحل والحرام ، ونحن المحامون أحق الناس
بالأدب والخضوع لهذا القانون ، فإذا قبل الدفاع عنك أيها المتهم
وعرضه على قاضيك ، فعليك أنت أيضا أن تتقبل قبولا حسنا عنر
الدفاع فيما خالفك فيه من عقائدك السياسية.

الثانية: إنى إذا أنزلتك منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة
والغفران ، فلأن ذلك واجب أيضا يقتضيه الدفاع ، ولكن إذا أبت نفسك
أن تعيش بين السلاسل والأغلال ، وأن تعيش معاملا معاملة الأشقياء
وقطاع الطريق ، فأرفع نفسك عن هذا السبيل ، وأقبل نبال الموت بقلب

للإسأل، فالموت أت لا راد له إن لم يكن اليوم فغدا.. اذهب مودعا
منا بالقلوب والعبرات.

اذهب فقد يكون في موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من
حياتك . اذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها عليك فرحمة الله
واسعة !

ويتضح إحساس الأستاذ الجليل، بالبند التي تتعرض له آثار
المحامى المنرافع، فيعقب قائلا على عطاء الهلباوى في المحاماة: " ليس
بدعا أن تقرأ المذكرة المطبوعة أو محاضر الجلسات، في نظامنا
القضائي الذي لا يعرف "الاختزال" فيهدر الفصاحة القضائية كلها
وكثيرا من الحقائق، ثم لا نرى إلا معالم لما قيل، أما الصيحات
والوثبات واللفتات، والألفاظ التي كان لها في فمه معان تضاف إلى
معانيها، وقوة فوق القوة التي فيها وفي كلمة واحدة "المرافعة " فلا
نلتقي بها على حقيقتها وكامل روعتها. " وهكذا تضافر الارتجال
وانعدام الاختزال على ضياع أعظم آثاره .

أما كتابة الأستاذ الجليل عن فارس المحاماة الأستاذ الكبير مصطفى مرعى،
فكتابة خاصة متميزة تنفرد عن غيرها بأنها كتابة صديق محب، وزميل
حميم، فقد جمعت بينهما صداقة وسودة واحترام عظيم متبادل ، منذ أن
تزاملا في قضايا الدولة، مصطفى مرعى رئيسا لها وعبد الحليم
الجندي مستشارا فيها، يجمع بينهما أنهما خريجا معهد واحد، للفارق
بينهما في التخرج خمس سنوات، مصطفى مرعى تخرج عام ١٩٢٣
وعبد الحليم الجندي عام ١٩٢٨، ثم جمع بينهما حبهما المشترك
للمحاماة وتفانيهما المشترك في العمل، وإلمامهما بالفقه وأصوله،
وحبهما للبحث والاجتهاد، وإتقانهما للغة العربية وبلاغتهما فيها...
تلمس هذا الحب والإعجاب من أول سطور ما كتبه عبد الحليم

الجندي عن مصطفى مرعى في كتابه "المحامون وسيادة القانون". يلتقط في تقديمه أثيرة من أوليده التي فيها يقول مصطفى مرعى: " إلى المحاماة : مهنة الكرامة والحرية والكفاح".

تحت عنوان : " المحاماة مهمة حياة " يقول الأستاذ الجليل عبد الحليم الجندي : " مثل مصطفى مرعى في تاريخ بلاده، شجاعة المتقنين الذين عملوا لمجد مصر في ساحات القضاء وفي المجلس التشريعي وفي الصحافة حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. ومثل في القضاء خصائص المحاماة كما أعلنها وهي " للكرامة والحرية والكفاح" ومثل في المحاماة خصائص القضاء التي بلغ فيها القمة وهي تقديس " المشروعية " والكفاح من أجل " الحرية".

" وبهذا المزاج المطلوب في عصره، وفي كل عصر، والذي ما يزال غرضاً مطلوباً من القضاء بمصر ، بلغ مصطفى مرعى أوجه. وما يزال مكانه في انتظار من يشغله".

بفراسة المحامي الأريب ، وبلاغة الأديب، يلتقط عبد الحليم الجندي قصة عشق الصبي مصطفى مرعى المبكر للمحاماة.. كان من حظي أن سمعت القصة شخصياً من الأستاذ مصطفى مرعى الذي اقتربت منه اقتراباً حميماً في سنولته الأخيرة ولكن دعونا نقرأ معا ما أورده الأستاذ عبد الحليم الجندي المحامي الأديب البليغ رواية وتعليقاً واستخلاصاً، يعطى درساً لكيف يعطى عشق العمل بعامية ، والمحاماة بخاصة، مكنات الإجادة والتفوق والإبداع- يروي الأستاذ الجليل ، فيقول: "بين محنة الفزع من أجل أبيه ونويعه، ونعمة الرجاء في عدل السماء ، نبتت في قلبه وهو حدث غريزة" المحاماة عن العدالة" فكانت المحاماة والعدالة تتماوان معه، حتى صارتا طبعاً فيه. وأمسى يقينا عنده ، أن الظلم سحابة تتشعق، وأن العدل في آثارها ينهمر كالغيث المنتظر، ومن

هذا الطبع المزدوج دارت المحاماة والقضاء معه فى فلك واحد،
فقضى حياته بينهما جيئاً وذهاباً، حتى إذا استوى فى آفاقه فى
منتصف القرن العشرين صار نجم المحاماة غير منازع، ورجل
القضاء الذى تضيق عليه كراسي القضاء وتتسع له ساحاته، وتتعالى
فيها صيحاته، منادياً بالعدل، ومعادياً للظلم والجهل، حتى إذا كان
عضواً فى مجلس الشيوخ صاح أعلى الصيحات باسم الشعب فى وجه
الملك وهو صنيع لم يصنعه أحد فى تاريخ مصر.

"ولئن كان من الحوادث الفردية ما تتجلى آثاره فى تاريخ أمة،
أو كان منها ما يغيره، إن من أحداث الصبا ما تدخل آثارها القبر مع
الشيخ الهرم."

"والذى ألهم مصطفى مرعى فى حادثته "مهمة حياته" كان أفضع
لتهام يستهم به رجل، يترافع فيه أعظم محام عرفته مصر، فى يوم
مجموع له الناس من قرىتين على مشارف البحر الأبيض المتوسط .
وهى مناميات جمعتها إرادة السماء لميلاد موهبة :

"كان أبوه فى فاتحة هذا القرن (القرن الماضى) عمدة الجزيرة
الخصراء، مركز فوه من أعمال محافظة الغربية. وهو الإقليم الذى
نشأ فيه سعد زغلول ومحمد عبده . تذبح أهلها وأهل قرية
مجاورة، وصمم أهل القرية - على مألوف المتنازعين - أن يتهموا
الرؤوس فى دم قتلهم . وحشر الشيخ والد مصطفى مرعى وأهل
قرينته متهمين بالقتل. وتداولت محكمة الجنايات القضية أياماً .

"وكان العمدة من الجاه والثراء بحيث يتولى الدفاع عنه إبراهيم
الهلباوى نفسه . وكان فى أسفل الققص صبى صغير لم تحفل به
الشرطة من صغره ، فتركوه يتعلق بأذيال العمدة ساعات وساعات ،
والمحامى العظيم يترافع ، فتعكس آثاره المؤكدة على وجدان

الصبي وفمه ، حتى إذا انتهت المرافعة كان قد قرض جبة أبيه بأسنانه .

" ولما قضى بالبراءة بقيت صورة اليوم العظيم في خيال الفتى الناشئ. وتوثقت صلته الفكرية بالمحامى العظيم ، وكان هذا حسبه لتصير المحكمة مغذى آماله ، ومراح أحلامه ... وليخرج من مدرسة الحقوق فيؤثر القامة العالية للمحامين على المجالس المريضة للقضاة ، وينصرف بكله إلى صناعته ، فيكون أقوى أصوات المحامين في سنة ١٩٥٠ ، بعد أن سكت صوت إبراهيم الهلباوى في سنة ١٩٤٠ . وازدادت علاقتهما وثاقه في أبان صعود نجمه . وبارك شيخ المحامين خطواته وهو في مطالع حياته ."

لست أريد أن أستطرد ، فأنا بدوري من عشاق مصطفى مرعى حتى النخاع ، وأخشى في متابعة سيرته ومواقفه وعظمته ، أن تصرفنا عما اجتمعنا من أجله حديثاً وعرفاناً وتقديراً وتبجيلاً للأستاذ الراحل المستشار المحامى الأديب الفقيه عبد الحليم الجندي . حسبي أن ألتقط من تقديمه لهذا الكتاب عن المحاماة التي عشقها ، وعن فرسان المحاماة الذين أحب شجاعتهم ونبالتهم ، وكان بعظمته واحداً من أعظم وأنبل فرسانهم - قوله :

" لهذا الكتاب أخ رأى من قبله النور هو : أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام ، شهدنا فيه جلال الفقيه ، إذ يهب حياته خالصة في سبيل الحرية ، وسنرى في الصفحات التالية ، بطولية المحاماة ، وهى تخوض الغمرات في هذا السبيل . إنما هي الحرية غاية جيلنا من حياته ، لا وسيلة لأغراضه ، ولا طب لأمراضه ، إلا بتدعيمها ، وتعميمها ، والفسح في مداها . وما حرية الأمة إلا فيض من حريات بنينا ، واستقرار العدالة فيها ."

" فإلى دعاة الحرية والعدالة هذه الصورة المصغرة لأربعة من كبار المدافعين عن الحرية في ساحة العدالة . " لقد وقفت المحاماة إلى جوار الملوك وإلى جوار الأفراد . وكلما وقف المتهم وحده أو اجتمعت الدنيا ضده اعتدل ميزان العدالة إذا ما وقف إلى جواره محاميه ، فتساوى المتهم والدنيا .

" ولئن تميزت المحاماة بأنها صناعة للتضحيات ، في سبيل الأفراد وفي سبيل الأمم ، إنها في الحق وفي الواقع - مهمة قبل أن تكون مهنة ، يشارك بنوها بالفداء وبالفن ، رجال الدين رسالتهم الربانية ، ورجال الطب برسالتهم الإنسانية . في إبداء النصيحة للناس ، وإسداء المعونة لهم ، واحتمال الفولج معهم ، إن لم يكن دونهم .

" هذه دراسات في العظمة ، نزجها ومصر تهتف من أعماقها باستكمال حقها في الحرية ، ليرى الناس مبلغ ما في أمتنا من فيوض القوة والفتوة ، إذ تستجيب ، كلما قدحتها الخطوب ، إلى هتافات العدالة والوطنية ، فتتيح لها رجالاً على قدر الأحداث . ينافجون عن الأفراد ، وعن الجماعات ، وعن القيم العليا للوطن .

" وهي دراسات مقارنة ، تشهد أن نجوهر المحاماة في مصر مشرق الحضارات ، أن لم تكن ألمع من سواها في أمر الغرب وأرفع ، فهي ولا مراء تجرى معها في فلك واحد . "

نماذج من مرافعاته المكتوبة :

ليس بمقدورنا في هذا الزمن الوجيز ، ولا في هذه المساحة الضيقة ، أن نعطي لتراث الراحل العظيم كل بل بعض حقه ، وانما تكفينا الإشارة أو الإلماحة التي تغني عن الإطالة ، لأنها تستلهم قدرة الراحل للفظ ، وامتلاكه لنواصي الفقه والقانون

والمعارف ، مع بلاغة في العربية بلغ فيها الشأواً لثقافتاً وضبطاً
وبياناً وجرساً ومعماراً خاصاً في أسلوب متميز تستطيع أن
تهندي به إليه .

في المذكرات التي نشرها في جزئين ، لتكون معيلاً للأجيال
من بعده ، نجد قطعاً رفيعة من المعالجة المتميزة التي التفت فيها
الثقافة الموسوعية ، مع الإلمام العريض بالقانون ، والتبحر في
الفقه والشرع ، واستلاك نواصي اللغة ، وقوة وإيقان الحجة
والإقناع .

في مذكرة دفاعه عن وزارة الشؤون الاجتماعية ، من
الشركة العالمية لقناة السويس (قبل التأميم) - ودارت حول رقابة
القضاء الإداري على اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي ،
واختصاص لجان التوفيق في الفصل في خلافات العمال
وأصحاب العمل ومسئولية أصحاب ومتعهدي توريد العمال في
التشريع المصري ، يتجلى حسن الحامى الضليع في فهمه واهتمامه ومعالجته
لأدبيات الدعوى ، يستهل مذكرته بقوله :

"العمال - قبل الأموال - عصب المشاريع في الحضارة المعاصرة ، والدولة
في إحاطتها لشئونهم تهدف إلى تمكين أرباب الأعمال ، والعمال ، من النهوض
بمشاريعهم ، في آفاق صافية وظروف مواتية ، وكلما صلح بال العمال ، ربا المال
عند أصحاب الأعمال ، وتواصل النماء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وسلمت
الامة مما تعالجه أمر أخرى من زلازل النظام .

"من أجل ذلك كانت كل كلمة تقال في الدعوى الحالية دفاعاً عن
حكم لجنة التوفيق بما يصلح بال العمال ، إنما هي كلمة في الدفاع
عن شركة القنال ، ورجاء في سبيل المصلحة العامة واستقرار
أسباب السلام .

نشأت لجنة التوفيق في أعقاب الحرب العالمية الأولى (سنة ١٩١٩) وأعيد نظامها بين الحربين في (١٩٢٤) ، ثم عدلت والحرب العالمية الثانية دائرة الرحي (سنة ١٩٤٢) استجابة لنداء المصلحة العامة للدولة ، ولأصحاب الأعمال وللعمال . " ولقد كان التشريع للعمال هم الحكومات المقيم المعقد في ربع القرن الأخير ، فشرع اثنا عشر قانوناً منذ سنة ١٩٣١ ، وصدرت عشرات الأوامر العسكرية والقرارات الإدارية ، واستبقى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ من الأوامر العسكرية خمسة أوامر لحساب العمال ومنها الأمر الذي صير لجنة التوفيق جهة قضاء . " وما دامت هذه اللجنة جهة قضاء فالطعن الموجه ضد حكمها غير مقبول .

ويمضى الأستاذ الجليل في تتبع تاريخ التشريعات و يلقى بمبحث يثبت فيه أن لجنة التوفيق جهة قضاء ، فيها من الضمانات ما يوجد لدى جهات الاختصاص الإداري القضائي ولها إجراءات خاصة بالمرافعة ، وقراراتها ملزمة .

وعن توارث الحق في الطعن بإلغاء الأمر الإداري ، ونظيرة المصلحة في طلب الإلغاء ، يكتب الأستاذ الجليل بحثاً ضافياً في مذكرته بدفاع وزارة الداخلية ضد ورثة من كان له المصلحة والصفة في الطعن في القرار الإداري . ومن الملحوظ أن الأستاذ الجليل يتحاشى ذكر الأسماء ، في جميع المذكرات التي قدمها ونشرها ، حرصاً رفيع المستوى على أسرار المهنة ومصالح ومشاعر الناس .. لا يحيد قط عن هذا المبدأ ، ويضرب المثل تلو المثل في أدب المحاماة الرفيع التي يلتزم للقيم والتقاليد ، ويبتعد عن الإيذاء أو الإضرار أو التشهير .

وفى مذكرة دفاعه عن رئيس مجلس الشيوخ - مدعى عليه ، بشأن طلب المدعى تعديل موعد علاوته ، يورد الأستاذ الجليل بحثاً ضافياً في نظرية فصل السلطات ، وبحثاً آخر في استقلال البرلمان ، وعن المسؤولية البرلمانية ، مشفوعاً بأحكام محاكم مجلس الدولة المصري ، ومجلس الدولة الفرنسي ، ومحكمة النقض المصرية في تمكن واقتدار لاقتين .

وفى مذكرته عن وزارتي المالية والخارجية ، ضد شارل مشرقى ، في قضية دارت حول أعمال السيادة في مجلس الدولة ، وتفسير المعاهدات ، وعدم دخول توزيع التعويضات المتفق عليها في المعاهدات في اختصاص الجهات القضائية ، وهي قضية وقعت وقائعها في فاتحة القرن العشرين ، وكان المدعى قد استقوى بدار المندوب السامي البريطاني ، ودارت الدعوى حول التزام بحيرة البردويل المعطى للملتزم باسيلي عريان ، والذي تقدم إلى ناظر المالية بتنازل عن التزام البحيرة لحضرت عفت أفندي باسيلي والسيد أفندي عويس .

لا يشبع القارئ من متابعة المعالجة الرفيعة ، للأستاذ الجليل في هذه المذكرة ، ولا من بحثه الضافي في أعمال السيادة ، وفي حجية الشيء المقضي ، في القضاء المصري والفرنسي ، وفي إمام عريض باللغتين العربية والفرنسية .

ويعرض في مذكرة دفاعه عن مجلس الوزراء والجامع الأزهر ، في أستاذية وتمكن واقتدار ، لكتاب شارل تضمن الطعن في نصوص القرآن الكريم ، وفي القراءات السبع ، ومساساً بالعقيدة الإسلامية ، فيفرق المحامي الضليع بين معايير الحرية في الكتابة السياسية ، وبين ضوابط الكتابة الدينية ، ويكتب على

صدر مذكرته أثيرة أبي بكر الصديق : " أي أرض تقلني ، وأي سماء تظلني ، أن قلت في القرآن ما لا أعلم ! " .

يعقب الأستاذ الجليل عبد الحليم الجندي ، على تهجم الكاتب على القرآن المجيد ، وعلماء الفقه الإسلامي ، فيقول :

" يطعن للكاتب في القراءات ويقدح في التلاوات ويروج لقدحه باقتحام الأشخاص والقنف في القراء . " دع عنك هذا الأسلوب الصغير من استثارة الغرائز للرخصة بتهوين أقدار الرجال ، فلو أن الأمر مقصور على القدح في رجال بعينهم لكان أمر مثلبة أو مهانة تردى فيها قلم كاتب في شأن من شؤون الناس ، ولكن الأمر أمر مثالب ترمى بها طائفة حفظت صدورها الكتاب جيلا بعد جيل ، واصبح حفظها أساس للتلقى فارتبط حفظها بالمعجزة نفسها فأصبحت واحداً ، فالقدح في أشخاص لما تحفظ صدورهم من الكتاب كما نزل من عند الله ، وتنقله للبشرية جيلا بعد جيل ، هو قدح في الحفظ وفي النقل وفي الكتاب . ومن ثمة كان للوزر الأكبر لأن المدعى يطعن في القراء من أجل للقراءات فقدحه فيهم لا يغتفر أبداً قدحه في القراءات وفي التلاوات ففوق كل قدح " .

" الأمة الإسلامية أمة أمية والنبي أمي ، ليست الكتابة أساس حفظ كتابها وما نزل كتابها مكتوباً - بل نزل الوحي به على الرسول الكريم ، فأملأه على الحفاظ فمنهم من كتب ، ومنهم من وعى ، والذي كتب والذي وعى أقرأ القرآن لمن أقرأه ، ثم أقرأ القارئ من بعده ، ثم أقرأ للقراء من بعدهم جيلا جيلا إلى يومنا هذا فالإقراء أو التلاوة ، هو هذا النبع الذي بدأت من الرسول الكريم مصادره ، ضم سلسلته إلينا صدور الحفاظ والقراء .

" فالقرآن إذا جرى إلينا في هذا المجرى من الصدور ، ونقلته
إلينا السنة الحفاظ أو للقراء فالمصدر للقرآن هو القراءة ، وما
الكتابة أو للتكوين إلا مساعدة للقراءة ، وهذا شأن الحديث تماما ،
نقلته إلينا السنن كلها بالرواية".

عود على بدء

تمضى مع كل ما كتبه الأستاذ الجليل عبد الحليم الجندي ،
فتجده محاميا حتى النخاع ، لملك العلم والثقافة ، وتعمق الفقه
والمنطق ، وامتلك نواصي اللغة والأدب ونصاعة البيان ، ولتقت
كل هذه الروافد مع موهبة ساطعة ، وإخلاص للعمل بلغ حد العبادة
 واجتمع له مالم يجتمع إلا للقله النادرة جداً ، وانفرد أويكاد يانه ؛
المستشار ، المحامي ، الفقيه ، العالم ، الأديب ، وسطر صفحات ناصعة ستبقى ذخرا
ومنارة للمحاماة والمحامين عبر الزمان .

الأستاذ / رجائي عطية

المحامي بالنقض وعضو مجلس الشورى

ومجمع البحوث الإسلامية





بسم الله الرحمن الرحيم

المستشار عبد الحليم الجندى فقيهاً

كلمة الأستاذ الدكتور / محمد السيد الدسوقي

الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بجامعة قطر سابقاً

تمهيد :

عرفت الدراسات الفقهية المعاصرة طائفة من العلماء والباحثين جمعوا فى ثقافتهم العلمية بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، وكشفوا فى مؤلفاتهم وأبحاثهم عن كمال هذه الشريعة وصلاحياتها الدائمة للتطبيق ، وأنها أولى من القوانين البشرية التى لا تخلو فى أحسن حالاتها من قصور وتأثر بالأهواء .

ومن هؤلاء العلماء القانونى الضليع عبد الرزاق السنهورى ، والقاضى الشهيد عبدالقادر عودة ، وأستاذ القانون الدولى المقارن على على منصور ، والفقيه المجدد مصطفى الزرقا ، والمستشار الفقيه عبدالحليم الجندى .

والحديث عن المستشار الجندى فقيهاً يعول على المفهوم العام الذى كان يطلق على كلمة الفقه فى صدر الإسلام ، فقد كان ينسحب على كل الأحكام الدينية سواء ما يتعلق منها بالعقائد أو الأخلاق ، أو الأحكام العملية ، قال الله تعالى : " فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم " (١) .

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين " . (٢)

(١) الآية : ١٢٢ فى سورة التوبة .

(٢) رواه الإمام مسلم فى صحيحه فى كتاب الإمارة .

ودراسات المستشار الجندى وفقاً لذلك للمفهوم العام لكلمة
الفقه بعضها تراجم لعدد من أئمة الفقه الإسلامى ، وبعض قادة
الإصلاح فى العصر الحديث ، وبعضها الآخر مؤلفات وأبحاث عن
القرآن والشريعة والفقه ، ومن ثم يتركب منهج دراسة الجانب الفقهى
فى فكر المستشار الجندى من ثلاثة مباحث وخاتمة .

▪ **يدرس المبحث الأول** ما اشتملت عليه المؤلفات والأبحاث من
قضايا وأفكار

▪ **وبفصل المبحث الثانى** بعض التفصيل فى منهج الترجمة لأئمة
الفقه والإصلاح .

▪ **وبقدم المبحث الثالث** أهم الخصائص العامة لفقه المستشار
الجندى .

▪ **وتسجل الخاتمة أهم النتائج** التى إنتهت إليها الدراسة ، وبعض
التوصيات

- المبحث الأول -

" المؤلفات والأبحاث "

يأتى على رأس هذه المؤلفات كتاب " القرآن والمنهج العلمى
المعاصر " إن القرآن الكريم - دستور الإسلام - أشار فى أكثر من
آية إلى أصول المنهج العلمى ، فأول آية نزلت من كتاب الله وهى :
"اقرأ باسم ربك الذى خلق " تعد مفتاح البحث العلمى أياً كان نوعه ،
وآيات هذا الكتاب العزيز تحض فى مواطن كثيرة على النظر والتدبر
ومراعاة البراهين والأدلة ، ورفض الظنون والأوهام ، وعدم
الخوض فيما لا علم للإنسان به ، قال الله تعالى : " ولا تمس ما
ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه

مستثولاً^(١) فهذه الآية تضع أمام العلماء والباحثين قاعدة علمية أصيلة وهى أن يمسك الإنسان عن الخوض فيما لا علم له به ، وألا يتجراً على القول فى أمر لا يفقهه ، وأن يكون حرصه على التوقف أكثر من حرصه على أن يسارع بإبداء رأى وإصدار الحكم .

والآية بهذا تقرر مبدأ لا أدرى فى منهج البحث الإسلامى ، وهذا المبدأ فى جوهره هو مبدأ الأمانة والصدق والتواضع والشجاعة الأدبية والمسئولية العلمية فى المناهج للوضعية الحديثة ، ولكن يضاف إلى المنهج الإسلامى استقامة القلب ومراقبة الله ، وهو ما لا تعرفه المناهج العقلية الجافة ، ولعل هذا سر القلق الذى تعاني منه الإنسانية فى ظل هذه المناهج على الرغم من آثارها الحضارية المادية الباهرة .

لقد أكد المستشار الجندى فى كتابه هذا أن أصول المنهج العلمى الحديث أصول إسلامية وليست أصولاً يونانية^(٢) . وإن بعض المؤلفات العلمية الغربية فى بداية عصر النهضة هى فى الحقيقة ترجمة لمؤلفات إسلامية أو نقول منها ، وإن حاول أصحاب تلك المؤلفات تجاهل فضل المسلمين ، وزعموا أنهم فيما أتوا به من آراء ونظريات لم يعتمدوا على مصادر عربية .

ويدحض هذا الزعم أن نشأة مناهج البحث العلمى لدى جمهرة مؤرخيها إنما تعزى إلى القرن السابع عشر الميلادى ، وإذا كان المنهج التجريبي قد أخذ بزمام الموقف فى الدراسة العلمية بأوروبا

(١) الآية : ٣٦ فى سورة الإسراء .

(٢) انظر : دراسات فى الفلسفة الإسلامية للدكتور محمود قاسم ص ٢٦ ، وفى

الفلسفة الإسلامية ، منهج وتطبيق للدكتور إبراهيم منكور ، ج ١ ص ٢٥ .

منذ هذا القرن ، وإذا كان " فرنسيس بيكون " بعده أكثر مؤرخي المناهج من الغربيين أول من صاغ قواعد المنهج التجريبي بكل وضوح^(١) ، وإذا كان " ديكارت " بكتابه : " مقال فى المنهج " قد وضع قواعد دقيقة للمنهج العلمى تؤدى إلى حسن السير بالعقل والبحث عن الحقيقة فى العلوم^(٢) ، وإذا كان كلاهما قد رفضا منطق أرسطو منهجاً عاماً للبحث . لأن المقدمات التى يعتمد عليها ليست يقينية بصفة لا يرقى إليها الشك ، اللهم سوى تلك المقدمة التى تنص على استحالة اجتماع النقيضين فى شئ واحد^(٣) .

وإذا كان الأمر كذلك فإن " فرنسيس بيكون " اقتفى منهج " ابن الهيثم^(٤) " فى الإستقراء والملاحظة والتجريب ، و " ديكارت " تأثر بـ " ابن سينا " أو الغزالي فى كتابه " تهافت الفلاسفة " ، وموقفهما من منطق أرسطو هو نفس الموقف الذى كان من الأصوليين والمتكلمين المسلمين ، بل إن " ديكارت " فى حملته على منطق أرسطو لم يزد شيئاً على ما قاله ابن تيمية^(٥) .

وإذا كان المستشار الجندى فى ذلك الكتاب قد ألم بطرف من تاريخ القرآن وإعجازه البيانى والتشريعى والعلمى ، كما تحدث عن

(١) مناهج البحث العلمى للدكتور عبدالرحمن بدوى ص ٤ ، وفرنسيس بيكون

فيلسوف إنجليزى ، ويعد مؤسس المنطق الحديث توفى سنة ١٦٢٦ م .

(٢) المصدر السابق ، وديكارت فيلسوف فرنسى توفى سنة ١٦٥٠ م

(٣) انظر المنطق الحديث ومناهج البحث للدكتور محمود قاسم ص ٣٧

(٤) ابن الهيثم : أعظم علماء الطبيعة ، ومن علماء البصريات القلائل فى العالم كله ، توفى سنة ٤٣٠ هـ ، أو ٤٣٩ هـ .

(٥) هو أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الملقب بشيخ الاسلام كان مفكراً مجدداً وآثاره العلمية تشهد له بالاجتهاد المطلق ، توفى سنة ٧٢٨ هـ .

العبرية الإسلامية في تأصيل قواعد الإجتهد واستنباط الأحكام ، فإن الغاية الأولى من كتاب القرآن والمنهج العلمى المعاصر تكاد تنحصر فى إثبات أن المنهج الغربى الذى أثمر الحضارة المادية الحديثة يمت إلى المنهج الإسلامى بأوثق الأسباب ، وأنه لولا هذا المنهج ما كان للعقل الغربى أن يتمرد على أوزار العصور الوسطى ، عصور التخلف والظلمات ، والعيش عالة على فئات علوم الإغريق ، ليجر نحو عصر النهضة والحضارة ، لولا المنهج القرآنى الذى أخرج العالم من الظلمات إلى النور .

وهذه الغاية لها مهمتها العلمية المقدسة وهى توجيه أنظار المفكرين والباحثين المسلمين إلى أن الأخذ بالمناهج العلمية الغربية ليس من باب التقليد والاستجداء ، ولكنها بضاعتنا ردت إلينا ، وعليها أن ننقى عنها التلوث المادى والعنصرى لتظل بروحها الإسلامية وأسسها القرآنية المنطلق الصحيح للنهضة الإسلامية فى هذا العصر الذى تداعت فيه الذئاب على الأمة من كل جانب "وليتضرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز" (١)

وللمستشار الجندى كتاب عن الشريعة الإسلامية وآخر عن توحيد الأمة العربية بتطوير شرائعها وفقاً للميثاق ، فضلاً عن بعض البحوث عن الشريعة مصدراً رئيساً للتشريع ، ومصدراً كذلك للفقهاء . بالإضافة إلى بحوث عن تقنين للمعاملات المدنية والعقوبات من الفقه الإسلامى ، وحول صياغة الدستور الإسلامى . وكل هذا يصب نحو غاية واحدة ، وهى بيان أن الشريعة الإسلامية تتصف بخصائص أهمها : المرونة والشمول العالمى ، والانفتاح للمستقبل ، ولذلك نكتفى بتحديد الاتجاهات والأسس ، ونترك المجال واسعاً للإجتهد فى كل

(١) الآية : ٤٠ فى سورة الحج .

مبدآن لمن عرف مصادر الأحكام من الكتاب والسنة معرفة محيطية
وعرف اللغة وأساليبها ..

وإذا كانت هذه الشريعة موضوعة لكل زمان ولكل الأقسام،
فهى تأذن بالتطبيقات أو التشريعات التى تحدثها حاجات الناس ، وقد
ينتهى بعضها بعصر أو بعصور ، ويبقى البعض الآخر منها يجرى
فى الزمان على أصول الشريعة ، وتعمل به الأمة ، ويقعد للفقهاء له
القواعد لتقوم على أساسه النظريات .

وإذا كان الإسلام دين جهاد للدفاع عن الأمة فهو دين اجتهاد لاقتحام
المستقبل بالعمل وبالفكر ، واجتهادات^(١) عمر بن الخطاب أمثال أو علامات كبرى
فى طريق التطور ، وإيذان للناس أن يجتهدوا ليعيشوا حياتهم ، ويسيروا فى
عالمهم ، ودعوة للشارع والحاكم والفقهاء أن يجتهدوا ليمارسوا عصره^(٢) .

ولأن جهود العلماء فى دراسة أحكام الشريعة والاجتهاد فى
فقه نصوصها ثروة علمية تعتز بها الأمة كل الاعتزاز ، فإن هذه
الثروة تمثل منهجاً متكاملأ لتشريع مدنى عالمى معد لعمارة الدنيا
بالعلم والعمل فى المعاملات المدنية ، قائم على قواعد التكافل
الاجتماعى وتعبئة الحق للشخصى لمصلحة الجماعة ، والارتفاع
بالقواعد الخلقية التى أدب بها الإسلام أهله فأحسن تأديبهم إلى مستوى
القواعد القانونية المطبقة ، وهى جميعاً أدوات قوية يسيطر بها
القاضى أو التشريع على وقائع الحياة فى المجتمع ليرفع من مستواه .

(١) انظر منهج عمر بن الخطاب فى التشريع للدكتور محمد بلتاجى .

(٢) انظر : توحيد الأمة العربية بتوحيد شرائعها للمستشار / عبدالحليم الجندى

إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ص ٩١ .

هذا بالإضافة إلى أن التشريع الإسلامي أول تشريع فرض العلم وأوجب العدل وأوجب المساواة في الحقوق والتكاليف وأوجب التخطيط العلمي والصناعي والحرية الدينية والمدنية والسياسية وحرية الدفاع حتى يجعلها واجبا ، ويجعلها أفضل الجهاد . والتطور مع العصر أداته ليست حاجات كل عصر .

والتيسير والتسامح ورفع المشقة قاعدته القانونية ، ومصلحة الجماعة فيه مفضلة على مصالح الأفراد ، والملكية الخاصة فيه مسلمة ولكنها مقيدة بواجبات عامة ، .. والسلام الإيجابي سياسته الدائمة ، واجتماعية الحق والشورى والعدالة ، وبيعة الشعب أسسه الدستورية (١) .

ومدامت الشريعة على هذا النحو من السمو والكمال والصلاحية الدائمة للتطبيق ، فإن على الأمة ان تنهض بدراسات عميقة في الشريعة والفقه لكي يجعل منها مصدراً أساسياً للتقنين بما تضيفه من أضواء جديدة تتبعث من أعماق هذه الأمة ومن قواعد شريعتها التي نزلت لكل زمان ومكان . وكلما زادت دراستها عمقاً إزداد محيطها سعة فزادت الأقطار العربية ارتباطاً وثقة (٢) .

ويخلص المستشار الجندي في حديثه عن الشريعة والفقه وتطوير القوانين إلى وجوب النص في الدستور على أن تكون الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامي مصدراً رئيساً للتشريع ، فهذا أول الطريق للوحدة بين شعوب الأمة ، وكذلك أول الطريق للنهضة والقوة ، وأن إصلاح حال الأمة لن يكون إلا بالعودة

(١) انظر المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(٢) انظر مجلة : إدارة قضايا الحكومة ، العدد الرابع ، أكتوبر - ديسمبر ١٩٧١

الجادة إلى قوانين الشريعة لا مجرد للعبادات ، فهذه القوانين راية
اعتزاز واتحاد^(١) .

وللمستشار الجندى كتاب يحمل عنوان " الأخلاق فى الاقتصاد
الإسلامى " ، وهو دراسة عن منهج الاقتصاد الإسلامى مقارناً
بالمناهج الاقتصادية الوضعية ، وقد كشفت هذه المقارنة عن تباين
المنهج الإسلامى فى خصائصه العامة عن المناهج الوضعية ، لتباين
المصدر بين هذه المناهج وذلك المنهج ، فهذا مصدره إلهى ، على
حين أن تلك المناهج مصدرها الفكر البشرى ، ويتفرع عن هذا الفرق
الأساسى بين النظام الإسلامى والنظم الوضعية ، أن الأول يعتمد فى
تطبيقه على الوازع العقائدى والقيم الأخلاقية التى بعث محمد صلى
الله عليه وسلم من أجل إتمام مكارمها ، ولكن الثانى لا يخضع
الإلتزام به للوازع الدينى أو الخلقى ، وإنما يخضع للقانون البشرى ،
وهذا القانون ليس له سلطان نفسى على الناس ، ومن ثم لا يحترمون
هذا القانون ، أو يأخون أنفسهم بأوامره إلا بمقدار رعاية السلطة
الحاكمة التى أقرته ، فلا غرو أن تنتشر فى ظل هذا القانون الوضعى
جرائم السرقات والاختلاسات والرشوة والتزوير والتطلع إلى مزيد
من الثراء غير المشروع .

كذلك ينبى على هذا الفرق أن النظام الإسلامى نظام إنسانى
غايته إسعاد الإنسان فى كل زمان ومكان ، فهو لا يعرف الإقليمية أو
الطائفية أو العنصرية ، أو أكل المال بالباطل ، وإنما يعرف الإيثار
والتعاون والتكافل والسماحة والعدالة ، والقيم الأخلاقية بمفهومها
الشامل .

(١) نظر : توحيد الأمة العربية بتطوير شريعها ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .

والنظم الوضعية لا تقوم على المبدأ الإنساني العام ، وتنقسم بالعنصرية والمذهبية الضيقة سواء منها النظم الاشتراكية أو الرأسمالية ، فالنظم الاشتراكية مثلاً تحرم الربا في التعامل بين الأفراد في داخل دولها ، بيد انها تتعامل به في علاقتها الدولية عند عقد الاتفاقات الاقتصادية تجارية كانت أو صناعية ، فتقرض بالربا وتتخذ هذا الافتراض سبيلاً للضغط المياسي والنفوذ المذهبي .

أما المذاهب للرأسمالية فتفسح المجال أمام الاحتكارات والمضاربات ووسائل الكسب المحرم ، وتدع الحرية الفردية مطلقة في الإثراء واستغلال الضعفاء .

والمال في الإسلام وسيلة للحياة وليس غاية في حد ذاته ، ولهذا يحرم كنزه وحبسه عن التدول ، لو تجاوز الحد المعقول في الانتفاع به ، وهو فضلاً عن هذا نعمة من نعم الله خلقها للناس كافة ، فهم سواء في فرص الحصول عليه ، وعليهم أن يتعاونوا ويتناصروا ، وألا يطغيهم حب المال فتستعبدتهم شهوات الحياة .

والنظم الوضعية تنظر إلى المال على أنه غاية وليس وسيلة ، لأنها من جهة تحكم على الإنسان بأنه حيوان اقتصادي يسعى ويكد في الحياة من أجل طعامه وشرابه دون أن تكون هناك مثل عليا يؤمن بها ويكافح في سبيلها ويؤثر الموت على الحياة بدونها ، ومن جهة أخرى تقرر هذه النظم الحافز الإقتصادي - أي الكسب المادي البحت - هو المسوغ الكافي لكل أنواع النشاط الإنساني بصرف النظر عن أي اعتبار خلقى أو إجتماعى^(١) .

(١) انظر الملكية الخاصة وحدودها في الإسلام ، للدكتور محمد عبدالله العربي ،

وزبدة القول أن الإسلام - وهو دين القصد والاعتدال - نسيج وحده في كل شئون الحياة ، وهو في المجال الاقتصادي يختلف عن كل ما عرفته البشرية في الماضي والحاضر من تشريعات ، فالنظام الاقتصادي الإسلامي نظام منقطع النظير بين النظم الاقتصادية السائدة في الوقت الحاضر ، فهو يمتاز عنها من حيث مصدره التشريعي ، ومن حيث الأسس التي يقوم عليها ، ومنها يتضح أن هذا النظام هو النظام الأخلاقي الوحيد الذي يكفل للناس في الدنيا حياة كريمة ، وفي الآخرة نعيماً مقيماً .

وإذا كان المستشار الجندي قد كتب عن القرآن والمنهج العلمي ، وخصائص الشريعة ومبادئ الفقه ، ودور الأخلاق في النظام الاقتصادي فإنه قد كتب في السيرة النبوية ، وقد ألقى ما كتبه في هذا الموضوع للضوء على السنة من حيث تكوينها وتكويناً عالياً لم يعهد في تكوين نص مقدس من قبل . وقد انبثقت عن هذا للتكوين علوم متعددة كعلم الجرح والتعديل وغريب الحديث ومختلفه ومشكله وعلمه وناسخه ومنسوخه ومصطلحه ، إلى غير ذلك من العلوم التي اصطلاح على تسميتها العلوم الحديث ، ومن ثم فإن الحديث عن السنة في العصر الحاضر ينبغي أن يتجاوز دائرة الشك في صحتها إلى الاهتمام بتفسيرها في ضوء التطور الاجتماعي والعلمي المعاصر .

والسنة إذا كانت بياناً للقرآن فإنها بأنواعها الثلاثة : القولية والعملية والتقريرية تعد ترجمة لحياة الرسول صلى الله عليه وسلم . وهذه الحياة هي الأسوة الحسنة ، والقوة المثلّية لكل الأجيال ، فلنكن دراستنا لهذه السنة دراسة تتوخى العمل بكل توجيهاتها الأخلاقية والتربوية فهذا هو السبيل للأمة لكي تستعيد مكانتها في الصدارة وتصبح بحق خير أمة أخرجت للناس .

المبحث الثاني

"التعريف بأئمة الفقه والاصلاح"

عرّف المستشار الجندى بسبعة من أئمة الفقه وبعض زعماء الإصلاح، وكان يهتم فى هذا التعريف بأهم الجوانب الفكرية والإنسانية فى حياة كل من ترجم له ، لتكون هذه الجوانب نبراساً يضىء للأمة سبيل جهادها للنهضة وقيامها برسالتها المقدسة كما ينبغي ان تكون .

لقد كان الإمام أبو حنيفة أول إمام كتب عنه ، وقد نعته بأنه بطل الحرية والتسامح فى الإسلام ، وقال عنه فى مقدمة كتابه : " فى هذا الكتاب صورة لا سيرة ، وليس فيه من التفاصيل قدر ما فيه من ألوان حاولت أن أرسم بها شخصية الإمام الأعظم لأهل الإسلام " . ثم يقول : إن أبصارنا فى أعقاب هذه الحرب^(١) يجب أن نتجه إلى المستقبل وإلى الماضى معاً ، لأن الماضى مركز الثقل الذى يحفظ توازننا فلا نقبل على المجهول إلا وفى أيدينا قدر كاف من المعلوم .

ويستطرد قائلاً : وسيرى القارئ فيما بعد آيات من البطولة لا نظائر لها إلا عند الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم ، أو صحابى كسيف الإسلام خالد بن الوليد .

وعقد المستشار الجندى عشرة أبواب للحديث عن الإمام الأعظم ، وهو فى هذه الأبواب وإن كان يذكر أحداثاً ووقائع تاريخية ، غير أنه كان يستتبط من هذه الأحداث والوقائع ما فيه العبرة والدروس المستفادة التى تقيد الأمة فى حاضرها ، فهو مثلاً يربط بين

(١) يقصد الحرب العالمية الثانية التى بدأت سنة ١٩٣٩ ولقتهت سنة ١٩٤٥ م .

مهنة التجارة والفكر في حياة أبي حنيفة قائلاً : كان أبوحنيفة تاجراً
صناعته الفكر ، ومفكراً يعمل في التجارة ، وبهذا حل عقدة الفقر
الذي عود للناس أن يلزم الفكر .

وعن حلقة أبي حنيفة يذكر المستشار الجندي أنها كانت
مختلفة عن سائر الحلقات ، لقد كانت تثير المشكلات في الداخل
والخارج وتأتى بكل جديد . وقد ارتفع الفكر الإسلامى فى هذه الحلقة
إلى أسمى درجات الإدراك ، وكان أسلوب الإمام الفكرى هو
الأسلوب العلمى ، فهو يجرى الأحكام على المعلوم لا على المجهول
وعلى اليقين لا على الريب ، وعلى الحرية لا على التحكم . وفى هذه
الحلقة العلمية ربى أبو حنيفة تلاميذه بالعلم والقوة ، وكان منهجه فى
هذه التربية يعبر عن سماحة النفس ، والأخذ بالقصد والرفق والصبر .
لقد عاش أبو حنيفة سبعين عاماً يصنع الحرية بيديه صنعاً
ويخلقها خلقاً فى تلاميذه وتعاليمه ، فلم تكن حياة هذا الإمام وإن طالت
إلا معركة واحدة سلخ فيها الفكر الإنسانى سبعين عاماً بين التحضر
والتبشير ، ولم يكن لها غاية ولا وسيلة إلا الحرية والتسامح فى كل
أطوارها .

وكان الكتاب الثانى فى سلسلة التراجم أو التعريف بأئمة الفقه
الإسلامى عن الإمام الشافعى ، ناصر السنة وواضع الأصول ، وقال
عنه المستشار الجندي : صورة بطل .

جاء فى مقدمة هذا الكتاب : فى هذا الكتاب صورة للظاهرة
الإنسانية والعلمية التى تجلت للعالم الإسلامى على رأس المائة الثانية
للهجرة محمد بن الدريس الشافعى .

وذكر المستشار الجندي أن الدكتور طه حسين بعد أن قرأ كتاب أبوحنيفة
دعا المؤلف ليتفرغ لدرس الشافعى لما له من صلة بمصر .

ويقول في المقدمة أيضاً : وفي هذا الكتاب مزاجية بين ألوان حاولنا أن نرسم بها صورة تقريبية لبطل ، ودعوة لدراسات جديدة في هذا العالم المترامي الأطراف من شخصية الإمام الشافعي وفقهه ولغته.

والكتاب بأبوابه السبعة يعرض لحياة الشافعي في غزة موطن مولده ، ثم في مكة والمدينة واليمن والعراق ومصر ، وهو في كل هذه البلاد للفقهاء الأصولي اللغوي الشاعر ، والذي يختلف عن مالك الذي لم يبرح الحجاز وأبى حنيفة الذي لم يبرح العراق ، ولكن الشافعي يتزأى به الاغتراب متعلماً ومعلماً لنشر مذهبه .

لقد دافع الشافعي عن السنة دفاعاً مجيداً ورد كل الشبهات التي أثارها المغرضون حولها ، كما أنه أول من دون علم الأصول في رسالته الشهيرة ، وكان في فقهه وسطاً بين مدرسة الكوفة ومدرسة المدينة .

ولأن أمه دفعت به في صباه إلى العيش في قبيلة هذيل لتكون نشأته اللغوية عربية صرفة ، فقد وعى ما صدر عن شعراء هذه القبيلة ، حتى صار مصدراً من مصادر تكوين شعر هؤلاء الشعراء . وكان لهذه النشأة أثر واضح في حياته اللغوية ، فلغته في مؤلفاته عربية أصيلة ، ولكثرة محفوظة من الشعر تجلت لديه ملكة القريض وإن كان في نطاق محدود ، فلا غرو أن كان له ديوان مطبوع ، دون أن يكون لسواه من أئمة المذاهب الفقهية إسهام في قول الشعر .

وكان الشافعي لتمكنه من لغة الضاد وحبه لها يذهب إلى أن العربي هو من أجاد لغة القرآن ، وإن لم يمت بصلة النسب إلى قبيلة من قبائل العرب ، كذلك انتهى من بيان أن القرآن عربي إلى حكمه فقهى هو فرض تعلم اللغة العربية وجوباً على كل مسلم يشهد الشهادتين ويتلو الكتاب العزيز

وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير وأمر به من التسبيح والتشهد وغيرها من الواجبات .

وجملة القول أن الشافعى كان بذاته قطعة من صميم الإسلام فهو كله قرآن وسنة ونفس عربية جماع صفاتها الشجاعة والنصفة ، فضلاً عن الإمامة فى الفقه والأصول واللغة .

وعن إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس كتب المستشار الجندى دراسة استهلها بقوله : فى هذا الكتاب صورة لإمام دار الهجرة تتراعى بين معالم اليسر والسماحة واتباع الأمر الأول الذى أظهر قلة من المسلمين الأولين على كثرة العالم المعروف فى بضع سنين .

وفى سبعة أبواب تناول الحديث حياة الإمام مالك وفقهه وعلاقته بفقهائه عصره ، والولاء للنين عاصره وأخيراً تلاميذه .

لقد بدأ الكلام عن إنطلاقة الإسلام من المدينة ومسجدها منذ الهجرة إليها ، وتطرق الحديث إلى عهد الشيخين ذى النورين وإنتقال عاصمة الأمة إلى دمشق .

وعرض بعد ذلك لحياة الإمام مالك وأهم شيوخه ، وكيف أصبح الإمام مالك عالم للمدينة يتمتع بمكانة علمية يهابها السلاطين والعلماء مع تواضعه واعترافه بأنه يجهل أكثر مما يعلم وحرصه الشديد على أن يدرس ما يعرض عليه من القضايا والفتاوى دراسة قد تمنعه من الطعام والشراب ، وكان إلى هذا يكره التتبع ويأخذ بالتيسير والتسامح فى كل الأمور .

وكانت دروس حلقة هذا الإمام فى المسجد النبوى متنوعة فهى تجمع بين الدعوة إلى مكارم الأخلاق ورواية السنة وفق منهج صارم فى التحقيق والتوثيق ، وتوضيح مصادر الفقه فى المذهب

وأهمها عمل أهل المدينة والمصلحة المرسله ، وكان يحذر من الخوض في أمور الدين دون بينة ودراية ، ولذلك وقف من أهل البدع وتتبع المتشابه من الآيات تتبعا يثير الشكوك ويفتح باب الزندقة والمروق من الدين ، موقفاً لا يعرف المهادنة أو المجاملة وإنما يصدع بكلمة الحق في صراحة وشجاعة ، وكان يكره الإغراق في الجدل ويقول عنه : "إنه يقسى القلب ويورث الضغن" (١) .

ويتحدث المستشار الجندي عن تلامذة مالك فيورد أسماء بعضهم ، منهم الأندلسي والمغربي والمصري والعراقي والمدني والمكي ، وأن هؤلاء التلاميذ كان دورهم في نشر مذهب الإمام أقوى من مؤلفاته على ما لها من قيمة علمية .

ولأن من بين هؤلاء التلاميذ من كان ينتمي إلى مذهب غير مذهب مالك كمحمد بن الحسن الشيباني (ت : ١٨٩هـ) تلميذ أبي حنيفة وأول من دون الفقه الحنفي على منهج لم يسبق به ، ومنهم من صار إماماً لمذهب عرف به كالشافعي ، والشافعي كان أستاذاً للإمام أحمد بن حنبل ، وبذلك عد الإمام مالك إمام الأئمة ، وكان من ثم جديراً بلقب إمام المسلمين .

وأما رابع أئمة السنة المشهورة فهو الإمام أحمد بن حنبل ، ويخصه المستشار الجندي بكتاب يتركب منهجه من مقدمة وستة أبواب ، جاء في المقدمة : هذا الكتاب يعرض بأسلوب عصري لنشأة الإمام أحمد بن حنبل في عصر النهضة العلمية ، واقتدار الإمام على أن يكشف الدواء الذي يصلحهم ، ويصنعه بيده ، ويقدمه لهم طول حياته في مذهب متكامل ، كله اليسر والرحمة والتسامح .

(١) انظر مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة ، للمستشار عبدالحليم الجندي ، ص ١٠٦ .

وعرض في أبواب الكتاب لنشأة الإمام أحمد وتطور حياته وما انتصف من الزهد ، والدفاع عن السنة وتكوين السنة في مسنده الجامع لمسانيد الصحابة ، مع بيان أصول مذهبه ، وأن فقهه يمتاز بالدفاع عن الحرية والتفكير والتعبير ، والحفاظ على المنهج السلفي . وعقد المستشار عبدالحليم الجندى باباً للحديث عن محنة الإمام أحمد ، والمعروفة " بمحنة القول بخلق القرآن " ، عرض فيه لشجاعة هذا الإمام وصبره وإصراره على موقفه على الرغم مما تعرض له من الإضطهاد والأذى . لقد ضرب بالسياط للمرة بعد المرة ، ولم يُترك في كل مرة إلا بعد أن يُغْمى عليه ، واستمر في محبسه مع هذا العذاب نحو ثمانية وعشرين شهراً فلما استيأسوا منه أطلقوا سراحه وأعادوه إلى بيته وقد أنقخته الجراح .

لقد قدم المستشار الجندى في كتابه عن الإمام أحمد صورة وضيفة لفقيه محدث مجاهد لم يثبته التعذيب والسجن عن أن يجهر بما يؤمن به ، وأن يعيش حياته لخدمة السنة وتكوينها حتى استحق أن يكون إماماً لأهل السنة .

فإذا كان المستشار قد كتب عن أئمة المذاهب الأربعة السنية فإنه يذهب إلى أن الفقه الشيعي واحد من النهرين اللذين تستقي منهما حضارة أهل الإسلام ، ومن هنا كتب عن الإمام جعفر الصادق دراسة جاءت في قسمين : قسم يدور حول ظهور الإسلام وتألق سيدنا علي وأولاده في الصدارة ، والبيئة التي تربى فيها الإمام الصادق ، وقسم يتناول مدرسة الإمام وفكره وزعامته الفقهية والعلمية بما يصح كثيراً من المفاهيم الخاطئة حول شخصية هذا الإمام . ويقول عن هذا الإمام : " يقف شامخاً في قمة فقه أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم هو في الفقه إمام ، وحياته للمسلمين إمام ، والمسلمون اليوم يلتزمون

فى كنوزهم الذاتية مصادر أصيلة للنهضة ، مسلمة غير مخطئة ولا مستوردة .. "

ويشير المؤلف إلى الغاية من الكتابة عن الإمام جعفر فيقول :
فالكتاب الحالى يبلغ غرضه إذا كان صوتاً يدعو إلى الوحدة ،
والمسلمون تجمعهم أصول فكرية واحدة ، وإن اختلفت الفروع أو
تعددت ، وفى تعدد الآراء ثراء .

ويتحدث عن ضرورة الوحدة الإسلامية ، وإنها السبيل الذى
يحمى الوجود فيقول : إن العالم الغربى جدير بأن يواجهه المسلمون
كالبنيان المرصوص ، لا كهينة الحجارة المتناثرة ، قد بعثرتها فى
مهاب الرياح الأربعة أمم غلبت عليها بالقوة من الخارج ، وبالتخلف
الإجتماعى والعسكرى والاختلاف الدينى فى الداخل .

وجاء آخر سطر فى هذا الكتاب ، فما أحرانا أن نتحد على
تسامح الإسلام وقيمه العالية لنبقى ونقوى .

إن دراسة المستشار الجندى عن الإمام الصادق ليست مجرد
ترجمة لإمام يقف شامخاً فى قمة فقه أهل بيت النبى عليه الصلاة
والمبلام ، وإنما هى فى جوهرها دعوة إلى الوحدة الإسلامية وإلى
التقريب بين المذاهب الفقهية ، لأن التاريخ يعلمنا أن الوحدة هى التى
تصنع النصر .

ورأى المستشار الجندى أنه بعد ما كتب عن الأئمة الفقهاء الخمسة والذين
ظهروا فى عصر الاجتهاد والنهضة العلمية ، ونشأة المذاهب الفقهية أن يكتب عن
بعض زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ، وقد اختار علمين كان لكل منهما دوره
الكبير فى الإصلاح والتغيير ، وهذان العلمان هما :

١ - محمد بن عبد الوهاب

٢ - الإمام محمد عبده

والأول محمد بن عبد الوهاب راعه ما ساد حياة المجتمع الإسلامى

فى القرن الثانى عشر الهجرى من البدع والمنكرات التى كان من مظاهرها تمجيد الأمراء والأقوياء والحج إلى مقابر الأولياء وتقديم السننور لها وإقامة القباب الشامخة للموتى وشد الرحال إلى القبور ، وسوى ذلك من البدع والخرافات . ولذلك جاهد من أجل تجديد الدين والقضاء على مظاهر المنكرات والتخلص من الأوهام والمعتقدات التى تشرك مع الله بعض الأحياء والأموات .

لقد دعا إلى تطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً فى حياة الأفراد

وأنظمة الدولة ونجحت دعوة محمد بن عبد الوهاب - على الرغم من الصعاب والعقبات التى اعترضت طريقها - فى إقامة الدولة العصرية باتباع المنهج القرآنى القاضى باستعمال العقل والاعتبار بالواقع الملموس ونبد التأويل الباطنى وإدعاء العلم الدنى .

لقد انتصر المنهج السلفى على يد هذا الإمام ، ومازال لهذا

المنهج حتى العصر الحاضر أثره الواضح فى حياة المجتمع الإسلامى.

أما الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فقد تركب منهج الدراسة عنه

من ستة أبواب عرضت لنشأة الإمام ، وكيف تلقى تعليمه فى الأزهر ، وعلاقته بجمال الدين الأفغانى ، ومناصرته للثورة العربية ، ونفيه وجهاده مع استاذة جمال الدين ، وإصدار مجلة العروة الوثقى ، ثم عودته إلى مصر وصراعه مع القوى المناهضة لدعوته الإصلاحية ، وهى دعوة شملت الإنتصار للفكر العقلى ونبد التقليد والتعصب المذهبى وفهم الدين فهماً ينأى عن الخرافات والبدع ويستند إلى الكتاب والسنة ومقاصد التشريع العامة وكانت هذه الدعوة تهتم بإصلاح الأزهر وتطوير مناهجه ومقاومة الظلم وإشاعة العدل .

وختم المستشار الجندى دراسته عن الأستاذ الإمام بباب حمل عنوان فى التاريخ ، أشار فيه إلى منزلة الشيخ وبعض مبادئه ووصاياه وتأثيره فى جيل المصلحين من حمل من بعده دعوته ، وكان لما قاموا أثره فى التطوير والتغيير .

وقد أعلن الشيخ الإمام ، بعد نقله فى الوظائف وأسفاره فى الممالك وكفاحه لإصلاح الجماعة ، أنه طول حياته كان يتأخى "المنهج السلفى " الذى يستعمل العقل ويتسع للإجتهد ، وقد قال عن مهمته ورسالته : " ارتفع صوتى بالدعوة إلى أمرين عظيمين :

الأول : تحرير الفكر من قيد التقليد ، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف ، والرجوع فى كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى واعتباره من موازين العقل البشرى التى وضعها الله لتردد من شططه ، وتقلل من خطئه وخطئه ، وإنه على ذلك الوجه يعد صديقاً للعلم باعناً على البحث فى أسرار الكون داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة ، مطالباً بالتعويل عليها فى أدب النفس وإصلاح العقل . ثم يقول : وقد خالفت فى الدعوة إليه رأى الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة : طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم وطلاب فنون هذا الدهر ومن هو فى ناحيتهم .

الثانى : إصلاح اللغة العربية فى التعبير والتحرير ، وذلك أن أساليب الكتابة فى مصر فى عصر الأستاذ الإمام يمجها الذوق وتكرها لغة العرب .

وقال أيضاً : وهناك أمر ثالث كنت من دعائه والناس جميعاً فى عمى عنه وعن تعقله ولكنه هو الركن الذى تقوم عليه حياتهم الاجتماعية ، وما أصابهم الدهر بالضعف والذل إلا بسبب خلو مجتمعهم منه ، وذلك

هو التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب ، وما للشعب من حق العدالة على الحكومة .. جهرنا بهذا القول والاستبداد في عفوانه والظلم قائم على صولجانه ..^(١)

وخلاصة القول أن المستشار الجندى فى ترجمته لهؤلاء الأعلام كان يربط بينهم فى مناهجهم وهى مناهج تعتمد على فهم السلف للدين ، كما يحرص على تقرير حقيقة أنهم جميعاً يلتقون حول المبادئ الكلية للعقيدة الإسلامية وإن على إلتباع هؤلاء الأئمة أن يتعاونوا ويتقاربوا ويتحدوا فهذا سبيل النهضة والكرامة والعزة .

وكان للمستشار الفاضل منهجه فى اختيار عناوين الفصول والأبواب للكتب التى ترجمت للأعلام ، وهو فى هذا يكاد ينفرد عن سواه ممن كتب فى الموضوع ، ومن هذه العناوين : من قمة إلى قمة ، ومن عالم النور إلى بحر الظلمات ، وصعود الشمس فى السماء والمدرسة الكبرى ، وروح المدينة ، ومثل هذه العناوين توحى بمفاهيم ومعان يحرص سعادة المستشار على إثارة اهتمام القارئ بها ، فهو يسعى من وراء ما كتب إلى أن يلفت نظر القراء إلى أهمية ما سطر حتى يكون لهم قوة دافعة للعمل الإسلامى المخلص الجاد الذى يحرر الأمة من وهدة الضعف التى تردت فيها ولا سبيل لإنقاذها إلا بالمنهج القرآنى الذى يحترم العقل ويأمر بإحسان العمل وإتقانه، واحترام الوقت وإنفاقه فيما يعود بالخير على الأفراد والجماعات ، مع الحرص على المصلحة العامة ونشر قيم الأخوة الإسلامية والتعاون على البر والتقوى ، وبذلك تعيش حياة العزة والشهادة على غيرها من الأمم

(١) انظر الإمام محمد عبد الوهاب ص ١٩٩ .

المبحث الثالث

الخصائص العامة لفقہ المستشار الجندي

لقد أومأت في التمهيد لهذا البحث أن المستشار الجندي لم يكن فقيهاً بالمعنى الاصطلاحي الضيق ، وهو استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية ، وإنما كان فقيهاً بالمعنى العام لكلمة فقه وهذا المعنى يشمل كل الأحكام الشرعية ، وعلى تفهم هذه الأحكام ، وبدأ هذا المعنى العام منذ عصر البعثة واستمر إلى عصر نشأة المذاهب تقريباً .

والفقه بهذا المعنى الشامل كان يطلق قديماً على معرفة النفس ما لها وما عليها سواء أكان من الأمور الاعتقادية أم العملية ، وهو بهذا الإطلاق يمثل الطابع الحقيقي للتفكير الإسلامي .

وطوعاً لهذا المفهوم العام للفقہ يمكن القول بأن خصائص فقہ المستشار

الجندي كما يلي :

أولاً : التأكيد على أن الشريعة الإسلامية والفقہ الإسلامي يمثلان منهجاً متكاملًا لتشريع مدني عالمي ، وأن هذا هو الحل الأمثل لكل مشكلات الأمة ، ومهما يحاول المسلمون اللجوء إلى تشريعات غير ما قرره الشريعة فإنهم لن يحقوا ما يطمحون إليه من العزة والقوة .

ثانياً : إن القرآن الكريم دستور يهدي للتي هي أقوم في كل مجالات الحياة ، وهذا القرآن إذا كان كتاب هداية فإنه يقرر منهجاً علمياً لم تعرف البشرية نظيراً له في تاريخها الطويل ، لأنه يتعامل مع العقل والوجدان في وقت واحد ، وهذا ما لا تعرفه المناهج البشرية ، لأنها قوالب جافة تتعامل مع المادة ولا تعير القيم الإنسانية اعتباراً .

ثالثاً: إحياء القيم الإسلامية ، فهذه القيم هي وحدها سبيل النهوض
وبناء الحضارة الإنسانية من جديد ، وقد اتخذ من الترجمة
لأئمة الفقه وبعض زعماء الإصلاح وسيلة لهذه الغاية ، غاية
تقديم النموذج الحي من التاريخ الإسلامى ؛ ليكون أسوة يقتدى
به فى التطوير والتجديد والإصلاح .

رابعاً: وأوضح برهان على أن الترجمة للأئمة ليس الهدف منها
الدراسة الأكاديمية البحتة ، وإنما الغرض الأول منها إبراز
الجوانب الفكرية والإنسانية فى حياة هؤلاء الأئمة ما قاله فى
مقدمة مؤلفاته ، وفى غضون هذه المؤلفات عنهم ومن ذلك :
إن ماضينا الضخم من تراثنا المسلم هو مركز النقل الذى يحفظ
توازننا فى أمن واطمئنان ، إلى جوار كونه ينبع من صميم
الواقع ويستنهض خلايا الجسم ذاته ، ليقوى على علله وعاهاته .
وليس كمثل أئمة الفقه دلائل على أن الإسلام عصرى فى كل
عصر ، يقصد قصده فى كل حضارة ، إذ كانت سيرتهم قوة
للتقدم العلمى والحضارى ، وإسوة للسمو النفسى والفكرى ،
وكان فقهم ثباتاً وضيقاً لدعاة النهضة من بنى العصر الباحثين
عن القوى العملية والعلمية المحركة لأداة النقد ، وكانت آية
العدل المطلق وآية اليسر المسعف ، مصدرى القوة فى مقاصد
الشريعة التى أبلغت المسلمين أوجههم كلما التزموها .^(١)

وجاء فى مقدمة كتاب الإمام محمد عبده : يا شباب الأيام التى نرتجئها
للإسلام هؤلاء أبائكم صنعوا لكم ما بين أيديكم ، وسيسلككم بنوكم ، فاعملوا
لتقولوا لهم لقد حملنا المشاعل فى انتظار ضوء النهار .

(1) نظّر تقديم كتاب ملك بن أنس ص ٥

خامساً: التأكيد على وجوب سيادة المنهج القرآنى ، وهو منهج عقلى ، فهذا المنهج هو الذى يكفل للأمة الحضارة الإنسانية التى تتميز بها . إن مشكلة الأمة الإسلامية المعاصرة مرد أهم أسبابها إلى غياب المنهج العلمى فى كل الممارسات والأفعال ، وهذا مناط الضعف الذى ابتليت به وديننا الذى يأمرنا بإعداد القوة بأمرنا بهذا المنهج الذى تحكمه القيم الإسلامية حتى تظل الأمة فى مركز القيادة والريادة والخيرية والشهادة على غيرها من الأمم.

سادساً: تكرر فيما كتبه الربط بين الماضى والحاضر ، لأننا أمة تختلف عن سائر الأمم من حيث إنها لا تستطيع أن تولى ظهرها لتراثها العلمى ؛ لأن كل نشاط فكرى عرفه المجتمع الإسلامى كان مصدره القرآن الكريم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ومن ثم يعد هذا التراث جهداً عقلياً من أجل الانتفاع بهدى القرآن ، ومن هنا كانت علاقتنا الحميمة بتراثنا وهى علاقة تفرض علينا أن ننقب فى هذا التراث ونستهدى ما فيه من آراء وأفكار لا تمثل ثقافة الزمان أو المكان . علينا أن نستمد من أمجاد الماضى ما يدعم ويقوى انتفاضة الحاضر ، ليضمن له مستقبلاً مزدهراً يمشى فيه مع الزمن يلزمه فى تطوره ويصاحبه فى توثبه فلا تكون بينهما فرقة ولا تخلف .

سابعاً: تشهد المصادر والمراجع التى عول عليها فى مؤلفاته وأبحاثه على أنه كان واسع الإطلاع على أمهات التراث للمفسرين والمحدثين والفقهاء وعلماء الأصول ، فضلاً عن المؤرخين ورجال الأدب ، وهذا يؤكد تمكنه وأصالته فى دراساته الفقهية.

ثامناً: وإذا كان مجموع مؤلفات وأبحاث المستشار الجندى المنشورة نحو ثلاثين مؤلفاً وبحثاً فإن عشرين منها فى مجال الدراسات

القرآنية والتشريعات الإسلامية والسيرة النبوية والأحكام
الفقهية، وهذا يعنى أن الجانب الفقهي بالمعنى العام للفقہ يمثل
ثلثي عطائه العلمي ، وأنه بهذا يعد فقيهاً أكثر منه مستشاراً
قانونياً ، وأن تخصصه للقانوني لم يشغله عن الدراسات
الإسلامية ، بل إن هذه الدراسات شغلت كل وقته تقريباً ، فكان
عطاؤه فيها وفيراً ومعبراً عن غيره إسلامية ، وحرص بالغ
على سيادة التشريع الإلهي في دنيا الناس .

الخاتمة

أهم النتائج وبعض التوصيات

وبعد هذه الدراسة المجملّة للجانب الفقهي في فكر المستشار الجندي يمكن
القول بأن أهم نتائج الدراسة ما يلي :

أولاً : إن المستشار الجندي كان بمؤلفاته وأبحاثه يبين مشكلات
أمتّه ، ويدرك واقعها ، ويعبر عن مشاعر جماهيرها ،
ويسعى لتقديم المنهج العلمي لنهضتها ، وهو منهج يجمع بين
الماضي والحاضر على هدى وبصيرة .

ثانياً : لقد كان بما كتب أشبه ما يكون بداعية ، ولكنه داعية يعول
على الفكر والعقل أكثر من تعويله على العاطفة ، وإثارة
المشاعر العامة .

ثالثاً : وإذا كان له منهجه الخاص في الحديث عن الشريعة والفقہ ،
فإن له أيضاً أسلوبه الذي يتميز باختيار المفردات والتركييب
على نحو يعبر عن معجم لغوي ثري بالألفاظ ، وخيال بلاغي
خصيب .

وأما أهم التوصيات فهي فيما أرى وجوب الاهتمام بالتراث الفقهي لهذه
الفخبة من العلماء التي جمعت بين الشريعة والقانون ؛ لأن هذا التراث إذا كان

يعبر عن دراسة رغبة للشرعية ، وليست دراسة تخصص مهني ،
فإنها إلى هذا ترد على الذين يهاجمون تطبيق الشريعة ؛ لأنها تؤكد
فقهها وقانوناً ، أنها شريعة صالحة للتطبيق الدائم ، وأنها أولى من
غيرها وإن عدم تطبيقها إثم ومعصية .
وأخيراً رحم الله المستشار الجندي رحمة واسعة ، وجزاه
كفاء ما قدم لدينه وأمته خير الجزاء .

والحمد لله رب العالمين

الأستاذ الدكتور / محمد الدسوقي





بسم الله الرحمن الرحيم
المستشار عبد الحليم الجندي ومذايح القضاء
للأستاذ الدكتور / برهام عطا الله
الأستاذ بكلية الحقوق
والرئيس السابق لشركة الشرق للتأمين
وعضو مجلس إدارة الجمعية

لقد حرصت على المشاركة في احتفالية المستشار العظيم والفقير الكبير / عبد الحليم الجندي ، حيث أحفظ له جميلاً عزيزاً على نفسي إذ كانت موافقته على نشر مقالتي عن : " التأمين وشريعة الاسلام " في مجلة قضايا الحكومة في سنة ١٩٦٢ مناسبة لكي يشير الأستاذ الدكتور / عبد الرزاق السنهوري في الوسيط لشرح القانون المدني في الجزء السابع المجلد الثاني إلى المقال ويقرظه ويوافق على توجيهه مما ساعد على نشر الفكرة الرئيسية في المقال ، وأكثر من ذلك أنه كان المناسبة لتسرفي بمقابلة السنهوري عدة مرات في الخمسة سنوات الأخيرة من عمره ، وهي نكرى أعتر بها وأشكر الله أن منحني هذه الفرصة الثرية كما أن مقابلاتي مع المحقق به وخاصة في الندوات العلمية أو في حفلات تكريم الفائزين بجوائز الدكتور / شوقي الفنجري في نادي مستشاري قضايا الدولة كانت دائماً مناسبة عظيمة لكي أستمع بالحديث مع المستشار / عبد الحليم الجندي وأحظى بنصائحه وحكيم آرائه .

وقد وجدت أن جانباً من شخصية المستشار الجندي لا بد أن يبرز وهو موقفه من مذبحه القضاء التي حدثت في سنة ١٩٦٥ ، وقد تتبعت كتاباته كمؤرخ لتطور القضاء الحديث في مصر فوجدته أيضاً

مؤرخا للمذبحة الأولى التي حدثت لمجلس الدولة وللسنهوري باشا رئيس المجلس في ١٩٥٤/ ١٩٥٥ ، واهتمام المغفور له المستشار / عبد الحليم الجندي بهذا الموضوع ينبع من شعوره أن القضاء قيمة عظيمة يجب حماية استقلالها ، وها هو يقول في مقدمة كتاب " نجوم المحاماة في مصر وأوروبا " الذي نشرته له دار المعارف في سنة ١٩٩١ ص ٨ " استقلال القضاء أحد حريات الشعب وأكبر حقوقه الطبيعية وكل اعتداء عليه جريمة لا تسقط " وأنه إذا " حيل بين القضاء وبين التصحيح قامت الأمة بحركة التصحيح فأعادت للقضاء سلطانه " . وفي مكان آخر يقول أن " الانحراف عن القانون كالتأرجح على شفى الهاوية ، وأن في " سيادة القانون " نجاة للحكام والمحكومين " ، ومن هنا كان تأثيره بحادث الاعتداء على السنهوري باشا في سنة ١٩٥٤ وشعوره بضرورة الإشارة إلى ماحدث معه في الفترة التمهيدية لمذبحة القضاء سنة ١٩٦٥ .

الاعتداء على السنهوري باشا :

يشير المستشار / عبد الحليم الجندي إلى حادثة الاعتداء على السنهوري باشا تحت عنوان " يوم تقيف " ويورد ماجاء في تقرير رئيس مجلس الدولة المستشار / السيد على السيد عن أعمال المجلس في عامه الثامن (أكتوبر ١٩٥٣ إلى سبتمبر ١٩٥٤) والذي تضمن رسالة المجلس إلى رئيس مجلس الوزراء .

" في يوم ٢٩ من مارس ١٩٥٤ اقتحمت جموع من المتظاهرين دار مجلس الدولة واعتدت على رئيسه السابق الدكتور / عبد الرزاق السنهوري فاجتمعت الجمعية العمومية للنظر في هذا الاعتداء وفيما يلي نص القرار الذي انتهت إليه :

« مجلس الدولة منذ إنشائه يقوم على رسالة بالغة الخطر .
ومجلس الدولة منذ إنشائه قد أدى واجبه كما ينبغي فتعرض
في عهد الطغيان السابق لما تعرض له من كيد على ما هو معلوم فلم
تثن قناة رجاله حتى وقر في قلب الشعب وإن لم يقر في ضمير
الطغاة .

لهذا رُوِّع سدنة العدالة وهم في محرابهم يؤدون واجبهم
بجموع تهتف بهتافات عدائية ضد المجلس ورئيسه ، وتقتحم حرمة
دار القضاء للفنك برئيسه ، ولاندرى لذلك سبباً سوى فرية أذاعها
المغرضون ، وهى فرية ظالمة إذ لم يجتمع المجلس إلا لأمر
مصلحي هو تعيين مستشار بالمحكمة .. وما كان رجال المجلس
ليجسموا أبدا لإصدار قرارات لأشأن لها في أعمالهم وبوجه خاص
ماله صبغة سياسية .

وقد بادر رئيس المجلس للاتصال بالجهات المسؤولة عن
الأمن عندما نبّه إلى الخطر وكان ممن نبه إلى ذلك أحد ضباط
المخابرات ، فأفهمه الرئيس أن الاجتماع كان للأمر المصلحي المشار
إليه ، فليطلع الضابط للمتظاهرين ، أو أن يستقم بعض قائدهم
ليطلعهم الرئيس بنفسه ، فعاد الضابط ونصح بأن يخرج الرئيس إلى
فناء المجلس حيث احتشد المتظاهرون وحولهم رجال الأمن وماكاد
رئيس المجلس يخرج إليهم حتى اعتكوا عليه اعتداء منكراً مروعاً
دامياً .

وقد قررت الجمعية العمومية اعتبار اجتماعها مستمرا حتى
توافي بتصرف الحكومة في هذا الشأن » .

ويعطى المستشار / عبد الحليم الجندي على هذا الحادث
الجلل بقوله في صفحة ٢٣٨ من كتابه سالف الذكر :
" اعتداءات الغوغاء على النابهين كصدمات الجمادات
للأحياء ، تسيل الدماء ولكنها ترفع لصاحبها ذكراً لا يبلى بعد أن نال
من دهره ما تمنى - كما كان السنهوري يقول - ولم يكن ينقصه إلا
محنة الإيذاء فقدمتها له الغوغاء ، والدهماء هي التي طالبت الحاكم
الروماني بإعدام السيد المسيح .. والأذى هو الذى أذاع في الأمة مجد
أئمة الفقه الأربعة .

ولقد كان السنهوري من بعض سنين أقرب الناس إلى
النقراشي وأحمد ماهر وهما يستشهدان ، ولولا الاستشهاد ما اجتمعت
رفاتهما في مسجد عظيم بالقاهرة ، وفي سنة ١٩٥٤ كان أقرب الناس
من محمد نجيب ، ومحمد نجيب أول رؤساء الجمهورية وأكبر من
أصابته حكومة الثورة إصابات مباشرة " .

بعد هذا التعليق يذكر المحتفى به كيف تمت أول مذبحة للقضاء في
عهد ثورة ١٩٥٢ :

" بصدر قانون في ١٥ ابريل ١٩٥٤ بمنع الوزراء
السابقين من ولاية الوظائف انقضى عهد السنهوري بالوظائف ،
وحق له أن يكتب في ١٩ أغسطس " الحرية كالصحة من أكبر
نعم الله ، ولكن الإنسان لا يقدرها حق قدرها إلا بعد أن تزول " .
وفي سنة ١٩٥٥ صدر القانون الذى كان يرجيه كامل
مرسي لمجلس الدولة وأضيف في آخره نص وقتى نقل بناء على

ثمانية عشر عضوا ممن لهم صلة وثيقة بالسنهوري إلى جهات قضائية أخرى نالوا فيها حظوظاً مثل ترقية مجلس الدولة ، وكانت الحكومة في غنى عن أن تمسهم وتسي لنفسها بهذا الإجراء الذي أجمع على نقده الأعداء والأصدقاء ، مثلما اجتمعوا على نقد إجراء فصل القضاة في سنة ١٩٦٩ " .

ويتتبع المحقق به ما قيل حول ظروف الاعتداء على السنهوري ويشير إلى ما جاء بأحد الهوامش في كتاب " السنهوري من خلال أوراقه الشخصية " ويقول في صفحة ٢٤٠ ، ٢٤١ من " نجوم المحاماة في مصر وأوربا " .

« ذكر الدكتور / أحمد زكي (باشا) .. بجريدة الأخبار في ٨ / ٩ / ١٩٧٥ أن الاعتداء على السنهوري وقع بعد لقائه بالإخوان بمنزلي ، وذكر الأستاذ / أحمد فوزي في كتاب نشره .. أنه في يوم ٢٦ مارس جرى اللقاء بين الدكتور / السنهوري وعبد الحكيم عامر في منزل الدكتور / أحمد زكي حيث عرض السنهوري عليه الاشتراك في الحكم . ومثل هذا اللقاء وما جرى فيه لم يكن ليخفى على المخابرات المصرية ، ومعنى ذلك أنه كان جاداً في إنهاء الحكم العسكري وإعادة الحكم المدني وهو ما أغضب العسكريين الطامعين في إقامة دكتاتورية عسكرية » .

أما الدكتور / عبد العظيم رمضان فإنه يقول :

« رأينا أن السنهاوري كان يقف موقف الأأيء لاسأمرار الأورة
أأى أنه سارع في صبيأة الأوم للأالي لأقرارات ٢٢ مارس إلى
مأولة أءعيم الأورة عن طريق إشراك الأوار في الأكم ، وكانت
أأأه أن مصلحة البلاد العليا لأأأق إلا بالأأعاون بين الأورة والأوى
الصالحة للأكم في البلاد وفي أأليأها الإأوان المسلمين » .
أما ما ینألق بالمسأولين عن الاعأءاء فأء ذكر الأستاذ / أأمد
فوزي في أأابه أن السنهاوري في أقواله أمام النيابة أأهم أمال عبء
الناصر في أءبیر الأاءأ كما أنه رفض مقابأته عنأما زاره بعء
الاعأءاء علیه .

ویشیر الأستاذ / أأمد أماروش في أأابه "أهودأورة أولیو" عن أذا الاعأءاء إلى :
« أن البكبأشی الءى فأأ الباب للأماأهرین قال إن رئیس
الولیس الأربی كلفه بمنع أأأماع مجلس الأولة بالأنف أو بالأسنى ،
وإنه أعد أأأة المأاهرة بالأأعاون من رئیسین في هیأة الأأریر ،
ولما أوجه للسنهاوري في مكأبه رفض مقابأته ، فأرسل إلى الرئیسین
المذكورین فأأأأ المأاهرأ وكان فیها بعض أأوء المباحأ
الأأائیة في ملابس عأنیة وهم یأأأون (الموت للأونة) فأأأأوا
یأأأون على أأضاء الأعمیة العمومیة .. أأأین (أأیا الأورة) و
(تسأط الرجعیة) .. أأ أأر صلاح سالم ، وأیء اللواء / أأمد
أأیب نفسه في مذكرأته بعأوان " كأمأى للأاریأ " أءبیر المأاهرة
واسأأالها لأرض الأكم العسكری ومنع إقامة أكم منی » .
ویبأى المأأفى به رأیه في كل أذه الروایأ فیأول في ص ٢٤١ :

وأول ما نلاحظه على ما قيل هنا عن أسباب الحادث أنه غير مقبول أن ينسب إلى السنهوري تدخل في سياسات الفرق المتصارعة على الحكم وهو المختص بالفصل بينها في هذا الصراع أو بعض وجوهه أو نتائجه إذا اتصل بقضية ، أو أن يطلب إدخال جماعة في الحكم مع أخرى تتولاه بالفعل ، ولا تقبل بطبيعتها أن يكون لها شركاء .

بل كان الدكتور / السنهوري آخر من يتصور العقل أن يتدخل عند الإخوان ، أو يقبل الإخوان تدخله ، لما كان بينهم وبين وزارات السعديين من دم لا يطل .

والقول باجتماعه مع بعضهم لايثبت زعماً خاصاً بما دار فيه لم يزعمه الدكتور / أحمد زكي نفسه وإنما كان النزاع على السلطة قائماً بين فريقين لجمال عبد الناصر ومحمد نجيب . وقبل يومئذ أن الدكتور / السنهوري اجتمع مع على ماهر في نادي محمد علي (نادى وزارة الخارجية الآن) وتكلما في ترشيح محمد نجيب لرياسة الجمهورية ، ومعلوم أن سليمان حافظ كان من هذا الرأي ، ولذلك خرج من الوزارة عند تعديلها .

ولا يمتاري أحد بأن الحادث أساء إلى جمال عبد الناصر وفريقه في أيام عصيبة ، ولعل مذبة مجلس الدولة في ١٩٥٤ / ١٩٥٥ كانت " البروفة " لمذبة القضاء في ١٩٦٩ .

مذبة القضاء ١٩٦٩ :

كان المستشار / عبد الحليم الجندى قد خرج إلى التقاعد بلوغه السن القانونية ١٩٦٨ وكان يمضي صيف ١٩٦٩ في مرسى

مطروح وإذا برجال جمال عبد الناصر يسعون إليه معتقدين أنه يمكن أن ينفذ ما يدبرونه من العصف بالقضاء ، ولكن المستشار الجندي الذي آمن باستقلال القضاء ما كان ليقبل هذه المهمة ويتركها لغيره ، ونراه يورد في كتابه السابق الإشارة إليه في هامش طويل في الصفحات ٢٣٩ : ٢٤٠ قصة التمهيد للذبحه القضاء ١٩٦٩ الذي فصل فيها مايقرب من مائتين من رجال القضاء :

١ - في ٢٤ - ٢٥ أغسطس ١٩٦٩ دعاني الوزير شعراوي جمعة من مرسى مطروح لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وسافرت واجتمعت في مكتب الرئيس بالوزيرين أمين هويدي - مد الله في عمره - وشعراوي جمعة والسيد سامي شرف سكرتير الرئيس حتى قاربنا مطلع الفجر نتداول شكوى الرئيس من الشغب الحادث في نادى القضاة وشكوى بعضهم بعضا إليه ، ويمكن إجمال رأيي ليلتذ في أن القضاء نفذ قوانين الثورة أحسن تنفيذ وبإقبال ملحوظ ، وأن كتابات مجلة القضاء يمكن التغاضي عنها ، وأن مساءلة القضاة جائزة أمام اللجنة المختصة بذلك طبقا لقانونهم ، وأن رئيس محكمة النقض " المستشار / عادل يونس " واحد من أحسن الرؤساء في التاريخ الحديث للقضاء ومعاونته مؤكدة ، وذكرت شاهداً على ذلك ، وأعدت ذلك مرتين ووجدتهم يستبعدونه ، فنقلت الكلام إلى خلاف الوزير من قبل وأن الوزير اعتذر له - على ما علمت - قالوا : لم يعتذر ، بل الوزير مستقبل لعجزه .

ولما استأننت لمفارقتهم طلب الوزيران إلى أن أملى رأيي على السيد / سامي شرف ليقراه الرئيس فأمليته في فقرات ، وافترقنا

على أن نجتمع في الظهر واجتمعنا لمدة ساعة دون تغيير رأبي إلا
في تفصيل صغير خاص بعدد من يقومون للجنة الصلاحية كل مرة .
وطالب الوزير ان أنتظر يومين حتى أعرف رأى الرئيس
وانصرف .

وبعد يومين اتصل بي السيد شعرلوي جمعة وأنبأني بشكر
الرئيس وقوله (أنا عارفه) ولم أعقب ، ودعوت له بالتوفيق .
بعد ستة أيام قرأت بالصحف مايفيد " تجنيد " رئيس مجلس
الدولة آنذاك لوزارة العدل، ورافق التعيين فصل القضاة وقانون
بإنشاء (المحكمة العليا) وهى التى صارت نواة للمحكمة الدستورية
العليا - وكان أول المفصولين عادل يونس .

٢- أطلت التفكير - منذ عودتى للمصيف - فى أسباب القلق
المفاجئ الذى تناقشنا فى شأنه ، واستبعدت أى صلة لعادل
يونس بما يحدث بالنادى لأنه لايتردد عليه ، واستبعدت أن
يكون الرئيس راضيا عما اصطنعه وزير العدل من خلاف
خاص بمراسلات جرت بين عادل يونس ووزير العدل فى (
سرى لانكا) لأن عادل يونس فى ذلك الوقت كان قد نفذ مهمة
رسمية باختيار الرئيس له جوابا لطلب دولة سرى لانكا قاضيا
مصريا لإجراء تحقيق وليس فى مصر أصلح لهذا منه ونجاحه
فى أداء تلك المهمة محسوب له لا عليه .

وأخذت استعرض الآفاق البعيدة فتذكرت أن انفصال سورية
عن مصر سنة ١٩٦١ نفذه وزير عدل فى سورية ونقيب للمحامين
ووكيل هيئة قضايا الدولة (إيان رياستى لها) ومستشار من مجلس
الدولة الذى أنشئ أيام الوحدة مع سوريا .

لكنى توقفت طويلاً أمام انقلاب حدث في السودان أخيراً ومنذ ثلاثة أشهر (مايو ١٩٦٩) قام به النميري ونفذه له بابتكر عوض الله وكان كبيراً للقضاة بالسودان ، فقلعه لفت النظر إلى كبير القضاء بمصر وإلى جلبة نادى القضاة أيضاً - والله أعلم .

٣- وكنت أعرف أن الوزير المستقبل منذ ولى الوزارة كان يراجع كشوف الهيئات القضائية لضم أعضائها للاتحاد الاشتراكي ، وأن الكشوف بقيت دائماً على مكتب الوزير يتداولها مع أصدقاء له في داره ، ولقد فوجئت عند وضع الدستور الحالي سنة ١٩٧١ وكنت مقرراً للجنة (نظام الحكم) بوجود مشروع مطبوع لدستور أعده الوزير وآخرون على نسق دساتير الكتلة الشرقية ، وورد على ذهني عندئذ أن فصل القضاة سنة ١٩٦٩ عجل به للتمهيد لفرض هذا الدستور بإسكات مصدر محتمل من مصادر الاعتراض عليه .

٤- وكان الوزير رئيساً لما سمي لجنة استماع قبل إعداد ذلك المشروع ، وحضرت جلسيتين لها طالبت فيهما مرتين بتضمين الدستور نصاً على أن تكون الشريعة مصدراً للتشريع ، ولم أجد لذلك صدق في المشروع فقدمت عند وضع الدستور الجديد سنة ١٩٧١ مذكرة لمجلس الأمة نشرتها مجلة هيئة قضايا الدولة عند تقديمها طالبت فيها النص على الشريعة في المادة الثانية من الدستور ، كما وضعت في مقترحاتي لمواد الدستور نصاً يمنع مسقوط جريمة الاعتداء على الحريات والحقوق

الطبيعية ، وهو نص يتمتع قدر ما تتمتع الحريات والحقوق الطبيعية للأمة وأولها استقلال القضاء .

٥- كان للرئيس السادات نائباً لرئيس الجمهورية عند فصل القضاء سنة ١٩٦٩ ولما قام بثورة التصحيح في مايو ١٩٧١ قام بإعادة نحو ستين منهم ، أولهم عادل يونس ، وحتمت على صلتى بوزير العدل آنئذ المستشار محمد سلامة أن أخبره بأن الرئيس السادات عليم بتفاصيل فصل القضاء ولم أحتثه عما دار في ٢٤-٢٥ أغسطس في مكتب رئيس الجمهورية السابق وقد سلف ذكر بعضه ، وكان للوزير نائباً على العمل لإعادتهم أجمعين ، حتى صدر حكم ببطلان الفصل فأعيدوا وصحت أوضاعهم وفق القانون)) .

ولعل أضيف هنا أن محكمة النقض (دائرة شئون القضاء) قد استندت إلى التحليلات الفقهية لنظرية الانحراف التشريعي التي نشرها السنهوري في مجلة مجلس الدولة ، وأكدت تحليلنا الذى نشرناه في كتابنا " أساسيات القانون الوضعي " الذى نشرته لنا دار المعارف سنة ١٩٦٨ ، من أن التفويض التشريعي الصادر في يونيو ١٩٦٧ غير دستوري وكان هذا التفويض التشريعي هو الذى استندت إليه الحكومة لتبرير قرارات المذبحة وقرار إنشاء المحكمة العليا الذى عهد إليها النظر في دستورية التشريع وقرار إنشائها غير دستوري .

ملاحظة أخيرة .. هي أن المستشار عبد الحليم الجندي لم يشر إلى اسم الوزير الذى أعد قائمة المفصولين من القضاء وأعتقد أن ذلك ازدراء لهذا الشخص الذى يعرف رجال مجلس الدولة أنه هو أيضاً الذى كان وراء قانون ١٥

أبريل ١٩٥٤ بمنع الوزراء السابقين من ولاية الوظائف العامة وبه انتهت رئاسة السنهوري باشا لمجلس الدولة رغم أن الجميع يعلم حينئذ أن السنهوري باشا كان صاحب فضل على هذا الشخص الذي مات دون أن يحص به أحد .

رحم الله السنهوري وعبد الحليم الجندي وخذ من ذكراهم وجعل من تاريخهما عبرة للأجيال الحديثة ، ولعل خير ما نختم به هذه المساهمة التي تخرج من القلب مدعمة بكل الحب والعرفان للرجلين الفقيهين هو أن نورد دعاء النبي عليه السلام يوم تقيف كما ورد بصفحة ٢٣٤ من كتاب " نجوم المحاماة " حين تعرض عبد الحليم الجندي لتاريخ عبد الرزاق السنهوري حيث يقول المحتفى به :

« لما خرج النبي عليه السلام من الطائف وقد أصم من فيها أذنانهم عن دعوته وقذفته الأولاد بالحجارة فقال يخاطب ربه : اللهم إليك أشكو ضعف قوتي وقلة حيلتي وهواني على الناس يا أرحم الراحمين : أنت رب المستضعفين وأنت ربي إلى من تكلني ؟ إلى بعيد يتجهمني أم إلى عدو ملكته أمري ؟ إن لم يكن بك علي غضب فلا أبالي ، ولكن عافيتك هي أوسع لي ، أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت به الظلمات ، وصلاح عليه أمر الدنيا والآخرة ، من أن تنزل بي غضبك أو يحل علي سخطك ، لك العقبى حتى ترضى ، ولا حول ولا قوة إلا بك » .

الأستاذ الدكتور / إبراهيم عطا الله

الأستاذ بكلية الحقوق

والرئيس السابق لشركة الشرق للتأمين





خاتمة
انطباعات شخصية عن المرحوم
المستشار عبد الحليم الجندي
كلمة أ.د/ جعفر عبد السلام

١ - تصعب للكتابة عن هذه الشخصية الفذة عبد الحليم الجندي ،
فإن مناقبه كثيرة ونواحي التميز التي جمعها يصعب أن تجتمع
فى إنسان واحد . ولقد لازمته فترة طويلة منذ أن كنت أكون
كأسناد جامعى ، وكمسئول عن مركز صالح كامل ، وعن
رابطة الجامعات الإسلامية .

كثيراً ما ساعدنى فى كسر الروتين المزعج الذى تتسم به كثير
من أمورنا ، ولم يكن يدخر جهداً فى أن يذهب معى إلى أى
مكان أطلبه لقضاء الحاجات ، وفى فترة الستينات أنكر أنه
وقف معى نبحث عن تاكسى لنركبه فى وسط المدينة ، وعبثاً
أن وجئنا للتاكسى إلا بعد أكثر من ساعة ، لكنه لم يكن يغضب
ولم يكن يثيره أى حدث .

٢ - زاملته فى لجنة فرعية شكلها فضيلة الإمام الأكبر الراحل جاد
الحق على جاد الحق كان معنا فيها المرحوم محمد بدر
المنياوى ، وكانت لجنة إقتصادية متفرعة عن لجنة الفقه وكانت
تبحث المشكلات الإقتصادية المتصلة بأوعية الانخار مثل
شهادات الإستثمار ، ومعاملات البنوك وكان يميل إلى حل
عمل وثيقة تصدرها الدولة على أساس أنها ولى الأمر ، وكتب
مذكرة مطولة فى هذا المعنى عن حل شهادات الإستثمار لأنها

تصدر لحساب بنك الاستثمار القومى وهو جزء من الدولة
ويشرف على خطط الاستثمار، وأمواله لا تدر عائداً لأنها
تدخل فى مشروعات تتصل بالبنية التحتية ومرافق الدولة .

وربما نتج هذا التصور لديه دوره الكبير فى إدارة
قضايا الحكومة أو هيئة قضايا الدولة كما تسمى اليوم .

٣ - ومن المزايا التى يتمتع بها هذا الرجل العظيم أنه لم يكن يتشبث
برأيه على الإطلاق ، وكان يبدى رأى ويستمع إلى آراء
الآخرين ولا يعارضك - إن حدث ذلك - وهو قليل ما يحدث ،
إلا بأدب جم وبما لا يظهر لك أى استهانة بما تقول أو أى
إصرار على ما يقوله هو لك .

ولا أنسى محاولاته الدعوية لكى أدخل فى عضوية مجمع
البحوث الإسلامية هو والمرحوم بدر المنياوى والصديق الكبير
مصطفى الشكعة ، فقد كتب لى طلباً وقال لى لا تناقش لأن
الإمام الأكبر المرحوم جاد الحق هو الذى أرسله لهذه المهمة ،
ووقعت للطلب ، وزكاه الرجال الثلاثة ولم أنضم إلى عضوية
المجلس لأن المرحوم الشيخ جاد الحق توفى قبل عرض الطلب
ولم اهتم بعد ذلك بأمر هذه العضوية ، لأننى لم أفكر فيها يوماً
ولكن الفكرة كانت للمرحومين جاد الحق وعبدالحليم الجندى .

٤ - كان نكياً وألمعياً وكثيراً ما حدثنى عن ذكرياته فى المحاماة
حيث عمل فترة مع المرحوم إبراهيم الهلباوى، وكان يهتم
ببحث القيم الأخلاقية فنياً ويتدخل كثيراً فى سبيل ذلك، وأذكر
أنه كتب كتاباً أحبه واحترمه عن القيم الأخلاقية فى التجارة أو
فى الاقتصاد بشكل عام أعاننى به لأكسب علمه ضمن سلسلة

إصدارات مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامى، وهو من أفضل الكتب التى كتبها ، وربما آخر ما كتب ،وهو موضوع مهم وبذل جهداً ووقتاً فيه ،ورفض أن يتقاضى عنه أى نقود !!

٥ - كذلك أهدانى مجموعة من كتبه الرائعة عن فقهاء المذاهب الأربعة وأعطانى حق بثها على الانترنت فى مشروع كنا نزعّم إقامته على الشبكة الدولية للمعلومات وتراخينا فى تنفيذه لأسباب عديدة ، لكن الكتب هذه تعتبر ثروة رائعة أحسبها من أفضل ما كتب فى المكتبة العربية عن هؤلاء الأئمة الأعلام أبو حنيفة النعمان، والإمام مالك ، والإمام الشافعى والإمام أحمد بن حنبل ، وربما تأتى الفرصة لوضع هذه المؤلفات المهمة على الإنترنت تنفيذاً لما توعدنا به ، كذلك له كتاب من جزأين عن السيرة النبوية به العديد من الشذرات التى لا نجدها فى الكتب التى نعرفها عن السيرة النبوية ، وأرجع إليه كثيراً كلما أردت أن أقرأ أشياء جديدة عن نبينا محمد صلى الله وسلم ونواحي العظمة فيه .

أما أحد أعظم الكتب الذى كان يهتم به كثيراً فهو كتابه عن المنهج العلمى فى القرآن الكريم ، وكان يحلو له أن يقارن بين هذا المنهج وما أتى به رجال العلم فى أوروبا أمثال اسحاق نيوتن وبيكون وغيرهم ، وقد بذل فيه بالفعل جهداً كبيراً وذهب إلى الرياض وحرص على تدريسه هناك فى جامعة الإمام محمد بن مسعود ، وأذكر أنه - رحمة الله عليه - كان يزعم إعادة إصداره بعد تنقية وإدخال إضافات عليه ، أتمنى أن أتمكن من تحقيق ذلك بيد محبيه ومن يفهمون فكره فى يوماً ما .

وكنيت أحظى بمحبته وتقديره لى بل وبالاشتراك معى فى
 أى عمل علمى يفيد الأمة الإسلامية ، وأنكر هنا موضوعين :
الموضوع الأول : هو تكوين لجنة تسمى لجنة القوانين الاقتصادية وهى
 موجودة حتى الآن فى مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامى وتعمل
 على إصدار تقنين للقوانين المأخوذة من الشريعة الإسلامية ويحتاجها
 التطبيق فى مركز التحكيم كنادى أنشأناه ، وقامت اللجنة بتقنين الكثير
 من أحكام القانون المدنى التجارى وفقاً لأحكام الشريعة ولكن
 المشروع توقف ، كما توقف مركز التحكيم كذلك بعد أن قطع شوكاً
 فى حسم كثير من المنازعات على أساس الشريعة الإسلامية .
أما الموضوع الثانى : فقد شاركنى فى إقامة جامعة خاصة وإسهامه
 الفكرى والمادى فى هذا المشروع .

لا أنسى أبداً روحه المرحه وهو يعانى من المرض الذى
 أصابه قبيل وفاته ، ولا أنسى أن صحته لم تتقدم كثيراً بعد وفاة رفيقة
 عمره ، ومع ذلك لم يكن يتألم أو يشكو ولم يفقد مرحه ولا تعليقاته
 الذكية حول مختلف المسائل التى كان يثيرها هو أو تثار حوله .

لقد كان رجلاً والرجال قليل ، ولقد سعدت بتكريم الجمعية
 الخيرية الإسلامية له ، وإن كنت استعنتها على عمل كتاب يحيى
 ذكره ويجمع ما كتب وما كتب عنه لأن ما كتبه يجب أن يكون فى
 أيدي الأجيال الحالية لأنه يربها الحق وكيف أن اتباع هذا الحق يجعل
 الإنسان حراً

وإن أنسى فلا أنسى للذكريات التى جمعتنى به كذلك فى لجنة
 وضع دستور ١٩٧١ ، وكان دوره فى وضع الحقوق والحريات العامة
 حيث كان مقررأ لهذه اللجنة ، وكان فرحاً عندما وافقت اللجنة على

ما اعده واعتقد أن هذا الجانب كان من أكبر الجوانب الإيجابية في دستور عام ١٩٧١ .

كذلك لن ينسى أحد لهذا الرجل ما قام به من أعمال عديدة في خدمة مصر من خلال عمله في قضايا الدولة ، وبالذات إعداد الاتفاقات وقرارات تأميم قناة السويس .

ولا يمكن ان اترك للقلم قبل أن أقول أن هذا للرجل كان وراء الكثير من محاولات تقنين الشريعة ، بما في ذلك مشروع مجلس الشعب الذي إستبعد ولم ير النور بعد ذلك .

ماذا أقول وماذا أترك ، ان ما تركته يا أستاذي ويا أستاذ هذا الجيل علوم ومعارف وأعمال خير ستبقى ما بقى للزمان .. أنحك الله فسيح جناته وجزاك خير ما يجازى به الأولياء والصالحون من عبادة يجزيك بما قدمت لربك ولبلدك ولعباد الله في كل مكان
وأخردعوانا ان الحمد لله رب العالمين

أ.د / جعفر عبدالسلام

نائب رئيس جامعة الأزهر سابقاً

والأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية





تعقيب الدكتور مهندس
محمد صلاح الدين درويش
عضو مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية
السادة المحضرون
بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم

أود التعبير عن شكري للمعلومات القيمة التي أفادنا بها السادة
المتكلمون عن حياة ونشاط المرحوم الأستاذ الكبير المستشار عبد
الحليم الجندى - طيب الله ثراه - ، غير أنى أريد أن استنتج مما
سمعناه ما يفيدنا فى الحاضر وهو :

- ١ - أن بعض مشاهير رجال القانون لما طوعوا القانون لرغبات
الحكام قد ساهموا فى إفساد حياتنا ، وقد نالهم الكثير مما
سأهم ، وصدق الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم حيث
قال : " من أعان ظالماً سلطه الله عليه " .
- ٢ - أن الامتاز الجليل عبدالحليم الجندى لما رفض الانصياع للظلم
نجاه الله من سوء ، وصدق رسول الله صلى الله عليه
وسلم حيث قال : " البر لا يبلى والذنوب لا ينسى والديان لا
يموت ، إفعل ما شئت فكما تدين تدان " .
وأمل من أولى الأمر أن ينتبهوا إلى أن إتباع الهوى يضر
بالمجتمع ضرراً بليغاً وبهم أيضاً .
نسأل الله سبحانه وتعالى
أن يهدينا لما يحبه ويرضاه ، وبالله التوفيق .

فهرس محتويات الكتاب

الوضوع	صفحة
١ تقديم الأستاذ الدكتور / محمد عبد الحليم عمر ، عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية	٥
٢ كلمة الأسرة الدكتور / محسن عبد الحليم الجندي منجل المحتفى به	٧
٣ كلمة المستشار الدكتور / محمد شوقي الفنجري ، رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية بعنوان " عبد الحليم الجندي والجمعية الخيرية الإسلامية"	٢١
٤ كلمة المستشار / صديقي عبد الرحمن خلوصي ، نائب رئيس هيئة قضايا الدولة بعنوان " عبد الحليم الجندي وهيئة قضايا الدولة "	٢٨
٥ كلمة المستشار / طارق البشري ، نائب أول رئيس مجلس الدولة سابقا بعنوان : " عبد الحليم الجندي والمنهج العلمي "	٢٧
٦ كلمة الأستاذ للمستشار / مصطفى الشكعة ، العميد الأسبق لكلية آداب جامعة عيش شمس بعنوان " عبد الحليم الجندي ومجمع البحوث الإسلامية "	٢٨
٧ كلمة للمستشار / سعيد عبد الوهاب الزهوي ، أمين عام الجمعية الخيرية الإسلامية بعنوان " عبد الحليم الجندي . والمجال الإجتماعي "	٦٢
٨ كلمة الأستاذ / رجائي عطية ، المحامي بالنقض وعضو مجلس الشوري بعنوان " عبد الحليم الجندي محاميا "	٦٩
٩ كلمة الدكتور / محمد السيد السوقي ، الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بجامعة قطر سابقا بعنوان " عبد الحليم الجندي فقيهاً "	٩٠
١٠ كلمة الأستاذ الدكتور / برهام عطا الله بعنوان : المستشار عبد الحليم الجندي ومذابج القضاء "	١١٥
١١ كلمة الأستاذ الدكتور / جعفر عبد السلام بعنوان : إقطاعات شخصية عن المرحوم المستشار عبد الحليم الجندي	١٢٧
١٢ تعقيب المهندس الدكتور / محمد صلاح الدين درويش ، عضو مجلس إدارة الجمعية "	١٢٧

نور الإيمان للطباعة

شبرا الخيمة - القاهرة

٠١٢٣٠٢١٣٠٩ - ٠٢٦٠٦٠٤١٣

إصدارات الجمعية الخيرية الإسلامية للتوعية والتثقيف

- ١- الجمعية الخيرية الإسلامية مسيرة مائة عام ١٩٩٢ / ١٩٩٢ م إصدار أكتوبر سنة ١٩٩٢ م.
- ٢- الجمعية الخيرية الإسلامية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها.
- ٣- بيان وثائقي بالأوقاف القديمة الصادرة لصالح الجمعية - إصدار سنة ٢٠٠٠ م.
- ٤- بيان وثائقي للأوقاف الحديثة الصادرة لصالح الجمعية - إصدار سنة ٢٠٠٤ م.
- ٥- فتاوى الإمام محمد عبده - إعداد فضيلة المفتي الدكتور / على جمعة - إصدار ٢٠٠٥ م.
- ٦- البيان الوثائقي الإضافي للأوقاف الحديثة الصادرة لصالح الجمعية - إصدار سنة ٢٠٠٦ م.

مجلات الفكر الإسلامي

- ١- مجموعة محاضرات الجمعية في موسميها الثقافييين ٩٤ / ١٩٩٥ و ٩٥ / ١٩٩٦ م.
- ٢- مجموعة محاضرات الجمعية في موسميها الثقافييين ٩٦ / ١٩٩٧ و ٩٧ / ١٩٩٨ م.
- ٣- مجموعة محاضرات الجمعية في موسميها الثقافييين ٩٨ / ١٩٩٩ و ٩٩ / ٢٠٠٠ م.
- ٤- مجموعة محاضرات الجمعية في موسميها الثقافييين ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ و ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ م.
- ٥- مجموعة محاضرات الجمعية في موسميها الثقافييين ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ و ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ م.

احتفاليات الجمعية بمرور ١٠٠ سنة

- ١- كتاب احتفالية الإمام الأكبر الشيخ مصطفى المراغي - رئيس مجلس إدارة الجمعية في الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٤٥
- ٢- كتاب احتفالية لطفي باشا السيد - رئيس مجلس إدارة الجمعية في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٢ م.
- ٣- كتاب احتفالية طلعت باشا حرب - سكرتير عام الجمعية منذ نشأة الجمعية حتى وفاته في ١٩٤١/٨/٢١ م.
- ٤- كتاب احتفالية الزعيم سعد زغلول عضو مجلس إدارة الجمعية منذ نشأتها سنة ١٩٩٢ حتى وفاته سنة ١٩٢٧
- ٥- كتاب احتفالية الإمام الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرزاق رئيس مجلس إدارة الجمعية سنتي ٤٥/٤٦.
- ٦- احتفالية الدكتور / عبد الحميد بدوي رئيس مجلس إدارة الجمعية في الفترة ١٩٦٥
- ٧- احتفالية الإمام / محمد عبده رئيس مجلس إدارة الجمعية في الفترة من ١٩٠٠ إلى
- ٨- احتفالية المستشار / عبد الحليم الجندى رئيس هيئة قضايا الدولة الأسبق وع

نشرات الجمعية

- ١- كتاب ندوة الوقف بهدف تغيير قانون الوقف في ٢١ فبراير سنة ٢٠٠٠ م.
- ٢- كتاب ندوة اللغة العربية / الواقع والمأمول في ١٧ مارس سنة ٢٠٠١ م.
- ٣- كتاب ندوة العمل الخيري / الواقع والمأمول في ١٨ فبراير سنة ٢٠٠٢ م.
- ٤- كتاب ندوة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم في ٢٤ فبراير سنة ٢٠٠٢ م.

Bibliotheca Alexandrina



0596941



010
2
511